وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المنظمات الدولية غير الحكومية وعملية بناء السلام في ظل التحولات الدولية الراهنة

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: علاقات دولية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

محي الديني خيرة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بوغازي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).....فراحي محمد.....رئيسا

الأستاذ(ة).....بوغازي عبد القادر.....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة).....عباسي عبد القادر.....مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم : 2022/07/04

إهداء

إلى روح أبي العزيز رحمه الله

إلى أمي غاليتي أطال الله في عمرها،

إلى زوجي الذي كان سندا لي في مشواري الدراسي

إلى أولادي " آدم " و " إلياس" قرتا عيني

إلى إخوتي واخواتي

إلى زميلاتي في العمل اللواتي كن دعما حقيقيا لي طيلة فترة هذا التكوين

إلى زميلات الدراسة وكل دفعة العلوم السياسية –تعاون دولي–

شكر وتقدير

الشكر لله أولا الذي وفقنا بفضله ومنته لإنجاز هذا العمل

ونحمده على ذلك

كل الشكر والتقدير والامتنان لاستاذي ومشرفي السيد"

"بوغازي عبد القادر"

لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى دعمه وثقته الدائمة في شخصي

الشكر، كل الشكر لكل أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة مستغانم الذين تشرفت بالتمدرس والتكوين على أيديهم

كما اتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يمثل الفروقات بين المفاهيم السلامية.	45-44
02	جدول يمثل عينة عن نظريات التغيير.	64-60
03	جدول عناصر الإنذار المبكر.	84-83
04	جدول متطلبات تحقيق السلام وفق مؤشرات التنمية الإنسانية.	113-112

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يمثل ابعاد تحولات الصراع	58

المقدمة

المقدمة:

يعزى توسع نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية على نطاق واسع الى تراجع دور الدولة كفاعل اساسي على مستوى العلاقات الدولية وظهور واقع عالمي جديد ذو اطر معيارية موسعة عززت مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في العمل التنموي و الإنساني خاصة و ان تفكك نظام الحرب الباردة و ما انجر عنه من انعدام الثقة الأيديولوجي تجاه الحكومات ادى الى فتح مساحة سياسية لمانحي المساعدات الدولية لتحقيق التنمية و تعزيز تمويل المنظمات غير الحكومية و الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، كما أدى تشعب القضايا الجديدة المطروجة على الساحة الدولية و بروز حالات انعدام الامن الجديدة والازمات الإنسانية الواسعة الى حث المنظمات غير الحكومية الدولية القائمة على الانخراط في عمليات بناء سلام متعددة الأطراف يقينا منها ان التغيير أساسه الفرد أو الانسان، وأن أحسن استثمار هو الاستثمار في العنصر البشري من خلال حماية حقوقه و تطويرها وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء قدراته ونشر الوعي و التربية على ثقافة السلام والعمل على تحقيق التنمية المستدامة و بذلك أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تمثل جزء هاما من اشكال حفظ السلام و جهود بناء السلام طويلة المدى ،الا أنها تواجه مجموعة من العقبات والتحديات التي تمنعها من تحقيق غاياتها المرجوة، كالضغوطات التي تمارسها عليها الدول والحكومات، إضافة الى الخصوصيات الاجتماعية والبنيوية للمجتمعات ما يصعب من مهامها و يحجم من فاعليتها. انطلاقا من هذا سنحاول التعرف على هذه المنظمات الدولية غير الحكومية، اختصاصاتها ومجالاتها وكيف تسعى لدمج هذه الاختصاصات مع عملية بناء السلام في إطار الشراكة والتعاون مع مختلف الفواعل الدولية وغير الدولية لتحقيق نتائج ملموسة على المستوى العالمي وتحقيق ما عجزت عنه الدول.

أهمية الموضوع

تكمن الأهمية العلمية لموضوع مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام نتيجة البعد المضامين الذي تحويه نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل التحولات العالمية وظهورها كفاعل جديد من الفواعل غير الدولاتية، التي لها تأثير على المستوى العالمي وتتشارك مع الدولة في إطار نشاطها التطوعي الإنساني الإغاثي الذي يهدف لتقديم خدمات ذات طابع غير ربحي أو مادي.

من جهة أخرى تكمن أهمية الموضوع في حداثة بناء السلام ضمن مواضيع العلاقات الدولية الذي أصبح من المواضيع ذات الأهمية في عملية إدارة النزاعات خاصة في ظل التحولات في طبيعة التهديدات وطبيعة النزاعات، والنشاط أو الجهود التي ترقي لتحقيقها، من خلال مجموعة من الترتيبات التي تعمل على إعادة بناء وهيكلة ما تم تخريبه في فترة ما بعد النزاع وتحاول تجديد العلاقات وبناء ثقة بين الأطراف للقضاء على كل مسببات إعادة تجدد النزاعات،

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

- اختيار الموضوع راجع للرغبة في التعرف اكثر على حقيقة دور المنظمات الدولية غير الحكومية لما اصبح لها من تاثير و الاسباب الحقيقية وراء تغلغلها داخل المجتمعات.

- الرغبة في التوسع في دراسات بناء السلام لما تشغله من حيز واسع على مستوى العلاقات الدولية الراهنة، بحيث لم تعد هذه المصطلحات تعنى بما هو عسكري فحسب، بل تجاوزته لكل ما هو انساني تنموي ترقوي.

الأسباب الموضوعية

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية من المواضيع الهامة في العلاقات الدولية في ظل التحولات العالمية التي تحملها التفسيرات الدولية حول دور الفواعل غير الدولاتية، بالإضافة لدور الفواعل الدولية في رسم واتخاذ القرار الدولية، كما أن بناء السلام من الدراسات الحديثة في إدارة النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، هذا ما يدفعني لتحليل العلاقة التي تربط المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل عالمي يهدف لتقديم خدمات إنسانية تطوعية، بين بناء السلام ما بعد النزاع الذي يعمل على إعادة بناء الهياكل التي تم تخريبها في فترة النزاع، وايجاد حلول التي تعمل على منع تجدد النزاع وبناء الدولة من كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية، السياسية الأمنية.

كما أصبح بناء السلام كمفهوم مستجد في الساحة العالمية مما أدي إلى زيادة الوعي بأهمية دراسات بناء السلام من منظور إيجابي يهدف إلى تحويل النزاع وبناء مناطق ما بعد النزاع عبر تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام من خلال بعض المؤشرات التي تبرز دورها في حماية حقوق الإنسان وتفعيل المجتمع المدني وإعادة بناء الثقة، وغيرها من ترتيبات بناء السلام.

إشكالية الدراسة

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل التحولات الدولية الراهنة أدوارا بارزة ومؤثرة من هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الفعلي لهذه المنظمات في بناء السلام، وطبيعة هذا الدور: وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

كيف تسهم المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام في ظل التحولات الدولية الراهنة؟

ولمعاجلة هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- الى أي مدي ساهمت التحولات العالمية في اعطاء أهمية للمنظمات الدولية كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية؟

2- ما مدى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان و تحقيق التنمية و الامن الإنساني على المستوى العالمي؟

3- كيف تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال بناء القدرات على التاثير في مسار بناء السلام ؟

4- ماهي العقبات التي حدت من نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام؟

فرضيات الدراسة:

1-المنظمات الدولية غير الحكومية فاعل مهم في فترة السلم كما في فترة النزاع.

2-كلما تمت حماية الحقوق والحريات وبناء القدرات لدى الافراد والمجتمعات كلما تم تفعيل ترتيبات بناء السلام وفق منظور المنظمات الدولية غير الحكومية

3-نقص الشفافية على نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في مرحلة ما بعد النزاع يؤدي إلى فشل عملية بناء السلام وتجدد حلقة النزاع.

المقاربة المنهجية:

بهدف تحليل وتفسير موضوع مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في ظل التحولات العالمية، سنعتمد على مجموعة من المقاربات النظرية ومناهج البحث علمي للوصول إلى حقائق علمية عن الموضوع، وقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بـ :

مقاربة الدور: لتحديد دور الفواعل غير الدولاتية ومنها تحديد وظائف ودور نشاط المنظمات غير الحكومية الفاعلة في ادارة القضايا العالمية من خلال نشاطاتها ووظائفها في االعديد من المستويات الحقوقية، الإغاثية الإنسانية لتفعيل ترتيبات بناء السلام

مقاربة التغيير والتخطيط: تساعد على فهم اختلافات الأفراد في هويتهم والتشارك بالقيم، هذا ما يخلق السيكولوجية المستندة على التعصب العرقي الذي يؤدي إلى النزاعات داخل الدولة الواحدة، وكل مرة تجدد أسباب النزاع تؤدي إلى تجدد النزاع وعدم القدرة على خلق الثقة بين الأفراد لتحقيق سلام دائم.

مقاربة الأمن الإنساني: بعكس الطرح الواقعي الذي يركز على الدولة كفاعل مركزي وحيد في صون امن الدولة ، فان مقاربة الأمن الإنساني تركز على أمن الأفراد والحفاظ على الأمن الناعم وليس الصلب لبناء سلام دائم.

المنهج التاريخي: والذي يفسر من خلال دراسة الظواهر الماضية التي عرفت خلال ظروف زمنية سابقة لتقديم تيبولوجية لخلفية تاريخية للموضوع في اطار طريقة علمية وتفسيرية، وقد تم توظيفه في تتبع تطور المنظمات غير الحكومية و مفهوم بناء السلام

منهج دراسة حالة: يتم من خلاله التعمق في الدراسة وهذا بتحديد المنظمات كوحدة للدراسة بهدف معرفة العلاقة والتفاعل بين أجزاء الظاهرة، وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على دراسة حالة نماذج مختلفة للمنظمات الدولية غير الحكومية و دورها في بناء السلام ومنع تجدد النزاعات.

مراجعة الأدبيات

1- في دراسة قدمها عمر سعد الله في كتاب بعنوان " المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي: بين النظرية والتطور «الصادر سنة 2009.

والذي تناول تطور فيه مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية مبرزا فعاليتها في القانون الدولي من خلال حماية حقوق الانسان والشعوب وإرساء قواعد القانون الدولي الإنساني

2- في دراسة قدمها شتي صديق عبد الله في كتاب بعنوان " دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ضمان حقوق الانسان" الصادر سنة 2016 والذي تناول تطور فيه مفهوم

حقوق الانسان وكيف ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في حمايتها وتطويرها ومتابعة تنفيذها بهدف تحقيق السلام

3-دراسة قدمتها مى مجيب في مقالة بعنوان "الأقليات وبناء السلام...أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟ "الصادرة سنة2017 تناولت فيه معضلة التعامل مع الأقليات من منظور بناء السلام والتي تم فيها كيفية التعامل مع معضلة السياق السياسي لبناء السلام في المجتمعات الممزقة، وكذلك حدد بعض السياسيات التي يتم من خلالها استيعاب مؤسسات الدولة للأقليات ومطالبها وقدمت نموذج من خلال دراسة الأقليات في المنطقة العربية

تبرير الخطة

من أجل تحليل تفسير إشكالية البحث وإثبات مدى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة تم الاعتماد على خطة متكونة من فصلين:

حيث تم التطرق في الفصل **الأول** للمنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام في ظل التحولات العالمية الراهنة من خلال الإطار المفاهيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل من الفواعل غير الدولاتية، وبعد ذلك الانتقال إلى تحليل عملية بناء السلام بهدف إعادة بناء البنى والهياكل والعلاقات الودية لبناء الثقة ومنع تجدد النزاعات، تم التطرق إلى المقاربات التي فسرت عملية بناء السلام والمنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل دولي مؤثر في العلاقات الدولية

أما في **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في ترتيبات بناء السلام من خلال ابراز دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان وبناء

القدرات من اجل تحقيق التنمية و الأمن الإنساني و مراقبة تنفيذ القانون الدولي الإنساني لمنع الانتهاكات و التجاوزات و منع الانزلاقات وفي الأخير تحديد تضافر الاستراتيجيات بين المنظمات الدولية غير الحكومية في ترتيبات بناء السلام في ما بعد النزاع وهذا ببناء المؤسسات وتعزيز القدرات لإرساء بناء السلام ثم التطرق لحدود فعالية أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في ظل الأوضاع الدولية الراهنة وما يواجهها من عقبات وتحديات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعملية بناء السلام

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعملية بناء السلام.

في ظل تشعب العلاقات الدولية وتشابكها ظهرت جملة من القضايا والطروحات على السياسات العالمية بحيث لم تعد الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي الوحيد على المستوى الدولي قادرة على التعامل مع مختلف هذه القضايا ما فتح المجال امام فواعل دولية أخرى كالمنظمات الدولية غير الحكومية أصبح لها من التاثير والفعالية ما يخولها لعب أدوار متقدمة على الساحة الدولية ولعل اهم هذه الأدوار هو إعادة بناء المجتمعات والدول بعد النزاعات من خلال ترتيبات عملية بناء السلام.

سنحاول اذن من خلال هذا الفصل تحديد مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية ومفهوم بناء السلام والمقاربات التي فسرت هذا الدور.

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.

ان التغيرات البنيوية التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتحول نظرة مركزية الدولة كإطار للتحليل، سمح بظهور فواعل دولية جديدة تسعى للعب ادورا هامة على الساحة الدولية في مجالات متعددة، من بين هذه الفواعل المنظمات الدولية غير الحكومية.

- **المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية**

تنشأ المنظمات غير الحكومية باتفاق يعقد بين أشخاص وهيئات غير حكومية وتضم أعضاء وممثلين غير حكوميين وتتولى هذه المنظمات القيام بمهام لا تقوم بها الحكومات عادة

ولا تستطيع القيام بها أصلا[1] وقد عرفت هذه المنظمات نموا كبيرا وتكاثرا يجعلنا نطرح تساؤلات حول أهمية هذه المنظمات ومدى فاعليتها ولمعرفة الإجابة لابد من معرفة ماهية هذه المنظمات وما هي الأهداف والقيم التي تسعى لتحقيقها.

تعددت التعاريف التي تحدد مفهوم المنظمات غير الحكومية بحيث يعرفها:

أولا –التعريف الرسمي:

تعريف منظمة الأمم المتحدة:

تعرفها منظمة الأمم المتحدة على أنها منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الإنمائية، كما يتحدد دعمها في ميادين المشروعات الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل وكذلك ثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تعريف البنك الدولي:

هي منظمات خاصة تقوم بأنشطة لدفع المعاناة والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق تنمية المجتمع وتتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية.[2]

[1] لطيفة مصباح حمير، **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الانسان في عصر العولمة** (الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 2010)، ص74

[2] محمد شتي صديق ، **دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان** (القاهرة:المركز القومي للاصدارات القانونية، الطبعة الاولى 2016)، ص 106.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو":

هي عبارة عن منظمات لم تنشا عن طريق اتفاقيات بين الحكومات تتسم أهدافها ووظائفها بطابع غير حكومي وتضم نسبة هامة من الجماعات والأفراد كأعضاء منتظمين في بلدان متعددة على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتتوفر لها هيئة إدارية منتظمة لها تكوين دولي.

تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة:

حسب القرار (288) في عام 1950، تعتبر منظمة دولية غير حكومية كل منظمة لا تنشا عن طريق الاتفاقات بين الحكومات.[1]

وتبنى المجلس الأوربي نفسا لمفهوم من خلال المعاهدة الأوربية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية والمعروفة باسم اتفاقية " ستراسبورغ" لسنة 1986 التي تعتبر أن المنظمة غير الحكومية، هي كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط التالية :

- أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح وذو فائدة دولية.
- أن تكون قد أنشأت في دولة ما، وبالتالي تصبح خاضعة للقانون الداخلي لهذه الدولة.
- أن تمارس نشاطاتها في دولتين على الأقل.

[1] وسام نعمت ابراهيم السعدي، **تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر** (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى 2014، ص20.

- أن يكون لها مقر متكيف ومتوافق مع دولة ما، ومقرها الحقيقي على أرض هذه الدولة أو دولة أخرى. [1]

التعريف السياسي:

تعتبر المنظمات غير الحكومية المعارضة لسياسة انتهاك حقوق الإنسان منظمات غير سياسية تكرس جهودها من اجل الهدف الأخلاقي والأسمى وهو حماية وضمان هذه الحقوق وتؤكد على أنها غير متحيزة سياسيا وأنها فوق التحزب الهادف إلى الوصول إلى السلطة والتأثير العام في شؤون الدولة، بل تسعى لجعل كل شخص سياسي مناصرا لحقوق الإنسان.

ثانيا :المفهوم القانوني

عرف القانون الفرنسي الصادر سنة1901 م أنها عبارة عن اتفاق يتم بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص للعمل بصورة دائمة من اجل تحقيق الأهداف المشتركة من غير تحقيق الربح.

أما المدني السويسري في المادة :60 يذهب لتعريفها بالمؤسسات السياسية أو الدينية أو العلمية أو الفنية أو الخيرية أو أي نشاط لا يستهدف الربح ويكتسب وثيقة إنشائها عن إرادتهم في العمل بصورة مجتمع.[2]

وفي انجلترا تعد المؤسسات الخيرية عندما لا تستهدف الربح وتعتمد في مواردها على تلقي التبرعات والمساهمات من الأفراد بصورة تطوعية.

[1] مونير خوني،"**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني**"، (اطروحة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01)،ص12.

[2] محمد شتي صديق ، مرجع سابق، ص 108.

ثالثا :المفهوم الفقهي

عرف **Antoine Gazano** المنظمة غير الحكومية بأنها تجمع لأشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، من جنسيات مختلفة دولية بطابعها، بوظائفها وبنشاطها، ولا تهدف لتحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها. يركز هذا التعريف على الطابع الدولي في التكوين والنشاط، أي وجوب أن تكون المنظمة غير الحكومية دولية

كما عرفها **Jacques Fontanel** بان المنظمة غير حكومية هي مجموعة، تجمع حركة مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول ولكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي ."

أضاف هذا التعريف طبيعة نشاط المنظمة الذي يجب أن يكون دولي، وألا يكون الغرض منه تحقيق الربح.

وعرفها **Marcel Merle** بأنها كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة، لمتابعة أهداف غير الربح والكسب، يتبين من خلال التعريف أن الفقيه أضاف صفة الديمومة التي يجب أن تتوفر في المنظمة، وكذا الطابع الدولي لها من خلال انتماء أعضائها لدول مختلفة[1].

ويعرفها الأستاذ **محمد بوسلطان** بأنها عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول وتخضع لقانون هذه الدولة (دولة

[1]مونير خوني ، مرجع سابق، ص13.

المقر) لكن لعملياتها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتزم القيام بها وقد تشكل لها فروع في مناطق أو دول أخرى.[1]

ويعرفها الباحث **عبد الغفار شكري** بأنها " :مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة هذه التنظيمات التطوعية تنشا لتحقيق مصالح أعضائها ولتقديم مساعدات أوخدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية"[2].

تعريف "**بيتر دراكر** " :هي "كل مجموعات طوعية التي تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو إقليمي أو دولي

تعريف "**جيرارد كالرك** :"عرفها بأنها منظمات مهنية غير ربحية وخاصة، لديها شخصية قانونية ولديها اهتمام بتحقيق أهداف الرفاه العام.

تعريف "**دانيال كوالر** :"هي تجمعات أشخاص ليس لها أهداف ربحية أنشئت بشكل فجائي وحر من قبل الأفراد، وهي تعبير عن تضامن وتعاون يتخطى الحدود الوطنية للدول[3]

- **المطلب الثاني: سمات ومباديء المنظمات الدولية غير الحكومية:**

انطلاقا مما سبق فان هناك مجموعة من السمات والمعايير يجب الاعتماد عليها لتحديد مفهوم المنظمات غير الحكومية، وتتمثل هذه الصفات والمعايير كالآتي

[1] محمد بوسلطان، **مبادئ القانون الدولي العام الجزء الثاني** (دار الغرب للنشر والتوزيع)، ص295.

[2] نصيرة صالحي، « نحو تفعيل ترتيبات بناء السلام من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية، » **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، عدد 13 (جويلية 2018)،ص488.

[3] شروق ايمن بكري،" تاثير المنظمات غير الحكومية في ظل النظام الدولي الجديد"،**معهد البحوث والدراسات العربية**، ص5.

- **سمات المنظمة الدولية غير الحكومية:**

1-المبادرة الفردية:

تقوم المنظمات غير الحكومية على المبادرة الشخصية لأفرادها وعن استقلالهم عن الحكومة بحيث تتكون من أشخاص طبيعيين ومعنويين خواص متطوعين يؤمنون بأهداف هذه المنظمات يمارسون نشاطهم بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية كما تعتمد في تمويلها بشكل أساسي على اشتراكات أفرادها الأعضاء والتبرعات التي تحصل عليها من مختلف الهيئات سواء كانت رسمية أو غير رسمية[1].

2-غير حكومية:

ونقصد بها ألا تكون لهذه المنظمات علاقات هيكلية مؤسسية بالحكومة رغم انها قد تتلقى مساعدات مالية وتبرعات حكومية الا انها لا تتلقى أوامر من الحكومة وانما تؤدي مهامها بشكل مستقل.

3-شخصية اعتبارية قانونية:

تبرز أهمية الشخصية القانونية في نقل المنظمة من مجرد مؤسسة الى كيان قانوني وظيفي يحق له مزاولة نشاطه بحرية وبفاعلية، ويتاح فيه لافراده مجالا واسعا لممارسة حقوقهم المتعلقة

[1] عمر سعد الله، الم**نظمات غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص23.

بحرية التجمع لذا فان اكساب المنظمة الشخصية الاعتبارية القانونية ضروري من اجل تنفيذ المنظمة أهدافها المشروعة.[1]

4-إطار منشئ:

بمعنى أن يكون لكل منظمة دولية غير حكومية نشاط محدد تنشا لأجله يتم تحديده في بيانها التأسيسي كما يتم فيه تحديد أهداف هذه المنظمة ووسائلها وشروط العضوية فيها وحقوق أعضائها وواجباتهم.

5-هيكل تنظيمي:

ويعتبر الهيكل الرسمي للمنظمة وهو عبارة عن مجموعة من الأجهزة المختلفة تنقسم عادة ما بين جهاز عام وجهاز تنفيذي وأخر إداري، يتكون كل جهاز من مجموعة أفراد يتم ترشيحهم وتعيينهم لفترات محددة للقيام بمهامهم وتحقيق الأهداف المنشئة للمنظمة.

6-تطوعية:

تقوم هذه المنظمات على أساس تطوعي سواء على مستوى الانضمام إليها أو على مستوى المشاركة الطوعية في أنشطة وإدارة المنظمة.

7-غير سياسية:

بحيث يجب ألا تنتمي هذه المنظمات غير الحكومية إلى الأحزاب السياسية ولا تتحالف معها غير أن هذا لا يمنعها من إبداء مواقفها تجاه بعض القضايا السياسية.

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص24

8-دائمة:

أي أن نشاطها لا يتعلق بظرف مؤقت أو طارئ وإنما هي منظمات دائمة تعمل لمدة غير محددة ما يجعلها تكتسب هيكل رسمي. وبالتالي استبعاد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية.

9-غاية وهدف عام:

تتعلق غايات المنظمات الدولية غير الحكومية بالأهداف العامة التي تقوم عليها في الأساس شرط ألا تتعارض مع أحكام القانون الدولي.

10-الطابع الدولي:

تتميز هذه المنظمات بطابعها الدولي في هيكلها ونطاق نشاطها وبارتباطها بالقانون الدولي الذي يمنح للأفراد الحق في انشاء هذه المنظمات والانضمام اليها وضمان تسييرها بشكل مستقل لتعزيز أهدافها وتحقيق التعاون الدولي فيما بينها.

11-صفة المراقب:

إن امتلاك المنظمة غير الحكومية للصفة الاستشارية والصفة الاستشارية المتخصصة لدى منظمة دولية ضمن مجال تخصصها تجعلها تكتسب صفة المراقب لدى المنظمات الحكومية.

12-تمويل ذاتي:

تعتمد في تمويلها على اشتراكات وتبرعات الأعضاء ومختلف الهيئات سواء كانت رسمية أو غير رسمية.

13-التخصص:

ونعني به التخصص في مجال دولي محدد كالعمل الإنساني او الإغاثة الدولية في حالات الطوارئ أو البيئة أو التعليم أو تحقيق التنمية، إلى غيرها من المجالات المختلفة التي تنشط فيها هذه المنظمات.[1]

مبادئ المنظمات الدولية غير الحكومية:

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية على مجموعة من المبادئ الأساسية منها ما ينبثق من القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنها ما يجد أسسه في المبادئ الدستورية والقوانين المحلية والقانون الأعلى للمنظمة. وفيما يلي مجوعة من المبادئ الأساسية لعمل هذه المنظمات غير الحكومية منها ما هو حديث ومنها ما هو تقليدي.

أ- **المبادئ التقليدية:** ونقصد بها المبادية المنبثقة من القانون الدستوري والإداري للمنظمة.

-**مبدأ إدارة المنظمة غير الحكومية:** وتتكون من الهيئات المنصوص عليها في نظامها الخاص دون تدخل أو تأثير من جهات حكومية أخرى وبالتالي فان الانتساب إلى المنظمة أو الانسحاب منها أو المشاركة في هذه الإدارة هو حق لكل شخص طبيعي أو معنوي ولا يمكن تقييده على ألا يكون نظامها مخالفا لنصوص الدستور.

-**مبدأ تقديم الخدمات للحكومات:** تقدم المنظمات غير الحكومية خدمات للحكومات بصفتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص ص 23-30.

والإنسانية بهدف تلبية أكبر قدر من الاحتياجات والمنفعة المرجوة، كما تتعاون مع هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في إطار اختصاصها.

-**مبدأ لفت انتباه صانعي القرار**: تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى الضغط على صانعي القرار والقادة السياسيين والتأثير على الرأي العام لفرض احترام الأسس والمبادئ العامة.

-**مبدأ تكوين شبكات منظمات غير حكومية:** يمكن للمنظمات غير الحكومية تكوين شبكات فيما بينها بغرض تنسيق برامجها المشتركة لتسهيل عملها ولا يمكن تقييدها إلا بحكم قضائي بدواعي المصلحة العامة[1].

-**مبدأ إكساب المنظمة الشخصية الاعتبارية القانونية:** يقضي هذا المبدأ بتمتعها بشخصية معنوية مستقلة عن أعضائها مع كل ما يتصل بهذه الشخصية المعنوية من حقوق مثل الذمة المالية المستقلة والأهلية وحق التقاضي في كل ما يتعلق بمصالحها أو تحقيق أهدافها.

-**مبدأ حرية تأسيس المنظمة:** بحيث يكون للأفراد الحرية في تأسيس المنظمات بشكل مستقل دون الحاجة الى ترخيص مسبق مع احتفاظ الحكومة بحق الرقابة على نشاطاتها بما يضمن عدم الإساءة للمصلحة العامة.

-**مبدأ تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة:** للمنظمات غير الحكومية الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وتنمية مواردها المالية المتأتية من رسوم وتبرعات

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص ص 82-83.

أعضائها وقبول الهبات والمساعدات غير المشروطة مع ضرورة الإعلان عن مصادر التمويل وأوجه إنفاقه.

-**مبدأ شمولها بالإعفاء:** إعفاء المنظمات غير الحكومية من الضرائب والرسوم الجمركية مع تشجيع المانحين والمتبرعين لها بخصم قيمة تبرعاتهم من وعائهم الضريبي بنسب جيدة.

-**مبدأ حرية عمل المنظمة:** تتمتع المنظمات غير الحكومية بحرية أداء عملها غير أن هذا لا يعني غياب المساءلة على أنشطتها والرقابة على مصادر تمويلها.

-**مبدأ حل المنظمة:** يتم حل المنظمة أما بإرادة هيئاتها الخاصة حسب ما ينص عليه نظامها الداخلي أو أن يبت في أمرها بحكم قضائي[1] .

ب-المبادئ الحديثة: ونقصد بها المبادئ المنبثقة من القانون الدولي لحقوق الإنسان وتشمل ما يلي:

-**مبدأ حرية التجمع و التعبير:** يتضمن كل من القانون الدولي و القانون الدستوري مبدأي حرية التجمع و حرية التعبير فحرية التجمع واردة ضمنا في حرية العقيدة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية .كما أن حق الانضمام إليها محمي بموجب المادة 22 من العهد الدولي كحق مدني وعليه فوفقا لهذا المبدأ يسمح للأشخاص بتشكيل منظمات غير حكومية للتعبير عن

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص ص 84-85.

أرائهم و التجمع السلمي بعيدا عن المضايقات و التقييد مع الإقرار بسلطة الحكومات في تنظيم وجودها على أراضيها بهدف حمايتها لا إعاقتها .

- مبدأ احترام الكرامة الإنسانية:

إن احترام كرامة الإنسان تتضمن احترام التنوع وتعزيز المساواة بين بين الناس بدون أي تفرقة على أي أساس كان سواء الجنس أو العرق أو اللون آو غيرها، لهذا تسعى المنظمات غير الحكومية لحماية الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات من الأعمال التي تتعارض مع الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية.

- منع المعاناة الإنسانية والتخفيف منها:

تسعى المنظمات غير الحكومية إلى توفير الحماية اللازمة و المساعدة الإنسانية المناسبة للمهجرين واللاجئين واغاثتهم وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني لذلك فهي تعمل على نشر مبادئه و الترويج لها لمنع نشوب النزاعات و الحد منها [1].

- **المطلب الثالث: التطور التاريخي والقانوني لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية:**

- التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية:

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص ص 79-82.

أول من أشار إلى مصطلح المنظمة الدولية غير الحكومية جون لوك في القرن السابع عشر حين دعا إلى ضرورة قيام مجتمع سياسي ذو سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للنزاعات التي من الممكن أن تنشا ثم استخدم هذا المصطلح في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما أصبحت الرأسمالية تسعى لإيجاد آلية لفرض هيمنتها الثقافية والإيديولوجية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية دولية، غير ان بروز المنظمات غير الحكومية بشكل فاعل بدأ مع مطلع القرن التاسع عشر وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال متابعة التطور التاريخي لنشأة هذه الهيئات .[1]

1-التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية في القرن 19

برز دور المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل ملموس منذ مؤتمر فيينا 1815 وذلك بعد انهيار إمبراطورية نابليون و إعادة تنظيم أوروبا بشكل جديد وفق نظام ثابت للحياة الدولية والقضاء على الرق خارج إطار السياسات الحكومية ما فتح المجال لانعقاد عدة مؤتمرات دولية غير حكومية في القرن 19 كمؤتمر العلوم الطبيعية في جنيف 1815، مؤتمر لندن 1840 وعام 1843 لمكافحة الرق ثم مؤتمر السلام في نفس السنة في لندن، تلاه مؤتمر بروكسل 1848، ثم مؤتمر باريس للصحة عام 1851 ثم في بروكسل عام 1856 ، ثم مؤتمر أخر لمحاربة الرق في بروكسل 1857 والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر في جنيف عام

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 31.

1863 و 1864.و هكذا توالت المؤتمرات الدولية غير الحكومية بشكل متزايد لمعالجة مختلف القضايا في مجالات متعددة اجتماعية و علمية و ثقافية و إنسانية و غيرها[1].

أما عن المنظمات الدولية غير الحكومية التي ظهرت في هذا القرن فقد كانت منظمة الاتحاد العالمي للشبان المسيحيين من أقدم المنظمات عام 1855 ثم تلاها تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1863 على يد " هنري دونان " مبدأها احترام كيان الإنسان ومعهد القانون الدولي 1873الذي أعطت بحوثه و دراساته قدرا كبيرا من الاتفاق حول مسائل كثيرة لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وقوانين الحرب ، والاتحاد البرلماني الدولي 1888 واللجنة الدولية للزراعة 1891 ومكتب السلام الدولي 1892 والمكتب الدولي لتحريم الاتجار بالنساء والأطفال عام 1899 الذي نجح بدوره بإبرام الاتفاقية الدولية لتحريم الاتجار بالرقيق الأبيض واللجنة الاولمبية عام 1900.[2]

2-التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية في القرن 20:

في عام 1907 تم إنشاء اتحاد دولي للمنظمات الدولية غير الحكومية بهدف قيدها وجمع المعلومات عنها و بيان أنشطتها و طبيعة عملها كما يقوم بإعداد المؤتمرات الخاصة بها، وقد حدد عدة شروط لقبول عضوية المنظمات غير الحكومية فيه من أهمها : وجود هيئة دائمة و ضمان حرية الانضمام إليها لجميع الأفراد من مختلف الأقطار و توحيد هدفها في جميع الدول ، وقد استمرت ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية بالنمو إلى ما قبل قيام الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تتلاشى وتفتر نتيجة للدمار الخسائرالمادية والبشرية التي

[1] وسام نعمت إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 36-38

[2] نفس المرجع، ص 39.

خلفتها الحروب و نتيجة للتقييد و الممارسات التي تتعرض لها .لكن سرعان ما برز دورها من خلال ميثاق منظمة الأمم المتحدة لتصبح بعد ذلك أكثر فاعلية وتأثير.فقد شاركت 42 منظمة دولية غير حكومية في تقديم مشاريع نصوص لهذا الاتفاق من بينها نص المادة 71 من الميثاق للتعاون بينها و بين منظمة الأمم المتحدة [1]ومنح هذا الميثاق فرصة كبيرة لإنشاء العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل :اتحاد النساء الديمقراطيات عام 1945، اتحاد المحامين الديمقراطيين عام1946، رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية عام1946، منظمة الصحفيين العالميين1946 ،المنظمة الدولية للمستهلكين 1960، منظمة العفو الدولية 1962 المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 1947،هيومان رايتس ووتش 1978.[2]

- **الأساس القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية:**

1-الأسس العالمية للمنظمات غير الحكومية:

- تعتبر المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 اللبنة الأولى لترسيم فكرة المنظمات الدولية غير الحكومية معتبرة إياها جزءا من المجتمع الدولي فقد اعترفت بالتزامات تجاهها معطية الحق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء الترتيبات والتشاور معها في إطار اختصاصه وتأسيس علاقات شراكة وتبادل بينها وبين المنظمات الحكومية.

[1] وسام نعمت إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 40-41.

[2]شروق ايمن بكري، مرجع سابق.ص8.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: تنص الفقرة الأولى من المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 على أن " لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات الجمعيات السلمية " كما قرته المادة 19 من نفس الإعلان بقولها " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء..." .
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966: يعتبر أحد الصكوك الدولية التي أسست للمنظمات الدولية غير الحكومية فقد تضمن في مادتيه 21-22 حق الاجتماع السلمي وحرية التجمع وباعتبار العهد الدولي ملزم لأطرافه فإنها ملزمة بتوفيق تشريعاتها وفق ما يحمي الحقوق الواردة في العهد والاعتراف بها.
- قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي: يحث قرار الجمعية العامة المبكر رقم 13 (د-1)عام 1946 على " تقديم المساعدة و تشجيع الفاعلين لخدمات الإعلام و المؤسسات التعليمية القطرية و شتى الهيئات الحكومية و غير الحكومية الأخرى المهتمة بنشر المعلومات عن الأمم المتحدة و تزويدها بكل ما تحتاجه من منشورات و وثائق لخدمة هذا الهدف ، أما عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي فهو الجهاز الأساسي المسؤول عن الاتصال بالمنظمات غير الحكومية فنجد بهذا الخصوص قراره رقم 1296 (د-44)المؤرخ في 1968/05/23 الذي يمنحها مركز استشاري لدى المجلس .على ان تعمل على الترويج لمبادئ و نشاطات الأمم المتحدة وفق مقاصدها و نطاق اختصاصها .كما حدد في قراره 31/1996 المؤرخ في

1996/07/31 معايير الترتيبات لاعتمادها لدى مؤتمرات الأمم المتحدة و طريقة تقديم طلبات المركز الاستشاري و المركز العام و طلبات العضوية .[1]

- القرارات والتصريحات العالمية الأخرى: يعتبر القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي بخصوص احترام القانون الدولي الإنساني ودعم العمل الإنساني خلال النزاعات هاما لما تضمنه من توصيات صريحة لدعم واحترام امن وسلامة المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني. كما صدرت عدة تصريحات عالمية كتصريح "كوفي عنان الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة " تؤكد على إعطاء دور جديد للمنظمات غير الحكومية واعتبارها قوى مجتمعية جديدة على الساحة الدولية لها ثقلها ودورها في صياغة القرارات العالمية وهو ما سيعزز مشاركتها الفاعلة على الصعيد الدولي.

2-الأسس الإقليمية:

- الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان: تستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها على الصعيد الإقليمي من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان 1950 الذي يؤكد في المادة 10 منه على حق الإنسان في حرية التعبير وحرية الرأي وتبادل المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، كما ينص على حرية التجمع في مادته 11 بقوله " لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين بما في ذلك حق الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحه " .

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق ص ص 63-67.

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان: تنص المادة 10 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان 1981 على " حرية الإنسان في تكوين جمعيات مع آخرين شريطة الالتزام بالأحكام التي حددها القانون " كما يؤكد على عدم إرغام الأشخاص على الانضمام إلى أي جمعية على الا يتعارض ذلك مع مبدأ التضامن المنصوص عليه في الميثاق " لكنه يؤكد على مجموعة من القيود الضرورية حسبه في المادة 11 التي يجب أن تلتزم بها هذه المنظمات وهو غالبا ما يشكل عائقا أمام تأسيسها وأداء مهامها.
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان: " لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات أيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو سواها " هذا ما تنص عليه المادة 16 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969، غير أنها تؤكد على ممارسة هذا الحق وفق القيود المفروضة في القوانين المحلية. على خلاف ما جاء به الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي نص على" حق التجمع مع آخرين لتعزيز وممارسة وحماية مصالحه المشروعة "[1]

3-الأسس الوطنية:

تحتاج المنظمات غير الحكومية الى مجموعة من النصوص الوطنية التي تسمح بتأسيسها وممارسة نشاطها من أهمها:

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 69.

- الدستور: تدعم النصوص الدستورية شرعية تأسيس المنظمات غير الحكومية بحيث أن معظم الدساتير العالمية تدعو إلى حرية التجمع وتكوين المنظمات، لكن غالبا ما تقيدها وفق ما يتماشى مع قوانينها الداخلية.
- قوانين الجمعيات: تصدر معظم الدول في دساتيرها قانون إنشاء الجمعيات الطوعية وكيفية تنظيمها وعملها وحتى كيفية حلها، ورغم ان هذا النوع من القوانين يعتبر مصدرا لدعم إنشاء المنظمات غير الحكومية غير انه في نفس الوقت يعطي للدول والحكومات القدرة على السيطرة على هذه المنظمات ومراقبتها أو حتى إعاقتها.
- قوانين عامة: ونقصد بها مجموعة القوانين العامة التي تنشا على أساسها المنظمات غير الحكومية كالقانون المدني والأوامر الإدارية التي يتم وفقها تقرير الشخصية الاعتبارية القانونية للمنظمات ويمنحها الاستقلال الإداري والمالي كمؤسسة غير ربحية
- القوانين الخاصة: ونعني بها دستور المنظمة أو نظامها الخاص أو الإطار القانوني لها او اللائحة التي تنشا بموجبها المنظمة غير الحكومية أو الوثيقة التأسيسية لها، وتشمل هذه القوانين عادة هدف المنظمة تسميتها مقرها مجال اختصاصها تنظيمها حقوق وواجبات أعضائها شروط الانتساب إليها[1].

المبحث الثاني: ماهية عملية بناء السلام

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 76.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم ذات الصلة:

- **مفهوم بناء السلام:**

بدأ هذا المفهوم يتبلور مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 م المعروف بخطة السلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين وفي تقريره المقدم عام 1998 م عن أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة ذهب إلى القول" :ما نقصده بعبارة "بناء السلام"بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة

ان بناء السلام هو مفهوم شامل، يتضمّن مجموعة كاملة من العمليات والمقاربات والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات أكثر استدامة وسلمية .ومن ثمَّ، يشمل المصطلح جملة من الأنشطة والوظائف التي تسبق اتفاقيات السلام الرسمية وما يتبعها .فإن السلام ليس مجرد مرحلة زمنية أو شرطاً محدداً، فهو مركّب اجتماعي حيوي يتطلب عملية بناء تشمل الاستثمار والمواد والتصميم وتنسيق العمل ووضع الأساس وإنهاء العمل التفصيلي، ومن ثَم الصيانة المستمرة.[1]

و قد عرف **جون بول ليدراخ** بناء السلام" بأنه مفهوم يضم العمليات التي تقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا أو جماعة وكذا السلطة، والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية ودول تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية

[1] جون بول ليدراخ ترجمة غسان مكارم، **بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة**، (جمعية الامل العراقية،2021)، ص 36.

واستعادة المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها ان تدفع لتمكين عملية بناء السلام".

من خلال تحليل التعريف نجد الفواعل في عملية بناء السلام الأفراد والجماعات هم اشخاص يعملون من خلال منظمات تعمل بمؤسسية من أجل تنمية الموارد البشرية وتحقيق رفاهية المجتمع.

ويعرفه **نيكلا تشيريجي** أنه " أداة لبناء المؤسسات والبني التحتية للدول التي عانت من الحروب الأهلية والنزاعات بين الدول التي كانت في حالة حرب وهذا بمعالجة الأسباب العميقة للصراع وبناء علاقات سلمية تقوم على أساس المنفعة المتبادلة"

وتعرفه **كاترينا شيلينغ** على انه "مجموعة من البرامج المصممة لمعالجة أسباب النزاع و مظالم الماضي وتعزيز العدالة والاستقرار على المدى الطويل وهو عبارة عن مبادرة تشارك فيها مختلف الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وحماية المدنيين قبل وبعد النزاع، ومن اجل ذلك يستخدم بناة السلام التفاوض والوساطة لحل وتسوية النزاعات"، كما يشمل هذا المفهوم بناء المؤسسات القانونية ومؤسسات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة وهو يتطلب التحضير والتخطيط التشاركي والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.[1]

كما يعرفه الدكتور **أكرم حسام فرحات** بأنه "مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجددا وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة من شانها تقليل

[1]Katrina schilling, peacebuilding and conflict transformationn, cps ; berlin2012 p 29

المتناقضات التي دفعت الى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين اطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من اجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة [1]".

وعرفه الدكتور **عمر سعد الله** بأنه " العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شانها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة الى حالة النزاع، وبالتالي فان بناء السلام يتم بعد انتهاء النزاع ومنع تكراره وقد حدد فيه الفترة التي يتم فيها عملية بناء السلام التي تعقب النزاع مباشرة وما تتضمنه من عمليات تمس الجانب المؤسساتي والهياكلي"[2]

أما عن **منظمة الأمم المتحدة** فهي ترى أن بناء السلام هو عملية مركبة تهدف لمساعدة الدول أو الأقاليم على القيام بانتقال ناجح وسليم من حالة النزاع التي كانت عليها إلى وضعية السلم التي تطمح إليها، بالاعتماد على نشاطات وبرامج وأساليب متعددة كإيفاد قوات أممية لحفظ السلم وإعادة اللاجئين، تنظيم الانتخابات، نزع السلاح المحاربين وإعادة دمجهم في المجتمع.

ويعرفه البنك **الدولي:** بأنه مجموع الأنشطة التي تدعم الانتقال من النزاع إلى السلام في الدول المتضررة من الحرب من خلال إعادة بناء الإطار الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للمجتمع[3]

وتعرفه **ليزا شيرك** مجموعة واسعة من المساعي التي تبذلها مختلف الجها الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف قبل الصراع العنيف وفي أثنائه وبعده .

[1] أكرم حسام فرحات، **المسؤولية الدولية في إطار عمليات حفظ السلام في افريقيا** (الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015)، ص42.

[2] عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص62.

[3] مهدي سعداوي وفاروق بلخيري،" دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع"**مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 10 (جويلية 2018)، ص197.

ويمكن أن يكون لمصطلح» بناء لسلام «معنيان واسعان .ويمكن أن يشير بناء السلام إلى العمل المباشر الذي يشدد عن قصد على معالجة العوامل المحركة والمسكّنة من حدة الصراع . ويمكن أن يشير بناء السلام إلى المساعي الرامية إلى تنسيق استراتيجيات شاملة ومتعددة المستويات ومتعددة القطاعات، بما في ذلك المساعدة الإنسانية وتطوير الحكم والأمن والعدالة وغيرها من القطاعات التي قد لا تستعمل مصطلح بناء السلام في توصيفها نفسها[1]

*** بناء السلام والمفاهيم المشابهة:**

يتداخل مفهوم بناء السلام مع مجموعة من المفاهيم المشابهة له تسعى هي الأخرى لتحقيق السلم والأمن الدوليين، من بين هذه المفاهيم:

- **حفظ السلام: Peace Keeping**

نعني بحفظ السلام مجموع الأنشطة الهادفة لمنع الحرب أو العنف، باستخدام قوات مسلحة في منطقة معينة وقد تزامن إنشاء هذه القوات بعد الحرب العالمية الثانية مع الأزمة الكورية عام 1950، حيث لم يكن منصوص عليها في الميثاق، إلا أن الظروف أدت لتكوينها بهدف الحفاظ على السلام العالمي وبالتالي فإن مصطلح حفظ السلام يتعلق بوضع أفراد تابعين للأمم المتحدة في الميدان سواء كانوا عسكريين أو أفراد شرطة أو حتى إشراك موظفين مدنيين، وهذا بموافقة جميع الأطراف المعنية.

[1] ليزا شيرك، **تقييم الصراع و التخطيط لبناء السلام نحونهج تشاركي للامن الإنساني**، ترجمة حسن ناظم و اخرون،(جمعية الامل العراقية،2019)، ص11.

يتمثل دوره الرئيسي في مراقبة أي أعمال غير سلمية سبق الاتفاق عليها والتحقق من وقف إطلاق النار والتأكد من تطبيقه، كما تباشر إجراءات الإِنسحاب العسكري المتفق عليه أو بناء مناطق عازلة.

ولقد حاول العديد المفكرين والدارسين المتخصصين تقديم تعريف لعمليات حفظ السلام:

فنجد أن **موريس فلوري** يرى بأنها كل العمليات المتضمنة للجانب العسكري وشبه العسكري المنظمة في حالة الضرورة؛ بسبب عدم القدرة على تنفيذ الآليات المنصوص عليها في المادة 43من ميثاق الأمم المتحدة أو عدم القدرة على تفعيل قرارات مجلس الأمن .

يركز هذا التعريف على الجانب العسكرى وشبه العسكرى الهادفة لتنفيذ مختلف الآليات الواردة في الميثاق فيظل عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات بسبب استعمال حق النقض[1].

أما الأستاذ **رمزي نسيم حسونة** فيعرفها بأنها قوات يضطلع بتشكيلها كل من مجلس الأمن أو الجمعية وفقا للتدابير السلمية لحفظ السلام والأمن الدوليين المنصوص عليهما في ميثاق

الأمم المتحدة، ويتم تزويدهم بأسلحة دفاعية لإرسالها إلى المناطق غير المستقرة بسبب النزاعات؛ مع ضرورة توفر عنصر الموافقة المسبقة من طرف الدولة المضيفة.[2]

[1] خيرة لكمين،" **استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص و محدودية التنفيذ**"،(أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، نوفمبر 2018) ، ص ص 41-43.

[2] محمد جبار جدوع، » دورعمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات الدولية الداخلية« **مجلة مركز دراسات الكوفة**، (2015)، ص124.

حسب هذا التعريف فان الكاتب يربط عملية حفظ السلام بالأدوار التي تقوم بها القوات المتخصصة في مناطق ما بعد النزاع.

أما **فرست سوفي** فيرى بأنها تعبر عن تلك الشراكة الخاصة القائمة بين كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة والمساهمين بقوات وأفراد شرطة والحكومات المضيفة، حيث يهدفون من خلالها لتحقيق هدف مشترك مرتبط بصون السلام والأمن الدوليين، وتستمد تلك العمليات شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن جانب آخر فإن الأستاذ **شارل شومو** يرى بأن «عمليات حفظ السلام هي عمليات تضم مختلف الآليات السلمية لتسوية النزاعات، واستخدامها يكون وفقا للمادتين 14 و36 من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يحدد كيفية العمل وطرق التنفيذ".

فهذا التعريف يعطي الأولوية للآليات السلمية في عمليات حفظ السلام دون اللجوء للآليات العسكرية وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ويعرفها الدكتور **تميم خلاف** في تعريف له بأنها:"العمليات المنظمة من طرف الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى، تعتمد على أفراد عسكريين وضباط شرطة يهدفون إلى صيانة أو استعادة السلام في مناطق النزاع؛ دون أن تكون لهم صلاحيات قتالية فهي بذلك عمليات مؤقتة تعمل على منع تصاعد وتفاقم النزاعات فقط، ولا يمتد دورها إلى حل الخلافات السياسية التي أدت إلى اندلاعها، وإنما العمل على توفير مناخ ووقت لازمين لحل الخلاف عبر التفاوض بين الأطراف المعنية "

وهنا يركز هذا التعريف على عنصر تهدئة الأوضاع في إطار ديمومة مسار اللاعنف؛ دون استخدام القوات المسلحة، ودون التدخل في إيجاد حلول للمشكل المطروح.

ونجد الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي يعرفه بأنه :تواجد وانتشار للأمم المتحدة في المنطقة مع ضرورة قبول الأطراف المعنية.

وكذا الأستاذ الفرنسي **فيرالي Virally** الذي يرى أن عمليات حفظ السلام هي عمليات تحفظية وليست قمعية، تقوم بها الأمم المتحدة بموافقة الأطراف المعنية.

ويركز كلا التعريفين على عنصر القبول بالنسبة للأطراف المعنية بالنزاع، حتى لا تصبح القوات الأممية طرف ثالث في النزاع[1].

وبهذا فان مصطلح حفظ السلام يشير إلى الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع وتثبيت تفاعليات النزاع على درجة اللاعنف، يمكن معها استكشاف أساليب لحل وإصلاح النزاع .و الغرض منه ليس حل النزاع من جذوره واستعادة الأعنف [2] وحتى نضمن نجاح عمليات حفظ السلام يجب حشد كل الجهود والاليات اللازمة لتعزيز السلام كنزع سلاح الأطراف المتنازعة واستعادة الإِستقرار، مع إمكانية تدمير الأسلحة، واعادة توطين اللاجئين، وتوفير الدعم الاستشاري والتدريب لأمنا لأفراد، ومراقبة الإِنتخابات، وتقديم جهود

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص ص44-45.

[2] سوركتي وفاء محمد علي، «**الأبعاد الادارية والتنموية لثقافة السلام** » (أطروحة دكتورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2017)، ص52.

لحماية حقوق الإنسان، وإصلاح وتقوية مؤسسات الحكومة، وتعزيز العملية الرسمية وغير الرسمية للمشاركة السياسية[1].

صنع السلام: Peace Making

فترة صنع السلام هي الفترة التي تتوسط كل من السعي لمنع وقوع النزاع ومهمة حفظ السلام، وتتمثل في التوفيق بين الأطراف المتخاصمة بالوسائل السلمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛ والموجودة في مختلف إعلانات الجمعية العامة.

ما يعني ان صنع السلم هو مختلف الإجراءات، والترتيبات الهادفة لتحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة باستخدام الوسائل السلمية المتضمنة لكل الأنشطة التي اوردها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في أجندة السلام وهي الوساطة والتوفيق والتسوية القضائية

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة صنع السلام بأنه جذب الأطراف المعادية للاتفاق باستخدام الوسائل السلمية

و تعرفه أكاديمية السلام الدولية" بانه تلك الجهود المبذولة الهادفة لتسوية النزاع عبر طرق سلمية تتمثل في الوساطة والمفاوضات أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية"،و نقصد بها مختلف الوسائل الدبلوماسية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص46.

القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار.[1]

تتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى: يتم استخدام الجهود السلمية السابقة الذكر لإيقاف الصدام، أو توجيهه بهدف ضمان الإِستقرار. وتتم المرحلة الأولى عقب تعثر الدبلوماسية الوقائية وقبل تدخل قوات حفظ السلام من خلال تفعيل الجهود السلمية لإيقاف الصراع أو تحييده.
- المرحلة الثانية: تهدف الى انهاء النزاع أو الصراع[2] وتبدأ عقب تدخل قوات حفظ السلام، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية مستدامة.

كما يعرف أيضا باعتباره عملية تشمل اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة النزاعات الجارية، وعادة ما تضم في طياتها العمل الدبلوماسي، وبالتالي فقد يكون صناع السلام مبعوثين؛ أو حكومات؛ أو مجموعة من الدول؛ أو منظمات إقليمية؛ أو الأمم المتحدة، كما يمكن أن تضم مجموعات غير رسمية وغير حكومية أو شخصيات بارزة.

صنع السلام هو عملية صياغة تسوية عبر المفاوضات المباشرة مع الأطراف المتنازعة، وغالبا ما يتدخل طرف ثالث وسيط يساعد الأطراف المتنازعة على العمل بفاعلية أكثر لصياغة اتفاق سلام عملي فمبادرة صنع السلام بجب أن تسعى لإقناع الأطراف للوصول إلى التسوية السلمية

[1] خيرة لكمين ،مرجع سابق، ص 48

[2] ناصري سميرة، «**اليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، » (مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010)، ص47.

لاختلافاتهم، مستخدمة كل التقنيات المتاحة كالتفاوض والوساطة الرسمية وغير الرسمية ودبلوماسية المسار الثاني.[1]

فرض السلام: Peace Enforcement

ينص هذا المفهوم إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات والعقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم والنظام، وقد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، وإجراءات عسكرية.[2]

كما يشير مصطلح فرض السلام إلى قيام القوات العسكرية بإجراءات الفرض والإنفاذ بناء على تفويض من مجلس الأمن باستخدام الممتلكات والقوة العسكرية في مقابل إرادة الأطراف المتنازعة في وضع معين كوضع فشل وقف إطلاق النار.

في حين يتوجه آخرون إلى تعريف فرض السلام باعتباره النشاط الذي يستلزم استخدام القوات المسلحة لفصل الأطراف المتنازعة ووقف إطلاق النار، وهنا فإن استخدام القوة يكون أيضا لأغراض سلمية مثل توفير ملاذات آمنة لضحايا القتال.

كما أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تستخدم المصطلح فرض السلام للدلالة على الإجراءات الردعية للحفاظ على وقف إطلاق النار من الانتهاك أو لتعزيز قرار وقف إطلاق النار الفاشل.

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص50.

[2] Susan Bliss**. Peace building and conflict and resolution,** Global education learning emphases. Director NSW. 2001-2010. P.5

وعلى عكس حفظ السلام فإن فرض السلام يتطلب مجموعة كاملة من القدرات العسكرية، بهدف ردع الأطراف المتنازعة ومنع تفاقم النزاعات، لذلك فإن القوات المنتشرة لهذه العمليات ينبغي أن تعمل وفق إطار تخطيطي لاستخدام القوة التي قد تصبح ضرورية لاستعادة السلام .

وعلى عكس الحرب فإن عمليات فرض السلام أكثر تقييدا بفعل العوامل السياسية وتهدف لجذب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات.

يرخص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التدخل العسكري لفرض السلام كإجراء ضروري في حال فشل الوسائل السلمية، وعادة ما يكون متعدد الأطراف يسعى لحفظ السلام والأمن الدوليين ولفرض النظام العام بشتى الطرق بموافقة الدول او بدونها[1].

إعادة الإعمار Reconstruction:

يعرف الملحق التابع للأمم المتحدة بأجندة السلام الدولية اعادة الإعمار باعتباره تلك العملية التي تهدف لبذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز السلام؛وزيادة الشعور بالثقة لتحقيق رفاهية الأفراد ،ويتم هذا من خلال اتفاقيات إنهاء الحروب التي قد تشمل نزع سلاح الاطراف المتنازعة سابقا ،استعادة النظام وإعادة اللاجئين والخدمة الاستشارية والدعم بالنسبة لموظفي الأمن ومراقبة الإنتخابات وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية؛ والمشاركة في العملية السياسية من طرف كل الفواعل سواء أكانت رسمية أو غير رسمية[2].

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص51.

[2] امينة زغيب، « **استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب،نموذج إقليم كوسوفو**، » (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2012)، ص27.

وهناك من يعرفه باعتباره مجموعة العمليات والسياسات الموضوعة لمواجهة وترميم الآثار الناتجة عن النزاع، سواء كان هذا على المستوى القصير أو طويل مدى، وتضم أربعة مبادئ أساسية وهي:

1-وقائية: أي لا تكتفي بوضع خطط لمعالجة الآثار، وانما تتجاوزها لوضع خطط تجنب حصول أزمات أخرى .إذا فهي ذات بعد استباقي تنبئي لمواجهة مختلف الأزمات التي من المحتمل حصولها.

2-الشمولية: أي تعالج جميع الآثار على مختلف المستويات والمجالات، فهي لا ترتبط بمجال معين أو مستوى محدد، بل تتسع لتشمل مختلف الأصعدة، على اعتبار أن المجالات متكاملة فلا يمكن إغفال أحدها، أو تفضل مجال عن بقية المجالات.

3- تندمج ضمن خطط التطوير : أي أن تكون ضمن خطط التنمية والتطوير الحضري، حتى تكون لها أهداف واقعية ملموسة.

4- الاستدامة : وهذا من خلال قدرتها على إعادة إدارة عجلة الحياة،وضمان استمراريتها بذاتها وتقوية المجتمعات، فعنصر الاستدامة يضمن التطوير الدائم المستمر للمجتمع مع وجود تغيرات للأحسن.

5- المرونة : قابلة للتعديل والتكيف السريع مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع، لأن الثبات وعدم التكيف سيثبط العملية.[1]

كما تم تعريفها في تقرير سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة مابعد النزاعات الصادر عن الاتحاد الأوروبي بأنه:

"مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية لتلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات، بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والحيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي

الانتكاس إلى العنف ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام[2]" .

ويعرفه البنك الدولي على أنه تقديم الدعم بمختلف أنواعه لعملية التحول من حالة الصراع إلى حالة السلام من خلال العمل على إعادة بناء البلد في شتى المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية[3]

إن عملية إعادة الإعمار لا تقتصر على بناء الهياكل العمرانية، لكنها أوسع من ذلك بحيث تشمل كل المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك فهي تتطلب اشراك كل الفواعل سواء الحكومة، المجتمع والقطاع الخاص، السلطات المحلية، المجتمع المدني، والمستوى الدولي الذي يضم كل الفواعل الدولية.

[1] معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، « **استراتيجيات إعادة الاعمار بعد الحروب و الكوارث في فلسطين**،» (مذكرة ماجستير، جامعة فلسطين،2011)، ص ص 17 -18.

[2] تقرير عن وضع سياسة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، (المجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي، الدورة العادية التاسعة، بانجول: غامبيا، 2006)، ص 6

[3] امينة زغيب، مرجع سابق، ص 28.

تتضمن سياسة إعادة الإعمار مجموعة من العناصر، والتي تمثل الركائز الأساسية التى تقوم عليها جهود إعادة الإعمار، وتتمثل هذه العناصر في:

1-الأمن: هو توفير بيئة آمنة مستقرة لإعادة الإعمار من خلال تثبيت استقرار الدولة وتعزيز قدرات مؤسساتها الأمنية المادية والبشرية.

2-المساعدات الإنسانية الطارئة: وهي مجموعة الإجراءات التي تكفل حماية حياة الفرد والحفاظ على كرامته الإنسانية؛ وضمان حماية المدنيين والتخفيف من معاناتهم عن طريق تقديم المعونة اللازمة ودمج واعادة تأهيل اللاجئين.

3-الحكم السياسي والتحول: ان نجاح عملية إعادة الإعمار لا تتوقف على توفر الموارد الطبيعة التي من شانها تحقيق النماء ولكنها تركز على تعزيز الحكم الديمقراطي ووجود حكم سياسي راشد؛ وقاعدة مؤسساتية شفافة ومسؤولة لمجابهة الفساد ومنع الانزلاقات.

4-ضمان حقوق الإنسان والمصالحة: تتضمن إعادة الإعمار عنصر تحقيق العدالة وتطبيق القانون واحترام حقوق الإنسان من اجل تعزيز مسار المصالحة باعتبارها حل للمجتمعات التي تعاني من التقسيمات الفردية والمجتمعية والقومية[1].

يمثل الجدول التالي أبرز الأفكار التي يقوم عليها كل مصطلح سلامي والتي من خلالها يمكن التفريق بينها:

جدول (رقم-01): الفروقات بين المفاهيم السلامية

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص ص 54-56.

المصطلح	مضمونه
حفظ السلام	- يسعى للتأكد من تحقيق الالتزامات وعدم الاخلال بها كوقف إطلاق النار. - هدفه ليس حل النزاع بل تحقيق اللاعنف عبر تهدئة أوضاع النزاع. - ضرورة موافقة الحكومات محل النزاع على تواجد قوات حفظ السلام في منطقة النزاع.
صنع السلام	- مرحلة وسطية بين وقوع النزاع وحفظ السلام - العمل على التوفيق بين الأطراف محل النزاع سلميا.
فرض السلام	– استخدام القوة العسكرية للحفاظ على وقف إطلاق النار – يهدف لردع الأطراف المتنازعة وعدولهم عن النزاع – لا يحتاج لموافقة حكومة الدول محل النزاع فهو يمثل التدخل العسكري المرخص به اميا.
إعادة الاعمار	- تمثل عملية إعادة البناء الشاملة لمختلف المجالات منها ما تعلق بالبنى التحتية والهياكل المؤسسية والخدماتية، ومنها ما يتعلق ببناء ثقة الفرد والمجتمع في الدولة ومؤسساتها

بناء السلام	- عملية شاملة متكاملة لا ترتبط فقط بغياب العنف و انما معالجة مسببات النزاع وتوفير بيئة امنة للبدء في عمليات الترميم البنيوية و الهيكلية و المؤسساتية و تنفيذ المشاريع التنموية.

المصدر: جدول من انجاز د/خيرة لكمين،[1]

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بان مفهوم بناء السلام يعنى بإعادة تأهيل البلدان التي دمرتها النزاعات المسلحة ومنع تجدد النزاعات فيها وإحلال سلام دائم، فهو ينطوي على نوعية مترابطة من التنسيق بين ومع إستراتيجيتي –حفظ السلام وصنع السلام – كونها أنشطة ليست بالمنفصلة، فمن خلالهما يتم فيها تحديد الإجراءات التي تعيد البلد إلى السلام، في حين بناء السلام يستطيع أن يؤدي إلى إعادة البلد إلى حالة السلام الأولى وأن يساهم في عملية صنع وحفظ السلام

بصفة عامة، هناك ثلاث عناصر أساسية لمفهوم بناء السلم:

1. إعادة تأهيل وإعادة الإعمار والمصالحة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات التي عانت من ويلات النزاع المسلح وتمكين الجماعات المضطهدة.
2. خلق الآليات الأمنية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لبناء الثقة بين الأطراف ومنع استئناف العنف
3. التدخلات الخارجية ومبادرات الفاعلين المحلين وطني آو متعدد الأطراف او الأمم المتحدة

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص.59

4. وعليه يمكن القول بان بناء السلام يتمحور حول توفير الأمن وإنشاء هياكل سياسية فاعلة قادرة على تقديم سياسات فعالة، إنشاء أسس اجتماعية اقتصادية للسلام على المدى الطويل، وتنمية ثقافة العدل والحقيقة والمصالحة داخل المجتمعات.[1]

المطلب الثاني: قيم عملية بناء السلام:

تهدف عملية بناء السلام الى تحقيق مجموعة من القيم تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات وحماية حقوقهم وتوفير الاحتياجات الضرورية لهم، من أهمها ما يلي:

- **الاحتياجات البشرية وحقوق الإنسان:**

يسعى بناء السلام إلى حفظ كرامة الإنسان من خلال بناء مجتمعات تعمل على توفير الاحتياجات البشرية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز قوانينها وحماية البيئة التي يعيش فيها وهذا من شانه ان يخلق مجتمع مسالم يعيش بأقل قدر من العنف وبأكبر مقدار من النفع العام.[2]

- **الاحتياجات والحقوق المادية:**

[1] سامية بن حجاز،"**حوكمة عمليات بناء السلام: دور الشركات الأمنية الخاصة** "،(أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة،2019)، ص56.

[2] ليزا شيرك، **استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام**"،(مصر :دار الثقافة،2011)،ص 23.

ونعني بها كل ما يحتاجه الإنسان من طعام ومسكن وماء ورعاية صحية وتعليم جيد وفرص عمل متكافئة غيرها من الموارد التي تفي بالاحتياجات الجسدية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التوزيع العادل للثروة داخل المجتمعات وحماية الحقوق الاقتصادية.

- **الاحتياجات والحقوق الاجتماعية:**

ونقصد بها حماية الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية، عن طريق إرساء العدالة وذلك بإقامة بنيات ديمقراطية تقوم على أساس القانون وبرامج العدالة الاجتماعية للتمكين والتعليم التي تُعمق التفاهم بين الثقافات وتنمي قدرات الأشخاص.

- **الاحتياجات والحقوق الثقافية:**

ان احترام الهويات الدينية والثقافية والشخصية للاخرين من دون تهديد أو تخويف، تمنح الإنسان إحساساً بالانتماء والهوية، لهذا وجب حماية هذه الحقوق والاحتياجات عن طريق برامج القوانين والتعليم الذي يشجع على التفاهم والتسامح والاحترام لدى الأفراد

- **الاعتماد المتبادل**

ونقصد به وعي الأفراد بقيمة الاعتماد المتبادل مع الآخرين وما يترتب عنه من تنسيق للجهود لتلبية الاحتياجات والحقوق الإنسانية دون الاضرار بالأطراف الخارجية[1].

- **الشراكة:**

[1] ليزا شيرك، **استراتيجيات بناء السلام**، مرجع سابق، ص ص24-25.

ونقصد بها تعاون الأفراد فيما بينهم لتلبية متطلباتهم وحقوقهم على أساس الشراكة بدلامن استخدام القوة للهيمنة والسيطرة على أطراف أخرى وبالتالي القضاء على العنف وتحقيق أكبر قدر من الفائدة العامة.

- **الحد من العنف:**

يسعى بناء السلام إلى خفض مستويات العنف وزيادة عدد الخيارات السلمية لمن يسعون لتسديد احتياجاتهم ومساعدتهم على اختيار أقل الخيارات عنفاً من خلال نشر مفاهيم العدالة والسلام والأمن الإنساني، إذ توجد العدالة عندما يشعر الناس بأنهم قادرين على المشاركة في تشكيل بيئتهم وصياغتها ومن ثم تسديد متطلباتهم في إطار الاحترام المتبادل والعدالة [1]

المطلب الثالث: بناء السلام من خلال منظورات العلاقات الدولية:

لقد عالجت منظورات العلاقات الدولية مفهوم بناء السلام على أساس أصولها ومبادئها ومنطلقاتها وعليه أدت الاختلافات بين هذه المنظورات من حيث الأسس والمبادئ إلى زيادة التعقيد في شرح وتعريف هذا المفهوم.

أ ـ النظرية الواقعية

[1] ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام،مرجع سابق، ص 26.

ان النظرية الواقعية تركز على ميزان القوة بين الدول ذات السيادة، وهي ترى ان النظام العالمي نظام فوضوي يعمه العنف والصراع الذي تحكمه القوة، ودول تقودها المصلحة والمصلحة الوطنية التي تعني الحفاظ على البقاء والاستمرار وبناء السلام بالنسبة للواقعية يعني الحفاظ على الاستقرار من خلال الحفاظ على السلطة والمصلحة.

وبالتالي فالطبيعة الفوضوية للدول وعدم وجود سلطة تعلو على سلطة الدول سيخلق الشك بين الدول وعنه ينتج المأزق الأمني ، ولكن كي لا تدخل الدول في حروب ، تلجا الى تحالفات مع بعضها البعض وهذا لتحافظ على بقائها ومصالحها ، من خلال خلق علاقات تعاونية و بناء شراكات ،لكن ما يعيب على هذه النظرية هو إهمالها لدور فواعل كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، فالنظرية الواقعية تعترف بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، و بالتالي فان عملية بناء السلام هي من اختصاص الدول فقط ، بحيث تعمل على الحفاظ على الأمن والسلام[1]

ب ـ النظرية الليبرالية:

انها من النظريات الداعمة للسلام حيث ترى أن المجتمع الدولي يجب أن يخلق منظمات دولية تقوم على قواعد ومعايير للحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار الدائم.

إن بناء السلام بالنسبة لهذه النظرية يهدف إلى تحقيق السلام بين الدول من خلال التأسيس للقواعد والمعايير وخلق كيان قادر على تحقيق هذه الغاية مثل الأمم المتحدة. التي يمكن أن

[1] حمدوش رياض، "تطور مفهوم بناء السلم: دراسة في النظرية والمقاربات"، **مركز عدل لحقوق الانسان**، (مارس 2019)، ص11.

تساعد على المراقبة وتنظيم العلاقات والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .كما أن بناء السلام بالنسبة لهذه النظرية يتمثل في التعاون والتنسيق كدعامة أساسية لسير العلاقات الدولية. كما تدعم انخراط الأفراد والجماعات في العمل والمشاركة السياسية بهدف تدعيم أواصر الأمن والسلم الدوليين. وترى إن الشركات المتعددة الجنسيات كانت السبب وراء اندلاع العديد من الحروب بهدف زيادة بيعها للأسلحة. بالنسبة لليبرالية الحروب هي مسألة دولية وبناء السلام يتطلب تكثيف الجهود الجماعية بدلاً من الجهود الفردية للقضاء على هذه الحروب والنزاعات ومن ثم تدعيم الأمن والسلم الدوليين كما قال قولد ستين يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر فالتفاعل والانسجام بين الدول يدفع إلى التعاون والتنسيق، الأمر الذي يعزز من جهود السلم والأمن .كما أن أدوات المحافظة على الأمن والسلم الدوليين تتمثل في الأدوات القانونية والسياسية المفروضة من قبل القضاء والتحكيم الدوليين بالإضافة إلى الوساطة والمفاوضات – كما يمكن اعتبار نزع السلاح كأداة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين باعتبار أن عملية السباق نحو التسلح تعتبر كتهديد لعمليات جهود بناء السلام[1]

ج ـ النظرية الماركسية.

ان هذه النظرية تركز تحليلها على العدالة والمساواة كما ان طبيعة العلاقات الاجتماعية أي العلاقة بين الطبقات تؤثر بشكل مباشر على طبيعة قوى الإنتاج في المجتمع كما تقل علاقات القوة داخل النظام، وبالنسبة لهذه النظرية فان عملية بناء السلام تمثل عملية فورية لتحريك أو تعبئة الجماهير من اجل تحقيق التغيير الجذري في النظام الدولي

[1] وفاء محمد علي سوركتي ، مرجع سابق، ص55.

كما أن بناء السلام في هذه النظرية في عون الأفراد والمجتمع والعمل الذي يقوم به الفرد كما ان طبيعة الإنسان تمنح له قدرات طبيعية تساعده على تحقيق غاياته، كما ترى هذه النظرية ان سقوط الطبقة البرجوازية يعني صعود البروليتاريا والتي تعني توقف الثورة العمالية وبالتالي ستتحقق العدالة والمساواة وهذا ما تشتمل عليه عملية بناء السلام.

كذلك نجد ما بعد البنيوية تشترك مع النظرية الماركسية في تركيزها على العدالة والمساواة وعلاقات القوة ولكن يكمن تركيزها على الخطابات أو على تهميش الفواعل، وبالنسبة لها فان بناء السلام يدور حول فهم الاختلافات واحتواء الخطابات حول السلام اليومي للأفراد العاديين ضمن النقاش الدولي تحت الشعور التحرري.[1]

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لمفهوم بناء السلام ودور المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الأول: المقاربات المفسرة لمفهوم بناء السلام:

عرف مفهوم بناء السلام العديد من المقاربات النظرية المفسرة لظهوره وتطوره، بناء على مجموعة من الافتراضات المتنوعة، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لبعض هذه المقاربات.

- **مقاربات تحقيق الرضا:**

- مقاربة الحاجات الأساسية Basic Human Need:

[1] حمدوش رياض، مرجع سابق، ص12.

من أهم الباحثين في هذه النظرية Johan Galtung & Johan Burton الذين بحثا في أحد أهم الاحتياجات هو السلام وبناء السلام وإلى إيجاد سبل فهم السلام وعملية التغيير على أساس بناء العلاقات."

هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها وأن هناك آخرين يمنعون إشباعها، ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الاحتياجات مصدر النزاعات وليس المتطلبات على سبيل، إن الحاجة للطعام هي احتياج أساس ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس أن الحاجات الأساسية لابديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها بديلاً وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي .فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة. وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد الاحتياجات غير مشبعة، وعليه فإن حل المنازعات لهذه الاحتياجات هو أسلوب يسعى إلى"satisfiers" ، وطبعاً قد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع من أجل الإشباع إيجاد مشبعاتهم فإن إيجاد حلول هنا أمر بالغ الصعوبة ويتطلب قدرات إبداعية[1].

الانتقادات الموجهة لمقاربة الاحتياجات الأساسية: إن تعريف الاحتياجات الإنسانية غير مضبوط وغير محدد، فنظرا لاختلاف طبيعة المجتمعات فإنه ما يكون حاجة ضرورية في مجتمع ما قد يكون مطلب غير ضروري في آخر، إن ترتيب تلك الاحتياجات والأولويات لا

[1] وفاء محمد علي سوركتي ، مرجع سابق، ص54

يرتبط بمعايير محددة وثابتة، وبالتالي لا يمكن الحكم على نموذج واحد بأنه النموذج الترتيبي الصالح للتطبيق على كل الأطراف.

إن ضيق الوقت أثناء وجود صراع معين يعيق مناقشة احتياجات كل طرف من الأطراف المتنازعة، وبالتالي فإنها إما تأخذ وقت طويل يجعل من النزاع يتفاقم ويتطور أو يتم إهمالها.[1]

ثانيا: مقاربة النوع:

الإفتراض الأساسي في نظريات النوع والنظريات النسائية بصفة عامة هو أن حركة الإنسانية قد شهدت ظلماً شديداً تجاه النساء وهن نصف البشرية وتُفرق تلك النظريات بين فكرة الجنس البيولوجي بحيث ان الرجل والمراة يختلفان من ناحية الجنس البيولوجي وهو اختلاف طبيعي ولكن اختلافهما من حيث النوع هو اختلاف فرضته التركيبة الاجتماعية.

وهذا الأخير هو الذي سيطرت عليه أفكار تفوق الرجل على المرأة ثم تولدت قيم اجتماعية ودينية كرست هذا التفوق مما أدى إلى قصر جهدها في حدود المجال الخاص وإقصاءها من المجال العام حيث حمَلت المرأة مسؤولية شرف الجماعة وشرف الأسرة خاصة في مجال العلاقة مع الرجال غير المقربين. وقد أدى هذا الظلم وهذه التفرقة إلى أضرار نفسية واجتماعية على النساء والرجال، كما أدى إلى حرمان البشرية من مجهودات نصف أعضائها كما يرى مؤيدو هذه النظرية أن عدم تفهم هذه الأمور سوف يؤدي إلى استمرار العديد من النزاعات الاجتماعية والدولية بسبب عدم إشباع حقوق المرأة الأساسية بعدل وكرامة.

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص 89.

هذا ويرى بعض الباحثين في تلك النظريات أن المرأة قادرة بطبيعتها على أن تكون صانع سلام أفضل من الرجل، ولذلك فإن إقصائها من المجال العام يحرم البشرية من جهودها في صنع وبناء السلام. وعلى الجانب الآخر يرى معارضو هذه الفكرة أن سبب الاعتقاد بأن المرأة صانع سلام أفضل من الرجل يعود إلى سياسات إخضاع المرأة لقرون طويلة، وبغض النظر عن الجدل السابق بشأن دور المرأة في صنع السلام، فإن الثابت والمتفق عليه أن المفاهيم الاجتماعية لدور ووضع المرأة تأخذ الآن حيزاً كبيراً في دراسات مصادر النزاع وفعاليته.

ويعود الاهتمام بهذه القضية إلى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً وبوتيرة متسارعة وملفتة للنظر في مناقشة قضايا المرأة وربطها بعدد من القضايا الأخرى الهامة على الساحة الدولية كالتنمية، حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب والعنف الإصلاح السياسي، وأخيراً بتحقيق السلام العالمي.

لقد تم النظر للمرأة في هذا الجانب على أنها شريك أساسي في تدعيم قيم السلام في المجتمع. في ضوء ذلك واستناداً إلى حقيقة حيوية دور المرأة في عملية التنشئة بفرعيها الاجتماعي والسياسي، وتناقش كيفية الاستفادة من المرأة باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر المجتمع في تدعيم قيم السلام، كالتضامن، والتعاون، ونبذ العنف، والتسامح، والتشبث بالتعاليم الدينية السماوية التي تدعو لهذه القيم وغرسها في الشباب، وذلك من خلال توعيتها بهذه القيم وإرشادها لكيفية استخدامها في توجيه أبناءها، من خلال المنظمات الحكومية[1].

[1] محمد المرواني،"لجنة بناء السلم مسارات التطور والمقاربات" ،**المركز الديمقراطي العربي**،(2018) ،ص7

2-**الانتقادات الموجهة لمقاربة النوع:** إن هذه المقاربة وفي إطار معالجتها لفكرة النوع قد واجهت مجموعة من الانتقادات والمتمثلة في: إن اعتبار المرأة ذات ميولات سلمية أكثر من الرجل، راجع لفكرة الخضوع والاستئناس برضا الرجل منذ قرون طويلة، فلو أن المرأة طبق عليها نفس تعامل الرجل لأبدت نفس التوجه السلامي أو عدمه.

كما ان المقاربة تركز على بناء المجتمع من مختلف الجوانب سواء كانت مادية أو معنوية وفق أساس المساواة بين الرجل والمرأة، وهذا الأمر أشبه بالطرح المثالي؛ حيث لا يمكن تجاوز الواقع والتاريخ الذي يثبت الاختلاف والتمييز، وقد اشارت الباحثة هند مصطفى عن خطر مقاربة قضايا المرأة من بوابة الصراع بينها وبين الرجال، فربما تكون نتائج هذا الصراع انعزالية وتؤدي لخلق مجتمعات قاصرة على النساء بغية التخلص من القهر الذكوري، وهو الأمر الذي تدعو إليه بعض أوساط الفكر النسوي الراديكالي[1].

ثالثا: مقاربة الحرمان النسبي.

من بين روادها تاد غار Gurr Ted حيث يهدف من خلال هذه المقاربة لفهم الدوافع والأسباب المؤدية للتمرد الاجتماعي، تطرق Ted في كتابه rebel men why" ، "إلى نوعين من الآليات الموجودة في المجتمع والمؤثرة على حالة الرضا والإحساس بالحرمان، فالأولى تتعلق بالتوقعات والتطلعات expectations Value والثانية بالإمكانياتValue capabilities، كما أن المجتمعات تمر بمراحل إما يكون فيها مستوى وإن التطلعات والتوقعات مرتفعا كالانتصار

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص 92.

في حرب أو تغير اجتماعي أو سياسي، ما تنخفض فيها مستويات التوقع كالمرور بهزيمة أو كارثة طبيعية، وفي كل الحالات فإن . كل مجتمع يمتلك إمكانيات لتحقيق تطلعاته تتفاوت وفقا لعوامل عديدة ومراحل كثيرة فالحرمان النسبي يعبر عن الفجوة الفاصلة بين ما يحصل عليه الأفراد وما يتوقعون ويطمحون للحصول عليه، وفقا لتوجهات الماضي والمقارنة مع الأخر النسبي مكونين أحدهما معرفي أي إدراك الحرمان والأخر انفعالي- دافعي؛ أي انفعالات ستياء التي تحفز التوجه لسلوك معين، وتؤكد هذه النظرية أن الاستياء وعدم الرضا لا إلا ينشآن نتيجة للحرمان الموضوعي ولكن وفقا للشعور الذاتي للشخص، حيث أن شعور لأفراد بحرمان نسبي بالمقارنة بأعضاء جماعة أخرى سيدفعهم للاستياء في شكل ، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا لعملية بناء السلام خاصة بالنسبة خصومة جماعية للمجتمعات الخارجة من النزاع، فلا يمكن لأي مجتمع المضي في المسار السلامي في ظل وجود الفوارق التي تؤدي لإشعال فتيل النزاع الداخلي من جديد[1].

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة الحرمان النسبي: تعالج هذه المقاربة فكرة الحرمان وتأثيره على التوجه السلامي للمجتمعات الخارجة من النزاع، إلا أنها واجهت مجموعة من الانتقادات تمثلت في ان أسبقية التوقعات والتطلعات وفقا لمعايير وظروف غير ثابتة يقودنا لفكرة النسبية كما أن الإمكانيات تختلف من مجتمع لآخر، وبالتالي فإن منطق الحرمان النسبي يحكمه سوء التوزيع، إن منطق الحرمان النسبي لا يفسر بصورة مطلقة منطق النزاع ذلك أن المجتمعات الخارجة من النزاعات تعمل على إعادة بناء مؤسساتها[2].

[1] زياد الصامدي، "حل النزاعات: برنامج دراسات السلام الدولي"، **جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة**، (2010)، ص93.
[2] خيرة لكمين ، مرجع سابق ، ص93.

رابعا: مقاربات النزاع.

يفترض زارتمان أنه خلال مرحلة معينة من النزاع، تظهر الأطراف المتحاربة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق، ويعود ذلك إلى إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض سيؤدي إلى كارثة، فضلا عن أنه لا تلوح في الأفق أية علامات لإمكانية الحسم العسكري، هنا نكون أمام ما يسمى بلحظة النضج Ripe moment والتي تحسّن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة. حيث يتحول قادة أطراف النزاع عن عقلية الانتصار Winning Mentality لصالح عقلية التوفيق .Conciliating Mentality وحسب تعبير Campbell فإن القبول بالحل التفاوضي لا يعود إلى إتباع إجراءات معينة فحسب، ولكنه يعود بالأساس إلى مدى جاهزية الأطراف لاستغلال الفرص، ومواجهة الخيارات الصعبة، وتقديم تنازلات متبادلة ومتكافئة، باختصار يجب أن تفعل الشيء الصحيح في الوقت المناسب.

إن دمج النموذجين الذين اقترحهما "زارتمان" ضمن نموذج واحد يعد دعامتان جوهريتان لمفهوم لحظة النضج، إذ يصنعان وبشكل متكامل الظروف المواتية والسياق الملائم للحل، ومن هنا فإن التمييز بينهما هو لأغراض تحليلية وليس لأسباب مفهوماتية. واستعمالها بشكل مترابط يمدد من فرص نضج النزاع لجهود الحل. وعلى هذا الأساس، فإن تصور لحظة النضج يقوم على إدراك أطراف النزاع بأنهم يعيشون مأزقا صعبا متبادلا Hurting Stalemate Mutually لا تبدو في الأفق أية نهاية له، وحيث لا يمكنك الحصول على النجدة ولا تظهر هناك أية إمكانية لتصعيد حاسم يحقق النصر. بينما تماثل الكارثة المتبادلة

Imminent Mutual Catastrophe تخطي حافة الهاوية Precipe أو النقطة التي تسوء فيها الأمور بشكل مفاجئ[1].

إن إدراك أطراف النزاع بأنها في مأزق، ولو بدرجات متفاوتة، يجعلها تحس بأنها محتجزة ضمن وضعية لا تكون لهم معها أية مكاسب من خلال الاستمرار في التصعيد، وهنا يدركون بأنه يتعين عليهم البحث عن سياسة بديلة أو مخرج لهذا النفق المسدود .deadlock ويؤكد" هنري كيسنجر"، مهندس عملية السلام في الشرق الأوسط ذلك، بإقراره بأن المأزق [المتبادل] هو إحدى الشروط الأساسية لنجاح التسوية.

ويستند إحساس أطراف النزاع بأنها أمام مأزق إلى المعاناة وتزايد الخسائر التي ترتبط باستمرار التصعيد وعندما يرتفع معامل التكاليف نسبة إلى المكاسب بشكل دراماتيكي، تشعر بالاحتجاز وتبحث عن بديل آخر. ويرتكز ذلك على خاصية التعلم حيث أن المجموعات الإثنية المتنازعة تعتبر بدروس الماضي، وفي خياراتها المستقبلية، فإنها تأخذ بعين الاعتبار معاناتها السابقة والتكاليف التي تحملتها.

ومن منظور نظرية المباريات، يمكن التعبير عن المأزق بالانتقال من "ورطة السجين" Prisoner Dilemma Game إلى "ورطة الجبان Chicken Dilemma Game "أي من المحصلة السلبية التي تميز الوضع القائم أو التفاوض إلى محصلة إيجابية.

وأخيرا، لابد من الإشارة إلى أن عجز مفهوم لحظة النضج عن تقديم تفسير للكثير من حالات نجاح جهود التسوية والحل قاد بعض الباحثين إلى إحداث تعديلات على التصور العام للنضج.

[1] محمد المرواني، مرجع سابق، ص10.

حيث ومن خلال بحثه حول زمبابوي" جون ستيفن ستيدمانJohn S. Stedman "أظهر أن نجاح عملية الوساطة لا تستدعي حصول مأزق ضار متبادل بل يكفي أن يتم إدراك المأزق من قبل الراعي الذي يقف وراء طرف معين. وأضاف لهذا الطرح عنصرا آخر وهو أن الجناح العسكري هو أهم طرف معني في المعادلة بتلقي أو إدراك المأزق، ثم أنه يجب أن يقتنع الأطراف بأن المفاوضات بديل جيد لتحقيق النصر[1].

ويعرف "بروكنر Brockner "و" روبين Rubin "المصيدة بأنها نوع من التصعيد تتزايد فيه الضغوط على المتنازعين للانسحاب من النزاع وللحفاظ على الوضع القائم في نفس الوقت وهي "عملية لصناعة القرار يظهر من خلالها الفاعلون التزامهم بسياستهم السابقة، رغم فشلها اعتقادا منهم بأنهم "سيقطفون ثمارها لاحقا " ويقوم هذا الاعتقاد على كون الرجوع عن العنف يسبب لهم فقدان ماء الوجه أو تشويه سمعتهم.

كما يفترض منظرو المصيدة أن صانعي القرار في النزاعات المستعصية يمرون عبر أربعة مراحل :

-في المرحلة الأولى يركزون على تحقيق إنجازات محددة.

- في المرحلة الثانية يتم استنزاف الموارد عبر تقديم التزامات معينة للمكونات الداخلية

- أما في المرحلة الثالثة فيعملون على تعظيم صور الخسائر التي لحقت بالخصم، والتقليل من شأن خسائرهم.

[1] محمد المرواني، مرجع سابق، ص12

– وفي المرحلة الرابعة يتم البحث عن مخرج بسبب استنفاذ الموارد.

وبناء على هذا السُّلَّم، فإن المنعطف الحاسم لنضج النزاع يكمن في المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثالثة والرابعة أين يكف صانعوا القرار عن اعتبار التضحيات بمثابة ثمن للنصر وبدلا من ذلك يقتنعون بضرورة إنقاذ ما يمكن إنقاذه [1].

2–**الانتقادات الموجهة لمدرسة حل النزاع** :وجهت لهذه المدرسة مجموعة من الانتقادات خاصة بالنسبة لأنصارها، وتتمثل في: الاعتماد على هذه الطريقة في حل النزاع تأخذ وقتا طويلا، في حين أن حل النزاعات تحتاج توجه سريع وحلول سريعة – .تحسين الإتصالات وبناء العلاقات بين أطراف النزاع لا يؤدي بالضرورة إلى اتفاق إنهاء الحرب .إعادة بناء العلاقات بين الجماعات لا يحتاج أن تشمل مختلف المجموعات الأخرى أو قيادات النزاع . ثالثا: مدرسة تحويل النزاع يدل مصطلح تحويل النزاع إلى تغيير معادلة النزاع من رابح – خاسر إلى رابح رابح، وفقا لمجموعة من المهارات والتقنيات التي يمكن تنميتها وتطويرها

1–طروحات المدرسة :إن فكرة تحويل النزاع هي فكرة موجودة منذ منتصف التسعينات دعا إليها جون بيرتون Burton John "يهدف من خلالها لنقل التفكير من حل النزاع إلى عملية يمكن من خلالها تفادي النز اع في المستقبل، وفي نهاية التسعينات طورها كل من هم هيو ميل"Hyo Ham–mil "؛ وأوليفر رامبوثام"Rambutan Oliver" ؛ وتوم وودهاوسT "

"وقد جاءت هذه المدرسة على إثر الانتقادات التي وجهت للمدرسة السابقة، وتنطلق من فكرة أساسية مفادها أن تعقد المشكلات المسببة للنزاع يدفعنا للسعي للتأثير على محيط

[1] محمد المرواني، مرجع سابق، ص13

النزاع، وتحويل الطاقة السلبية المتعلقة بالحرب إلى نمط إيجابي إجتماعي وسياسي، وعلى سبيل المثال فإن تحويل النزاع يشير إلى ضرورة العمل على تغيير الإيديولوجيات والأفكار؛ أو ما يعرف بتدريس السلام في المناهج التعليمية، التي .وتكون أنشطة تحويل النزاعات تضم مجموعة الاستراتيجيات المدعمة لتحويل النزاع وبناء السلام موجهة للقاعدة الشعبية، مما يشجع التفاهم بين المجتمعات المتنازعة سابقا، حيث تنطوي هذه النشاطات على زيادة الوعي والتمكين لتلك المجتمعات، كما تشمل مجال التنمية والمساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل بعد النزاع، إن عملية بناء السلام وباعتبارها عملية مستدامة فهي تتطلب عدة نشاطات شاملة لمختلف المجالات في وقت العنف، ونشهد حالة تحويل للنزاع في حرب العراق من خلال سعيها لخفض واحد. ومن بين الأمثلة للمؤسسات الداعمة الداخلي ومحاربة العنف الذي يأخذ شكل الإرهاب لهذه المدرسة نجد مؤسسة بيرغهوف Berghov "،"وهي منظمة غير حكومية تدعم الأطراف الفاعلة في النزاع؛ الرامية لتحويل النزاع وبناء السلام سعيا لتحقيق السلام المستدام، رؤيتها تتضمن تحويل النزاعات العنيفة ودعم امتدادها إلى تعاون مستدام وفقا لبرنامج متنوع يتضمن :

– البرامج الإقليمية: تتعلق بدراسة دور ممثلي المجتمع المدني في بناء السلام والمصالحة بعد النزاع، وكذا توفير الدعم للحوارات الوطنية، و المساهمة في بناء قدرات البَّناء مع النزاعات.

– منظمات الشعوب الأصلية للتعامل البرامج المواضعية: تتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول في النزاعات، حيث تتوجه للقيام بأبحاث عن الانتقالات من المقاومة المسلحة إلى المقاومة اللاعنيفة، أما فيما يتعلق بالحوار والوساطة وبنى بناء السلام، فتكون عبر استخدام توجهات جديدة حول الحوار والوساطة ودعم المفاوضات.

– دعم التحويل المستدام : وهذا من خلال تفكيك العنف الإجتماعي والسياسي على البنى، كما ترتبط بطرق التفكير والمواقف والسلوكيات المتغيرة لضمان الدعم الفعال.

– الحث على التعلم المرتكز على التفكير: ذلك أن تحويل النزاعات مبني على التعلم الممارسة فهو يمكن الأطراف الفاعلة في النزاع من إعادة تقييم أدوارهم وسياساتهم بشكل انتقادي.[1]

خامسا: نظريات التّغيير:

تحتل نظرية التغيير موقعاً هاماً في إطار تصميم برامج بناء السّلام والإطار المنطقي، إذ تُعبر عن التواصل الفكري بين مرحلة تحليل النزاع ومرحلة تصميم وتنفيذ مشروع لبناء السّلام .على سبيل المثال، إذ أسفر التحليل عن أنّ التغيرات المناخية أدّت إلى نقص في موارد المياه التي يعتمد عليها المزارعون والرعاة، بما يتسبب في نزاعات عنيفة بينهم لتأمين احتياجاتهم المائية، فإنّ نظرية التغيير قد تتبنى افتراض أن مصدر النزاع هو الإحساس المتبادل من الطرفين بعدم عدالة توزيع موارد المياه .لذلك يقترح المشروع إحداث تغيير عملي لذلك الافتراض بتصميم نموذج للحوار المجتمعي لزيادة إدراك الفريقين بحقيقة التغيرات المناخية وتأثيرها على مواردهم المائية، عرض احتياجاتهم وحجمها وتوقيتاتها وتعريف الآخر بها، ثم استكشاف حلول تسمح للفريقين بالحصول على قدر عادل من الموارد المائية، وأخيراً تصميم نموذج تشاركي شامل لجهات ضامنة مثل الحكومة والقيادات المحلية والمجتمع المدني لدى مجهود التوزيع العادل للمياه على المدى الطويل. وبعد تحديد نظرية للتغيير تستجيب لما أسفر عنه التحليل المنهجي وتُقدم أطروحة مناسبة لكيفية إحداث تغيير إيجابي في النزاع؛ يتم توظيفها في الإطارين حتى

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص ص105–104.

يتسنّى ترجمة المستوى الفكري والنظري إلى المستويين التخطيطي والتنفيذي .ويتبع ذلك مرحلة المُتابعة والتقييم من أجل قياس نتائج تطبيق عملية السّلام[1].

أن أهداف التغيير في تحويل مسار النزاع الذي يعرفه ليديراتش بأنه" القدرة على تصور مدٍّ النزاع الاجتماعي وجزره والتجاوب معها، بِعَدّها فرصا واهبة للحياة لخلق عمليات تغيير بنائية تقلل العنف وتزيد العدالة في تفاعل مباشر وبنيات اجتماعية واستجابة للمشكلات الحقيقية في الحياة ضمن العلاقات البشرية واقترح ليديراتش يمكن تلخيصها كما يلي:

تحث عملية بناء السّلام على تغيير الأفراد والعلاقات والأنماط الثقافية والبنى الأساسيّة وتبعدها عن الضرر، وأيضاً تُقرّبها من الأمن الإنساني، كما هو مُوضّح في الشّكل التّالي: [2]

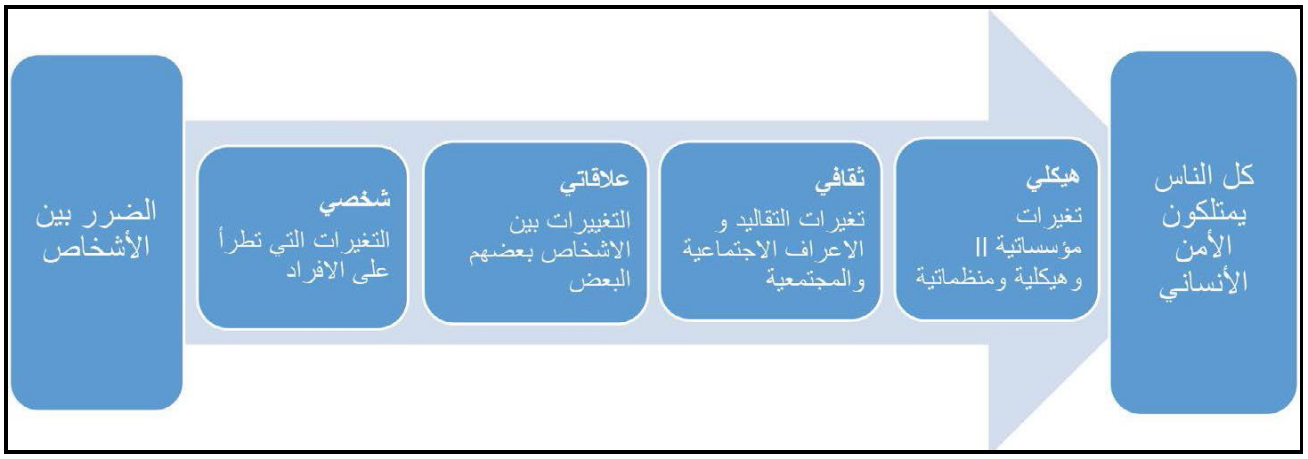

الشكل رقم 1: ابعاد تحولات الصراع

إنّ عملية بناء السّلام، على المستوى الشخصي، هي عملية تغيير معتقدات الفرد ومواقفه وسلوكياته من أجل مراقبة ردود أفعاله الحركية والعاطفية تجاه النزاع وإدارتها .وتتطلب عملية

1مجموعة مؤلفين ، المدخل لدراسات السلام و حل النزاعات ،(جمعية الامل العراقية ،2021)، ص 346.

[2] ليزا شيرك، تقييم الصراع، مرجع سابق، ص 27

بناء السّلام تعلم بعض المواهب مثل أن تكون شجاعاً في مواجهة حقيقة النزاع، وواثقاً من تسهيل المواقف الحرجة وسماعها وتحويل مسارها.

ويهدف التغيير على المستوى الشخصي إلى أدنى درجة التأثيرات الهدّامة للنزاع الاجتماعي، ويزيد إلى أقصى درجة إمكانية نماء الشخص ورفاهيته بوصفه كائناً إنسانياً وفرداً على المستويات الجسدية والعاطفية والروحية.

أما على مستوى العلاقات يدور بناء السّلام حول العلاقات الشخصية من أجل زيادة فهم الاختلافات والقواسم المشتركة بين الأفراد، مثل تغيير المواقف لغرض إزالة التوتر، وتعزيز التسامح، والقبول، ومعالجة الصدمات والأحزان والجرائم، وإدراك المظالم بين الناس، وتغيير مفاهيم العلاقات الشخصي بالتالي فهو يسعى الى التقليل إلى أدنى درجة التعثر في تحقيق أهداف التواصل، ويزيد الفهم إلى أقصى درجة ويُخرج المخاوف والآمال المرتبطة بالعواطف والاعتمادية المتبادلة في العلاقات ويتعامل معها[1].

أما على المستوى الثقافي، فإن بناء السّلام هي طريقة لزيادة الوعي بالطرق غير العنيفة، ومعالجة النزاع، وإزالة التوتر، وتعزيز التسامح، والقبول بين المجموعات، وهي أيضاً عملية تغيير مفهوم العلاقات داخل المجتمع؛ ويشير هذا المفهوم، في بعض الأحيان، إلى خلق ثقافة السّلام كما يسعى الى تحديد هُويّة الأنماط الثقافية ويفهمها، تلك الأنماط التي أسهمت في

[1] مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص342.

التحريض على أساليب التعبير العنيفة للنزاع وتحديد الموارد والآليات التي توجد ضمن المحيط الثقافي ويبني عليها وذلك بهدف الاستجابة البنائية ومعالجة النزاع[1].

و على المستوى البنيوي ،فإن بناء السّلام يدور حول فهم المؤسسات والأنظمة التي تؤثر في السلم والنزاع و فهم الأسباب الأصلية للأوضاع الاجتماعية ويتعامل مع تلك الأوضاع التي تُحرّض على أساليب التعبير العنيفة عن النزاع وغيرها من الأساليب المؤذية؛ ويسعى الى تعزيز الآليات التي تُخفّض من نسبة مواجهة الخصم، و تقلل العنف إلى أدنى درجة وتتخلّص منه في النهاية ، كما يُشجّع تنمية البنى التي تفي بالاحتياجات الإنسانيّة الأساسية(العدالة الجوهرية) ويزيد إلى أقصى درجة من مشاركة الأشخاص في القرارات التي تؤثر على حياتهم (العدالة الإجرائية.) ، لتسهم في تغيير المواقف المتعلقة بأيّ تغيير بنيوي محتمل، ودعما لمؤسسات العاملة على توفير احتياجات الفرد[2].

نظرا لنمو نشاطات بناء السلام حول العالم، ليس ثمة مكان لم يحاول فيه فرد ما معالجة بعض العوامل التي تحرك الصراع أو تلك التي تقلل من فرص السلام. قبل التخطيط لجهود بناء سلام جديدة، يجب أن تحدد عملية تقييم الصراع صحة الافتراضات أو خطأها في نظريات التغيير لدى الجماعات الأخرى التي ترتبط بجهود بناء السلام السابقة.

[1] مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص343.

[2] نفس المرجع، ص 344.

إن نظريات التغيير الموضحة في الجدول رقم 2[1] تقع في خمسة تصنيفات للأمن الإنساني وهي: الديمقراطية المستقرة سياسيا والاقتصاد المستدام والبيئة الآمنة والسليمة والقضاء وحكم القانون والرفاه الاجتماعي والثقافي.

الجدول رقم (2) عينة من نظريات التغيير				
الديمقراطية المستقرة سياسيا	الاقتصاد المستدام	البيئة الآمنة والسليمة	العدل وحكم القانون	الرفاه الاجتماعي والثقافي
صنع القرار التشاركي والقابل للتنبؤ به مع المؤسسات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية	الوصول إلى الموارد والوصول إلى المسؤولية الاجتماعية على التجارة والأعمال	السلامة الفردية وحرية التنقل	تحقيق العدالة في العلاقات الاجتماعية والمنظومة القضائية	الاحترام والكرامة بين الأفراد من الثقافات والهويات المختلفة
النظريات السياسية				
الفاعلون/ المجالات	نظريات الصراع والعنف		نظريات التغيير ومناهج لبناء السالم	

[1] ليزا شيرك، تقييم الصراع، مرجع سابق، ص ص 229-232

التفاوض، الوساطة، عملية السالم	إن للجماعات المسلحة مظالم تذكي رغبتهم للقتال	التفاوض، الوساطة، وعمليات بناء السالم الشاملة التي يمكن أن تضع سلسلة من الندوات الدبلوماسية ذات المستوى الرفيع والمبادرات غير الرسمية أو المبادرات متعددة المسارات من أجل تطوير اتفاقيات مرضية للأطراف من أجل وضع نهاية للحرب.
الحكم والألداء المؤسساتي	إن الأقاليم التي تفتقر للمؤسسات التي توفر المشاركة في عمليات صنع القرار لمعالجة الحاجات والقضايا الإنسانية هي أكثر عرضة للصراع. أما الدول التي يكون أداء مؤسساتها على مستويات منخفضة، لا تستطيع تحمل التحديات التي تواجهها سلطتها خلال أزمة طبيعية، أو حرب أو تمرد.	تحسين الألداء المؤسساتي والمساواة والعمليات التشاركية في مؤسسات الدولة ومؤسسات الحكم الأخرى لزيادة نوعية الخدمات العامة وكميتها والشرعية العامة وتحسين علاقات الدولة . المجتمع.
الديمقراطية	يشعر الأفراد الذين ليس لديهم فرصة للتأثير بالقرارات التي تؤثر في حياتهم بالإحباط والعجز. ويغدو العنف خيارا جذابا في غياب قنوات التعبير السياسي.	تعزيز الديمقراطية التشاركية والمواطنة الفاعلة وتضمين كل أصحاب المصلحة ذوي العالقة عند صنع السياسة العامة.
القيادة	تفضي القيادة غير الفاعلة إلى مشاكل	يتضمن التدريب على القيادة، المهارات في التفاوض الأساسي والوساطة وتمكين

	سياسي تتصاعد وتنزلق صوب العنف	القادة الأكثر فاعلية ليكونوا أكثر قدرة على حل المشاكل من خلال الدبلوماسية.
النخبة السياسية	تستخدم النخبة السياسية سلطتها لزيادة مصالحها من خلال العنف والقمع	الضغوط الدولية والمقاطعة والحملات الإعلامية لتقليص الفوائد وزيادة الكلف على النخب الساعية لتحقيق مصالحها من خلال العنف.
المناصرة وحشد التأييد والنشاط	يعزز العنف البنيوي عدم توازن السلطة الذي يؤدي إلى تقييد قدرة بعض الجماعات على معالجة قضاياهم وتلبية احتياجاتهم.	مقاومة المواطنين وتوظيف الحركات الاجتماعية الأشكال غير العنيفة للسلطة من خلال رفع وعي الرأي العام والاستعانة بالوسائل التي تؤكد على سلطة الجماعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقوة« الأفراد » من خلال تقارير الإعلام والمظاهرات والحملات الأخرى.
النظريات الاقتصادية		
الفاعلون	نظريات الصراع والعنف	نظريات التغيير ومناهج لبناء السالم
التنمية الاقتصادية	يحدث العنف عندما تفتقر المجتمعات إلى القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكافية لمعالجة حاجات الناس الأساسية.	إيجاد القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات من أجل تلبية احتياجاتهم.

عدم المساواة الاقتصادية	تبدأ أعمال العنف عندما يكون التفاوت الاقتصادي كبيرا، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى الشعور بالإذلال والإحباط واليأس في أوساط الفقراء والمعوزين.	الإصلاحات السياسية لمعالجة المعوقات البنيوية التي تعزز من عدم المساواة الاقتصادية وتستهدف التنمية الاقتصادية وتيسير إمكان الوصول للتعليم بين الجماعات لتعزيز المساواة في الوصول إلى فرص التعليم.
الموارد المخصصة للحرب	تحتاج الحرب الأسلحة والأموال والموارد الأخرى.	حظر السلاح، المقاطعة العامة، قطع خطوط الإمداد والمناصرة وحشد التأييد من أجل تخفيض الموازنات العسكرية على الحكومات القمعية يمكن أن يزيد من كلفة استعانة العنف وتزيد الحافز إلى السلام.
المساعدات الإنسانية	ربما لا تقدر الدول على الاستجابة للأزمات الاقتصادية ومعالجتها في خضم كارثة طبيعية أو حرب. وعدم توفر العون، يضطر الشعب إلى التوجه نحو الجماعات المسلحة من أجل مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم.	تخفيف المعاناة وتوفير البديل للأفراد الذين بخلاف ذلك ربما يدعمون الجماعات المسلحة.
نظريات العدل وحكم القانون		
الفاعلون/ المجالات	نظريات الصراع والعنف	نظريات التغيير ومناهج لبناء السالم
الأنظمة القانونية	إن عدم وجود المنظومة والرقابة	دعم القوانين والمؤسسات القضائية التي

والقضائية	المجتمعية يفضي إلى بيئة يتزايد فيها العنف.	تفرض القوانين.
العدالة الانتقالية والتصالحية	الجريمة والعنف يحصلان في السياق المجتمعي. إن الجريمة والعنف يؤديان إلى احتياجات للضحايا والتزامات على المعتدين.	توفير منتديات العدالة التصالحية والانتقالية لتحديد احتياجات الضحايا، جبر الضرر (تقديم تعويضات)، لجان تقصي الحقائق، إقامة الطقوس التقليدية، الإصلاحات المؤسساتية لتحميل المعتدين المسؤولية أمام الضحايا والمجتمع.
القانون الدولي الإنساني	إن عدم وجود المنظومة والرقابة المجتمعية يفضي إلى بيئة تحدث فيها فضائع حرب.	تأسيس وحماية القانون الدولي الإنساني والمؤسسات مثل المحكمة الجنائية الدولية.
الأمن		
حفظ السالم	إن دائرة العنف تجعل التفاوض مستحيلا	وقف لإطلاق النار، قوات حفظ السلام، مناطق سلام تقلل من مقدار العنف المباشر وتترك المجال لحصول المفاوضات السياسية.
إصلاح قطاع الأمن	إن المناهج العسكرية لحل المشاكل تنتهي على الأغلب بزيادة مستويات العنف.	ضمان تركيز المؤسسة العسكرية على حماية «الأمن الإنساني» والحفاظ على علاقة إيجابية بين المواطنين وقوات الأمن.
	ربما تستمر الجماعات المسلحة بالقتال للحصول على منافع تجنيها من الحرب،	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	وهي منافع اقتصادية وأمنية وسياسية ومتعلقة بالهوية.	يفضي إلى حوافز اقتصادية وسياسية وأمنية وأخرى تتصل بالهوية لزيادة المنافع من نزع السلاح والتسريح. إن إعادة الإدماج يتيح للجماعات المسلحة فرصة للتصالح مع مجتمعاتها ومعالجة الصدمة والمطالبات المتصلة بالأراضي والقضايا الأخرى التي تعقب الحرب.
النظريات الثقافية الاجتماعية والسيكولوجية		
الصراعات المستندة إلى الهوية والثقافة	يعرف الناس أنفسهم على وفق العديد من الجماعات الثقافية مثل الدين، العرق، الجنس/النوع الاجتماعي، أو الأمة.	الحوار بين الجماعات، الحد من التعصب، التدريب على التسامح والتعايش، التبادل بين الشعوب، تدابير بناء الثقة، دبلوماسية المواطنين التي تؤدي إلى تفاهم أفضل وتعزز العلاقات بين الجماعات.
التعافي من الصدمة/ النفسية	يسبب العنف جروحا جسدية وعاطفية وروحية عميقة. يتحول الكثير من ضحايا إلى جناة.	التعافي من الصدمة النفسية، وإشراك كل من الفرد والجماعة في العلاج والتدريب، من شأنه تمكين الفرد والجماعة على التحول صوب السلم، حتى يتوقف الأفراد عن السعي للانتقام والاستمرار بدوامة العنف.
التعليم، وسائل	يحصل العنف لتدني مستوى الوعي عند	البرامج التعليمية والتدريبية في المدارس والحملات الإعلامية الجماهيرية

الإعلام	الأفراد أو لاعتقادهم بعدم وجود بدائل أخرى لمعالجة الصراع.	والعروض التعليمية وفعاليات بناء القدرات الرمزية العامة ودعم التواصل والمناصرة وحشد التأييد والتفاوض والانخراط في حل المشاكل الفعال والجهود الرامية لتحقيق مصالحهم.
الرأي العام	إن القوى الاجتماعية والثقافية تعمل على حشد اتجاهات الرأي العام صوب العنف.	استعانة وسائل الإعلام الجماهيرية وتمكين الفرديات الدينية والسياسية والعامة للتنديد بالعنف ومن ثم الأمل بالتأثير على المواقف العامة صوب العنف.

يقدم الجدول رقم 2 عينة من نظريات التغيير من حقول مختلفة تهدف إلى المساعدة في تحديد عدد من النظريات المعروفة تم اختبار بعض من هذه النظريات وإثباتها فيما لم تختبر الفرضيات بشأن الطريقة التي حصل فيها التغيير. غالبا ما تكون السياسة والممارسة قائمة على الأدلة. لكن في الواقع هناك القليل من الارتباط بين المناهج الأكثر انتشارا والأفضل تمويلا، مثل التبادل بين الشعوب، وبين نظريات التغيير الأخرى. وتكون الجهود المبذولة لتحقيق السلام مدفوعة بافتراضات ومصالح أو بعض الدوافع الأخرى مثل الانتفاع السياسي والربح. إن الجهود لتحقيق بناء سلام استراتيجي ناجح ومستدام تتطلب صياغة متأنية لنظريات التغيير وكذلك للدليل الذي يدعم هذه النظريات[1]

[1] ليزا شيرك، **تقييم الصراع**، مرجع سابق، ص233.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية:

ان التحولات العالمية التي طرات على الساحة الدولية نتيجة المتطلبات الدولية و التفاعلات بين اشخاص المجتمع الدولي أدت الى ظهور فواعل دولية جديدة غير الفواعل المركزية تتماشى وتحديات الوضع الدولي الحالي بحيث أصبحت هذه الفواعل تملك من القدرة ما يخولها للمشاركة في صنع القرارات والتاثير على السياسات، هذا ما أدى الى التنازل عن فكرة برادمي الدولة المركزية و طرح فكرة الفواعل غير الدولاتية والتي حاولت مجموعة من مقاربات ومنظورات العلاقات الدولية تحليها وتفسيرها من اجل تحديد دورها و أهميتها.

1- تفسير النيوواقعية لدور الفواعل غير الدولاتية:

لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات وهذا كرد فعل على اطروحات المثالين في تفسير العلاقات الدولية، والمنظور الواقعي ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية التقليدية والواقعية البنيوية او النسفية او الجديدة، وهي تعمل على جملة من التصورات المحيطة بإشكالية مركزية الدولية، وتقوم النظرية على الجملة من الافتراضات الأساسية منها:

- الدول هي الفاعل الرئيسي والاهم في السياسة الدولية:
- الدولة فاعل راشد بالأساس
- الدولة فاعل وحدوي.
- الامن القومي يحتل قيمة اولية في القضايا الدولية.

ووفق هذه المبادئ يرفض انصار هذه المدرسة ادراج فواعل أخرى من غير الدول في قائمة القوى الكبرى للفاعلين دوليين كالمنظمات الدولية ،لان ذلك يخالف المبدا الأساسي للنظرية الواقعية بكل اتجاهاتها[1] .ويركز انصار المدرسة الواقعية والنيوواقعية على الدولة كفاعل رئيسي القضايا الامنية والعسكرية باعتبارها قضايا السياسية العليا، اما القضايا الاجتماعية والاقتصادية فهي موضوعات السياسة الدنيا ،وهذا المنظور لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب بل يعتبره الفاعل الاكثر اهمية لكونها المؤسسات التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والتي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يمكنها ان تتصرف من خلالها .

فالمنظور النيوواقعي يعتبر مفهوم الفوضى وتوزيع القوى ضمن المكونات الاساسية للنظام الدولي، هذا ما يفسر سر لجوء الدول الى امتلاك المزيد من القوة مما يقرر بضرورة فاعلية الدولة وتمركزها في العلاقة الدولية، ولهذا تعتبر ان تفاعلية وحدة الدولة في النظام الدولي اساس تشكيل طبيعة وبنية هذا النظام.

وبعبارة اخرى تعتبر الدولة بالمفهوم الهيجلي بانها الغاية في حد ذاتها التي لا تحقق الفضيلة بدونها ، فهي الحاضرة في عالم السياسة بشكل فعلي وتعتبر ان السبيل الرئيسي لتحقيق رفاهية الافراد وضمان امنهم وحماية وجودهم لايتحقق الا من خلال الدولة ،غير ان هذا الواقع بدا يتغير مع البشرية لجسامة الخسائر التي تتولد عنها الحروب التي وصلت الى امكانية افناد الوجود الاسباني ، وانطلاقا من هذا الادراك بدا البحث عن اطروحة تعاونية

[1] احمد علي سالم، « **القوة و الثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة** »،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20(2008)، ص 120.

وتكاملية لمعالجة المشكلات والاختلافات ،هذا ما ادى الى بوز فاعلين جدد مثل المنظمات غير الحكومية ذات القدرة على التواصل يشكل يتجاوز احيانا قدرة الدولة ،وهي الفاعل الرئيسي الذي يتحقق من خلاله وجود بقية الفاعلين الاخرين.

2-التفسير الليبرالي لدور الفواعل الدولية غير الدولاتية:

خلاف التوجه المعتمد من طرف البردايم النيوواقعي الذي يتمحور حول فرضية مركزية الدولة ثم الحديث عن فكرة العالمية التي تدل على ضعف المقاربة التي تاخذ الدولة كفاعل وحيد واساسي ، وهذا في ظل عالم معولم حسب الباحثة سلوتر لاتبدو العلاقات الدولية نتاج تفاعل الدول فحسب بل هي محصلة خطوات يبادر بها اخرون وهذا مايمكن التعبير عنه بالافتراضات التي قامت بها عليها المقاربة الليبرالية التداولية والليبرالية المؤسساتية و التي ضمنها يتم ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية وتفعيل المؤسسات الدولية وهذا ما يمنحها القدرة على حل المشاكل العالمية.

وتعد المؤسساتية الليبرالية امتداد لدراسات التكامل الوظيفي خلال سنوات الاربعينيات والخمسينيات ،وكذا دراسات التكامل والاندماج الجهوي ، التي تطورت سنوات الستينيات وكذا دراسات الاعتماد المتبادل والدراسات المستندة الى ظاهرة عبر القومية التي تطورت في السبعينات خصوصا مع اعمال المفكرين ،كوهان و ناي والليبرالية المؤسساتية هي واحدة من اتجاهات النظرية المؤسساتية الدولية التي تتضمن ثلاث اتجاهات في حقل العلاقات الدولية تتقاسم استخدام المؤسسات كتصور مركزي وهي نظرية الامن الجماعي والنظرية النقدية والليبرالية المؤسسات .

وهذا مايفسر زيادة معدلات التعاون الدولي في نهاية السبعينيات ادت الى ايجاد ظواهر جديدة لا تفسرها مفاهيم توازن القوى والفوضوية وتوزيع القدرات في المنظومة الدولية وانما ارتفاع مستوى التعاون وزيادة عدد المؤسسات الدولية، ومنه يوضح روبرت كيوهان اهم الخصائص التي يتميز بها العالم منها:[1]

*الروابط المتشابكة والمتنامية بين الدول والفواعل غير الدولاتية.

*اجندة جديدة من القضايا بدون تمييز بين السياسيات العليا والسياسيات الدنيا.

*التسليم بوجود قنوات عديدة للتفاعل بين مختلف الفواعل.

*تراجع فاعلية القوة العسكرية كأداة قهر تحتكرها الدولة.

كما يرى الليبراليون على محللي السياسة ان ينظروا الى العالم وهو مضلل بشبكات معقدة من المنظمات العالمية والتي تمارس اختصاصات وظيفية، فهي تعد احدى ادوات الضبط والتكيف لحلات من التوتر والاضطراب التي تعتري النظام الدولي، كما ساهم من جهة اخرى في تعزيز وترسيخ السياسات والانشطة التعاونية، وبالتالي تدعم المقاربة الليبرالية الجديدة فكرة ان للمؤسسات الدولية دورا أكثر في الحفاظ على تعاون طويل الامد بين الدول فهي تقر بان للفواعل الجدد دور في خلق التعاون.

وعليه يقر التيار الليبرالي ان المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعل الجيد الذي يخفف الاعباء عن كاهل الدولة في التنمية ،وعموما يمكن القول بان تبلور دور المنظمات غير

[1]عادل زقاع، « العصر الوسيط الجديد و تداعياته على النظرية في اللمارسة في العلاقات الدولية » **مجلة الفكر**، (2011)، ص 160.

الحكومية كفاعل رئيسي ارتبط بالسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة ،هذه الليبرالية التي مثلت تغييرا اساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية ، وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسساتية المالية الدولية حينما اكدت على دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق التنمية و الديمقراطية ومنه نجد ان معظم هذه الاطروحات تشير الى فكرة ان الدولة عاجزة لوحدها في تحقيق السلام ، ولهذا نرى بان ظهور المنظمات والمؤسسات تهدف الى تسهيل التعاون الذي يحقق السلام و الامن[1].

المطلب الثالث :تفسير الحوكمة الشبكية لتعاون الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية

أفرزت نهاية الحرب الباردة مشهدا عالميا جديدا عبرت عنه بالتحولات العالمية المتسارعة والمتراكمة والتي كرست بنى تنظيمية في توزيع القدرات بين الدول داخل المنظومة الدولية فتشكل ما عرف بالنظام الدولي الجديد وهذا ما يفسر ظهور عوامل جديد في منظومة العلاقات الدولية ونتيجة منطقية لطبيعة النظام العالمي الذي اتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة وتأثيرها في الفواعل والأطر العامة في العلاقات الدولية.

يمكن الحديث عن أبعاد عالمية جديدة في تحليل العلاقات الدولية إضافة إلى الأبعاد الدولية الكلاسيكية

*على أساس تغير فاعليها حيث إستخدم جيمس روزنو الحوكمة العالميةلتنظيم العلاقات بين الدول في ظل غياب سلطة سياسية شاملة أ وكد أن العالم ما بعد الوستفالي يتميز

[1]رياض رقية، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى**، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي1945، 2019/2018)، ص45.

بالاضطرابات الناتجة عن حالة الفوضى غي المتحكم فيها والتي تعبر عن وجود ثلاث أزمات منها أزمة السيادة في قدرة الدولة على إدارة المشاكل تتراجع بإستمرار، أزمة الإقليم حيث تم التوجه نحو العولمة وتجاوز نموذج الدولة، والأزمة الثالثة المتعلقة بأزمة السلطة وهذا بتعدد الفواعل وتنوعها ونسبة قدرتها على الفعل تمنع قيام نظام مستقر، فالحوكمة العالمية منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بها الدول المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة[1]

طرحت فكرة الحوكمة العالمية نتيجة لإستياء من منظور النظام التقليدي للسياسة العالمية، وكذا نتيجة ظهور إنتقادات واسعة لنظرية النظام بهدف تفسير الدور المتزايد للفواعل غير الدولاتية في ظل الفشل ولإخفاقات التي عرفها مفهوم الضب الدولاتي القائمة على التركيز على الدولة لوحدها في ضب كل الأنساق الاجتماعية فالحوكمة العالمية ذات صبغة إبستمولوجيا وأنطولوجية تعبر عن تحول في طبيعة الواقع وتعبر في نفس الوقت عن تحول في الكيفية التي ينبغي أن نتصور بها هذا الواقع، حيث يشير المضمون الابستمولوجي إلى التحول من التحليل على المستوى ما بين الدول إلى التحليل على المستوى العالمي، أما المضمون الأنطولوجي فيشير إلى التحول من التعامل مع العلاقات بين الدول إلى التعامل مع شبكات عالمية متزايدة التعقد من التفاعلات ليس فق بين الدول، ولكن بين مجموعة متشابكة من الفواعل الدولتية وغير الدولتية وهذا ما يبرر ظهور وإنتشار الفواعل غير الدولاتية وتنامي دور هذه الفواعل ظهرت فكرة الحوكمة العالمية انطلاقا من الاستياء الذي ساد اتجاه منظور النظام التقليد للسياسة العالمية وفي قلب هذا الاستياء ظهرت انتقادات واسعة لنظرية النظام من أجل تفسير

[1] نصيرة صالحي، **مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020/2019)**، ص 75.

الدور المتزايد للفواعل غير الدولاتية تحت الوطنية والفواعل العالمية في تسير الشؤون العالمية كما تم تحديد مفهوم الحوكمة العالمية الأكثر اتساعا من طرف لجنة الحوكمة العالمية التي ترى بأنها مجموعة الطرق المختلفة التي يعمل من خلالها الأفراد والمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص على إدارة شؤونهم المشتركة فهي عملية مستمرة تعمل على توجيه المصالح المتعارضة نحو العمل التعاوني المشترك وتتضمن الأنظمة الرسمية الدولاتية والترتيبات غي الرسمية، وبهذا يتضمن مفهوم الحوكمة نشاطات الفواعل غي الدولاتية .

كما تم الاتجاه نحو مفهوم الدولة التعاونية وتصورها كفاعل دولاتي يتعاون مع فواعل غير دولاتي أخرى، ولهذا تجادل أدبيات الحوكمة العالمية بالأدوار الهامة التي تتمتع بها الفواعل غير الدولاتية، وعليه تعريف الحوكمة من قبل المفكر براندت على انها مجموعة الطرق المختلفة التي يعمل من خلالها الأفراد والمؤسسات، القطاع العامة والقطاع الخاص على إدارة شؤونهم المشتركة.

وتعتمد مقاربة الحوكمة العالمية على تعدد فضاءات السلطة العالمية وإستمرارها في الإبتعاد عن الدولة، حيث لم تعد السياسة الدولية مجالا محتكرا من قبل الدولة والفواعل الدولاتية التي تستمد سلطتها وشرعيتها منها، وتكمن الميزة الأساسية للسلطة العالمية في خضوعها المتواصل عمليات إعادة التموضع وإعادة التوزع ولا تنتقل السلطة العالمية إلى أيدي الفواعل الجديدة فقط بسبب إعادة تحديد دور الدولة وقيامها على نحو مستمر بتفويض جزء من سلطتها محليا لصالح الفواعل ما دون الدولة أو عالميا لصالح الفواعل ما فوق الدولة، لكنها تنتقل أيضا

بسبب أن الفواعل الجديدة أصبحت مع مرور الوقت أكثر قدرة على جذب واستقطاب موارد السلطة من مجالها التقليدي[1] .

جادل جيمس روزنو أن مسألة المنظمات الدولية غير الحكومية ذات أهمية في العلاقات الدولية لتنظيم في عالم ما بعد الحرب الباردة، كما أنه في ظل التحولات العالمية لم يعد التركيز في تفسير البنية الدولية على الدولة بل تم تفعيل أجندات الشبكات عبر الوطنية ولاسيما المنظمات غير الحكومية لأنها تعمل على تفعيل القضايا الناشئة كحماية حقوق الإنسان قضايا البيئية الإغاثة والمساواة والتحول الديمقراطي وتمكين المجتمعات المهمشة وغيرها من القضايا .

ومن جهة أخرى يدعو روزنو إلى ضرورة تجاوز التصور التقليدي القائم على نموذج النظام الدولي لأن العالم أصبح أشبه بمدمجة تضم العديد من الفواعل ا ولبنى والعمليات التي تتعرض للإندماج أو التشتت على نحو مستمر ومتزامن، حيث تتناغم هذه الدعوة مع تأكيد أنصار الحوكمة العالمية على ضرورة تجاوز النموذج الهرمي للحكم، لان العلاقات بين الدول أصبحت عبارة عن شبكة متزايدة التعقيد من العلاقات السياسية، الاقتصادية،الاستراتيجية والإجتماعية التي تربط مختلف الفواعل، بالإضافة إلى تزايد في حدة وكثافة العالمية والتي تعني حدة التزايد وكثافة شبكات الإعتماد المتبادل على المستوى العالمي .فالحوكمة العالمية منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بيها الدول المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة وذلك بسبب تحول أربعة عمليات أساسية وهي[2]:

1-نقل السياسات من الدولة إلى المنظمات الدولية والإقليمية

[1] نصيرة صالحي نصيرة، **مكانة المنظمات**، مرجع سابق، ص ص 76-77

[2] نفس المرجع، ص .78

2-نزع الأقلمة كتعبير عن نشأة فضاءات سياسية تتعدي حدود الدولة القومية

3-توزيع أو نشر القوة السياسية بين السلطات العامة الفواعل شبه حكومية أو الخاصة

4-نزع الشرعية عن الدولة والذي يعبر عن فشل الدولة وغياب الاداء

وعليه نجد من خلال التفسيرات النظرية لمكانة المنظمات غير الحكومية وأنشطة بناء السلام أن وجهات النظر الواقعية خارج افتراضات بناء السلام حيث تفضل أمن الدولة على وجهات النظر الإنسانية وترى بأن تحقيق الأمن من خلال القوة الصلبة والتحالفات والردع، غير أن بناء السلام لا سيما عندما يكون مفهوما على نطاق أوسع يسعى إلى سلام شامل وإيجابي وبناء المؤسسات وتغيير المواقف في السنوات التي تلي التوصل إلى اتفاق سلام أو في مرحلة مابعد النزاع وللمنظمات غير الحكومية أدوار أمنية في نهج سلام إيجابي لا يقتصر على مجرد بناء المؤسسات ورصدها بل في المراحل السابقة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام و الامن من خلال الحد من التهديدات وبناء المؤسسات القانونية، وبناء التعاون غير الرسمي والرسمي وإنشاء نهج شامل متعددة القطاعات و الوصول إلى الإغاثة الإنسانية، وإعادة توطين اللاجئين وإعادة إدماج المقاتلين في المجتمع والتعويض عن الأضرار بالإضافة عن المشاركة في العدالة الانتقالية وتحقيق الأمن الإنساني.

وبالتالي تم التوصل من خلال هذا المدخل إلى إعطاء فرصة أكبر للفواعل غير الدولاتية التي أصبح لها دور هام في السياسة الدولية، بحيث منح لها الإستقلالية في أداء مهامها في بيئة بعيدا عن الضغوطات والعوائق التي تفرضها الدول، وهذا ما أدي بها لتكوين بيئة شبكية تنظيمية مع مختلف الفاعلين والمهتمين بالمجالات التنموية والحقوقية والبيئية في إطار

الإستقلالية والشفافية، وعليه تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من إبراز دورها في إطار الحوكمة الشبكية العالمية، وما يثبته تفسير الطرح الليبرالي والحوكمة لتحقيق السلام الإيجابي والمتساند عبر نشاط المنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام في مابعد النزاع[1].

تعرفنا من خلال هذا الفصل على المنظمات الدولية غير الحكومية سماتها وخصائصها و اسسها القانونية و مجالات اختصاصاتها استنادا إلى ما جاء في المواثيق الدولية على غرار ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و اتفاقيات جنيف الأربع و الاتفاقيات الإقليمة كالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان و الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بحيث اعطتها صلاحية مزاولة أنشطتها وفق اللوائح و القوانين ،ومن خلال ممارساتها الإنسانية أضحت تسعى للمشاركة في عمليات بناء السلام وفق مقاربات التعاون بين الفواعل الدولية و غير الدولية كضرورة فرضتها جملة التغيرات التي طرات على الساحة الدولي.

[1] نصيرة صالحي ، **مكانة المنظمات**، مرجع سابق ،ص 80.

الفصل الثاني

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام

الفصل الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام

مع بداية تسعينيات القرن العشرين بدأ ينظر للمنظمات الدولية غير الحكومية كاحد اهم دعائم قدرات المجتمعات على ادارة النزاعات وبناء السلام انطلاقاً من المهام المتعددة المتعلقة بالهوية الاجتماعية والاهتمامات المهنية والقيم السياسية والتمكين الاقتصادي والدمج المجتمعي وتقليل قوة الاستقطاب الكامنة وراء المواقف التي تتداخل مع متطلبات التحول نحو السلام كما حظيت المنظمات غير الحكومية بادوار متعددة في مناطق النزاعات وأصبحت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تمثل مقترباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة وتلعب دورا اكبر من الوظائف الانسانية لتشمل دور منع الصراعات وبناء السلام وحفظه، فطبيعة تركيبتها غير الرسمية ومرونتها في التعامل مع قضايا عديدة أتاح لها المجال لبناء علاقات ثقة مع السكان المحليين حتى يتم قبولها بسهولة وبالتالي كسب شرعيتها. بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع وشراكات فعالة من شأنها أن تسهم في عملية بناء السلام ، فبرامج إعادة البناء والتهيئة من وجهة نظر" المنظمات غير الحكومية "لا يجب أن يكون هدفها استبدال أو تعويض البنية التحتية والموارد المادية فقط وإنما يشمل كذلك تقوية البنى الاجتماعية ، السياسية ، والإدارية للمجتمعات المتضررة بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد الذين عانوا من التهميش الاستغلال ، والتهجير طوال سنوات النزاع و هي تسعى لتحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأساليب و المقاربات سنحاول التعرف عليها في هذا الفصل .

المبحث الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام

تتعدد وتختلف وظائف ومهام المنظمات الدولية غير الحكومية باختلاف تخصصاتها وأهدافها فمنها ماهو انساني ومنها ماهو تنموي ومنها ماهو اقتصادي الى غيرها، غير انها

اجمالا تسعى لتحقيق مصلحة الافراد كاول اعتبار، كي نتعرف على هذه الأدوار سنتطرق أولا الى تاثيراتها في الحالات العامة العادية ثم سنرى كيف ستسعى لاستخدام مختلف الأساليب والاليات لتحقيق بناء السلام على مستوى العالم.

المطلب الأول: نشاطات وتاثير المنظمات الدولية غير الحكومية.

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تجسيد اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان عن طريق متابعة حماية حقوق الإنسان وضمان احترامها، وتقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وحقوقهم، ولتحقيق ذلك فهي تؤدي جملة من الأدوار التي تساهم في تحقيق الحماية المقررة؛ فتقوم بدور رقابي عن طريق جمع المعلومات وتوثيقها، وكذلك إيفاد البعثات الميدانية، والتأثير على الراي العام، والضغط على المسؤولين، وحضور المؤتمرات الدولية[1]

- **إرسال البعثات الميدانية:**

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بمهمة إرسال البعثات الميدانية بعد جمع المعلومات وتوثيقها بشكل دقيق، حيث يتم إيفاد البعثات الميدانية بناء على هذه المعلومات التي جمعتها، إذ تقوم بالآتي:

أولا :رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها:

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بالبحث والتحري عن الانتهاكات التي تمارس ضد حقوق الافراد وحرياتهم الأساسية، والتأكد من حقيقة هذه المعلومات وتعد عملية جمع المعلومات وتوثيقها وتفسيرها الخطوة الأولى والأساسية في حماية حقوق الإنسان، فصحة

[1] السعيد برابح، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان**، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جتمعة منتوري،2009)، ص 82.

المعلومات التي تجمعها المنظمات الدولية غير الحكومية، وتوثقها بشكل دقيق ومدعوم بالتفاصيل يشكل معيار لقياس مصداقية هذه المنظمات وعدم تحيزها

وهي تعتمد في أداء عملها الميداني على مجموعة من البعثات المتعددة بتعدد أنواع الحقوق المحمية والأشخاص محل الحماية مثل بعثة تقصي الحقائق التي تقوم بإرسالها إلى البلدان التي يظهر فيها انتهاكات حقوق الإنسان، أو اختراقها أو تهميش حقوق فئة معينة كالنساء أو الأطفال بناء على ما يرد ها من معلومات، وتتعاون مع فروعها الوطنية على إصدار تقارير تكشف هذه الانتهاكات[1].

بعثة الملاحظة القضائية ومراقبة المحاكمات :تقوم هذه البعثة بالسماح لملاحظين معينين من طرف الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أو مستقلين لتحقيق الضمانات القانونية المقدمة للمتهمين، وكذلك متابعة سريان المحاكمات في الظروف العادية أو غير العادية، هدفها جمع معلومات موثقة من أطراف مشغلين وغير متحيزين كما تفرض على الحكومات عدم التلاعب بالأحكام وعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان من بعض البلدان؛ خوفا من الاحراج الذي قد يسببه طرح القضايا الوطنية للنقاش الدولي من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية[2]

بعثة الإغاثة :لتقديم الاحتياجات الأساسية للسكان في حالة النزاعات المسلحة يحدد القانون الدولي الإنساني الإغاثة ويتولى تنظيمها، مما دفع بعض المؤسسات إلى التدخل لتأكيد عدم

[1] دايفيد فور سايت ، **حقوق الانسان والسياسة الدولية**، ترجمة محمد مصطفى، (القاهرة، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية،1993)، ص 119.

[2] سمير يوسف الجيلاني الزروق،" **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني**"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ،2020)، ص ص 76-77

جواز المساس بحياة الافراد وحرياتهم الأساسية، ودفع الدول إلى الاعتراف بحقوق الإنسان في تشريعاتها الداخلية، ففي حالة تعرض الدول إلى الكوارث الطبيعية، أو في حالات الحروب أو التي تسبقها؛ تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدور تقديم الإغاثة[1].

- **التأثير على الراي العام والضغط على المسؤولين:**

رغم فاعلية البعثات الميدانية للمنظمات الدولية غير الحكومية؛ غير انها تقوم أيضا بإثارة الراي العام العالمي والمحلي، والضغط على المسؤولين من خلال:

أولا :ضغط القاعدة الشعبية

من خلال نشرها ر تقارير مفصلة عن طريق وسائل الإعلام تعرب فيها للشعوب عن بواعث قلقها مستخدمة النشرات الاخبارية والمؤلفات والاعلانات ومواقع التواصل الاجتماعي. وبهذا تحث المنظمات الدولية غير الحكومية الراي العام على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالضغط على المسؤولين[2]، كما قد تستخدم أساليب اخرى كإعداد برامج تعليم حقوق الإنسان وارسال مناشدات من أجل أحد الضحايا، وتنظيم حملات عالمية، أو القيام بمظاهرات عامة[3].

ثانيا :من خلال الضغط على المسؤولين

ان الضغط على القاعدة الشعبية يتولد عنه بشكل طبيعي الضغط على المسؤولين، ولكن أحيانا تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية لمحاولة وقف انتهاكات حقوق الإنسان من

[1] سمير يوسف الجيلاني الزروق، مرجع سابق، ص77.

[2] السعيد برابح، مرجع سابق، ص89

[3] فور سايت دايفيد، مرجع سابق، ص 119.

خلال لفت نظر المسؤولين للانتهاكات، وكذلك طلب تحقيق حيادي حول الانتهاكات ومعاقبة

المسؤولين عنها، بالإضافة إلى طلب نشر نتائج التحقيق الرسمي لوضع الراي العام في صورة هذه التحقيقات[1].

- **حضور المؤتمرات الدولية:**

يسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تكتسب المركز الاستشاري بناء على ميثاق الأمم المتحدة في نص المادة 15 بالمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، والتي من بينها حضور مؤتمرات دولية وتنظيمها بدعم من منظمات دولية حكومية، كانت قد وردت على هامش المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة وقد كان للمنظمات الدولية غير الحكومية العديد من المشاركات في المؤتمرات الدولية العالمية او الإقليمية بحيث كان لها دور واضح في دعم قضايا اقتصادية، أو تنموية، وقضايا حقوق الإنسان، منحتها المزيد من الاعتراف من قبل المجتمع الدولي، ومن ثم جعل مبادي حقوق الإنسان معترف بها من طرف الدول وفقا للاتفاقيات الدولية

المطلب الثاني: اسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام

تعتبر عملية بناء السلام عملية تكاملية تعتمد على تكاتف جهود وادوار مختلف الفواعل سواء الوطنية كالدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أو الدولية كدول الجوار والمنظمات

[1] السعيد برابح، مرجع سابق، ص 90.

الدولية باختلاف أنواعها من أجل ضمان فعالية عملية بناء السلام واستمرارها، لذا فقد برزت عدة أدوار للمنظمات الدولية غير الحكومية في إطار إعادة الإعمار وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وتعددت بذلك الأساليب المستخدمة من طرفها فهي تعتمد على أسلوب الإنذار المبكر؛ والدبلوماسية الوقائية وبناء القدرات، بهدف بناء ثقافة الأمن الإنساني، وحماية حقوق المراة والطفل وإعادة إدماج اللاجئين؛ والعمل على تعزيز المسار التنموي ونشر الوعي البيئي الى غيرها من النشاطات المختلفة اختلاف تخصص المنظمة[1].

وقد اكسبتها خبرتها الميدانية مرونة في التعامل مع قضايا عديدة جعلتها من بين اهم الفواعل الدولية في بناء السلام من خلال علاقات الثقة التي بنتها مع السكان المحليين ما أعطاها قبول سريع و شرعية داخل المجتمعات ، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع وشراكات فعالة من شأنها أن تُسهم في عملية بناء السلام ، فبرامج إعادة البناء والتهيئة من وجهة نظر "المنظمات غير الحكومية" لا يجب أن يكون هدفها استبدال أو تعويض البنية التحتية والموارد المادية فقط ، وإنما يشمل كذلك تقوية البنى الاجتماعية، السياسية، والإدارية للمجتمعات المتضررة بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد الذين عانوا من التهميش ، الاستغلال ، والتهجير طوال سنوات النزاع لذلك فهي غالبا ما تركز على حماية الأفراد و ضمان حقوقهم ، تدريبهم وبناء قدراتهم من خلال برامج و ورشات عمل من شأنها التعريف بما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات و فتح مجال المشاركة امامهم للانخراط في مختلف العمليات التنموية[2]

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص 69.

[2] هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 11(جوان 2014)، ص 274.

كما انها حظيت بادوار متعددة في مناطق النزاعات وأصبحت تمثل مقترباً حقيقياً لتمثيل الجماعات المهمشة وتلعب دورا اكبر في منع الصراعات ، عن طريق منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حماية حقوق الانسان، وعموما لعبت المنظمات الدولية دورا مهما ومتميزا خلال الأعوام الماضية في ضمان توفير الخدمات وشكلت جزءا أساسيا من بنية النظام في كل البلدان تقريبا، فقد بذلت جهدا كبيرا للتخفيف من ظروف الحياة الصعبة التي عاشتها الشعوب بفعل ممارسات وسياسات الدول القائمة على استغلال الفرد، كما كانت المهمة الملقاة على عاتقها كبيرة في ظل الحروب وحتى فيما بعد بعدها اذ عملت على الاستجابة السريعة لمتطلبات كل المرحلة واحتياجات المجتمع المحلي وتحريكه وتعبئته من خلال العديد من المبادرات والأنشطة، وكذلك تنفيذ برامج الطوارئ والإغاثة لمواجهة تبعات النزاعات[1].

وقد تخصصت المنظمات الدولية غير الجكومية في إعادة احياء التنمية بعد النزاعات وبناء السلام من خلال:

- انشاء وسائل اعلام بديلة وتقارير بديلة عن الحرب والسلم
- مراقبة الانتخابات والمؤسسات والأنشطة الحكومية المعنية بعملية الدمقرطة.
- دعم العمل الشبابي من خلال السياسات الاجتماعية على مستوى المجموعات السكانية وخلق مصادر الدخل والتعليم والتمكين.
- دعم الإصلاحات في قطاع التعليم ومبادرات التثقيف السلمي.

[1] مجموعة مؤلفين، **بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل** المجتمعي، افريل 2019، ص 196.

- ترسيخ ثقافات السلام وتوفير المحفزات لتخطي ثقافات الحرب عبر الفن والموسيقى والأفلام والفعاليات الثقافية.
- تعزيز الدوائر الانتخابية السلمية المحلية.
- إطلاق مبادرات من اجل الحوار بين الأديان.
- تمكين المراة والقيام بحملات تدعو لحقوق المراة وتناهض الاتجار بالبشر.
- مبادرات من اجل تسريح الجنود ونزع السلاح.
- حماية الافراد المهددين وضمان امن الأقليات واللاجئين والعائدين من اللجوء وإعادة دمجهم بهدف إعادة بناء المجتمعات.

- مراقبة حقوق الانسان وتوثيق جرائم الحرب وتقصي الحقائق ودعم تحديد المفقودين
- التعامل مع الصدمات النفسية وتوفير الدعم الاجتماعي النفسي لضحايا الحروب واللاجئين والعائدين.
- مبادرات التعامل البناء مع الماضي من خلال تقصي الحقائق وإطلاق مبادرات المصالحة والوفاق.
- التاثير على سياسات الحكومات والمنظمات الدولية ومراقبتها في إدارة الازمات الدولية بهدف التوعية العامة باحتياجات المجتمعات الممزقة بسبب الحروب[1].

المطلب الثالث: أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق السلام:

[1] مارتينا فيشر، "المجتمع المدني ومعالجة النزاعات"، **مركز بحوث برغوهوف للإدارة البناءة للنزاعات**، (أكتوبر 2006)، ص ص 06-07.

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تكثيف أنشطتها التي تعنى ببناء السلام والوقاية من النزاعات معتمدة في ذلك على مجموعة من الأساليب تتنوع ما بين أنشطة الانذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوساطة عبر تدخل الطرف الثالث وتسهيل ورشات العمل والحوار والمفاوضات المعنية ببناء السلام وشبكات العمل وبناء القدرات وغيرها من مبادرات التواصل والتفاهم، وسوف يتم التطرق لكل أسلوب بشكل مفصل[1].

- **أسلوب الدبلوماسية الوقائية Preventice Dipolomcy:**

ارتبط ظهور الدبلوماسية الوقائية في العلاقات الدولية بـ: داج همر الذي كان يسعى لإدخال مفاهيم جديدة من شأنها دعم تمكين الأمم المتحدة، ويقصد بها المعالجة السلمية عبر عمليات التفاوض لتسوية نزاع قائم، أو مختلف الجهود الرامية لمنع نشوب نزاع؛ والحيلولة دون تصعيد النزاعات وتحولها لصراعات.[2]

وقد عرفها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس في تقريره عن أعمال المنظمة بعنوان خطة" بطرس غالي للسلام" على أنها" مجموعة الإجراءات الهادفة للحد من ظهور ونشوء نزاعات بين الأطراف، ومنع تصعيد وتفاقم النزاعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار وتطور هذه الصراعات عند وقوعها والعمل على حصارها في حدود أطرافها الأصلية[3]"

[1] مارتينا فيشر، مرجع سابق، ص 08.

[2] سميرة ناصري، مرجع سابق، ص 122.

[3] "اجندة السلام"، بطرس غالي، تقرير الأمين العام سنة 1992.

أما معهد كارنيجي للسلام فقد عرفها في أحد تقاريره بأنها هدف لإجراءات وقائية أو وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة او منع انتشار الصراعات الجارية، او منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات [1]"

وقد عرفها مجموعة من الباحثين على أنها: "المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع بينها وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أي دولة او اية منظمة إقليمية او دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعد المنازعات القائمة والحيلولة دون تحولها الى صراعات وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها ويمكن ان تشمل هذه الإجراءات في المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية [2]".

كما تعرف أيضا بأنها مجموع الأفعال البناءة الهادفة لتجنب أي ضرر ناتج عن استخدام القوة المسلحة من قبل الأطراف المتنازعة، فهي تمثل مجموع الإجراءات المنظمة في إطار خطط وبرامج مربوطة بزمن معين، تكون من طرف الحكومات والمجتمع المدني في مستويات مختلفة،

وبعبارة أخرى: " هي تلك العملية الإجرائية ذات إطار مرحلي أو زمني، وبالتالي فإن منع الصراع هو عمل استباقي، أو إستراتيجية بنيوية متوسطة وطويلة المدى، يقوم بها عدد متنوع من الفاعلين، بهدف تحديد وتهيئة الظروف المناسبة لبناء بيئة أمنية دولية مستقرة وقابلة للتوقع".

---

[1] سامي سامي وإبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الاهلية والدولية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،عدد 32(2011)، ص 26.

[2] زايد عبد الله مصباح، **الدبلوماسية**، دار الجيل، الطبعة الأولى بيروت 1999، ص 125.

إن مضمون الدبلوماسية الوقائية يقودنا الى معالجة النزاع على ثلاث درجات قبلية وآنية وبعدية، وهو يختلف عن بناء السلام فيكون هذا الأخير يسعى لترميم ما تم تهديمه مع إعادة إعمار الأقاليم، في حين أن الدبلوماسية الوقائية تقوم بدورها استنادا إلى صفة الوقائية الواردة في المفهوم أي الوقاية من أثار النزاعات[1]

وعليه تتضمن الدبلوماسية الوقائية أو المانعة المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم، وكدا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أي دولة أو أي منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعد النزاعات والحيلولة دون تحولها الى صراعات، وكدا حصر انتشارها عند وقوعها، ووفق هدا المفهوم نجد أن الدبلوماسية الوقائية ترتكز في فلسفة كل منطلقات ومبادئ المدرسة المثالية الداعية الى احلال السلم في العلاقات الدولية[2]

تكمن المهمة الرئيسة للدبلوماسية الوقائية في منع تفاقم الخلافات وذلك بالعمل والسعي للتوصل لتسويات ودية سلمية لأي نزاع قبل أن يصل الى حد المواجهة المسلحة ولهذا تعمل الدول منذ آلاف السنين لإرسال المبعوثين الدبلوماسيين للدول بهدف السيطرة السريعة على أي أزمة قد تنشأ، ولهذا تعمل الدبلوماسية الوقائية على منع وفض النزاعات عندما ينطلق النزاع في منطقة ما[3]، لأن الدبلوماسية الوقائية تعتمد على استكشاف ورصد بدايات التوتر

[1] خيرة لكمين، مرجع سابق، ص ص 58 –59

[2] بوساحة مروة، **بناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل**، (مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2018)، ص 70

[3] حفناوي مدلل، **الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ الامن والسلم الدوليين**، (رسالة ماجستير، جامعة خيضر محمد، بسكرة ،2012)، ص 49

ومحاولة حصر النزاع قبل نشوبه وتفاقمه، وبهذا تصنف الدبلوماسية الوقائية بالمرحلة الأولى لعمليات تحقيق السلام للدول[1].

ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة صنع السلام في هذه المرحلة يكون السلام قد انهار وأن المطلوب هو صناعته بعد انهياره، لتأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة وهي مرحلة حفظ السلام والهدف منها هو المحافظة على السلام من التراجع والانكماش، لنصل الى مرحلة بناء السلام والحرص على عدم تكرار النزاع مرة أخرى.

ولهذا أكد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة إنشاء آلية لمنع حدوث النزاع من خلال مشروعه الذي أطلق عليه اسم " أجندة السلام" وهي آلية الدبلوماسية الوقائية التي يمكن استعمالها عند بروز أولى الأسباب المؤدية إلى النزاع، وهذا ما يجعلها تتميز بمجموعة من الأهداف تتضافر بهدف إحلال السلام والحفاظ عليه ومحاولة الحد من النزاعات ومن بين هذه الأهداف نذكر منها:

- اكتشاف النزاع في الوقت المبكر ومحاولة إزالة الخطر.
- حل القضايا التي تؤدي إلى اندلاع النزاع من خلال المسارعة في الدخول في عملية السلام.
- بناء السلام من خلال بذل الجهود في دعم وتوفير المساعدات الإنسانية.
- حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجديده مستقبلا.[2]

[1] محمد محمود عبد القادر، **دور المنظمات غير الحكومية في حفظ السلم والامن في العالم**،(رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص 66.

[2] رياض رقية، مرجع سابق، ص .58

ولتحيق هذه الأهداف تعتمد الدبلوماسية الوقائية على جملة من الآليات منها بناء الثقة تقصي الحقائق، الانذار المبكر، النشر الوقائي للقوات، وكل هذه الأهداف والآليات تعمل الدبلوماسية الوقائية لتحقيق هدف أساسي وهو محاولة القضاء على النزاعات في مرحلتها الأولى وإحلال السلام والأمن.

- **أسلوب الإنذار المبكر**

يشمل الإنذار المبكر تحليل وتنمية إستراتيجيات التواصل والتي ترفع من الوعي العام بالأزمات الناشئة كما توجد مبادرات مشتركة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين موجهة إلى تحسين أنظمة الإنذار المبكر على المستوى العالمي.

وعليه يعتبر نظام الانذار المبكر آلية يمكن من خلالها إيجاد تفسير لماذا تحدث النزاعات وكيف تحدث النزاعات وهل يمكن الوقاية من هذه النزاعات وهذا من خلال المهام التي تقوم بها آلية الانذار المبكر والمتمثلة فيما يلي:[1]

- توقع النزاعات قبل حدوثها الفعلي.
- توفير إشارات تحذير تبرز قرب حدوث النزاع.
- تحديد مصادر التوترات والتعامل مع التوترات التي تظهر قبل تحولها الى نزاعات.
- التنبؤ بالنزاعات والتنبيه بالمصادر المحتملة للنزاعات.

وبالتالي يشكل نظام الانذار المبكر صمام أمان للاستقرار والمحافظة على الأمن والسلام حيث تعتبر معظم الدراسات العلمية في مجال المنع الوقائي للصراعات أن وجود نظام كفؤ

[1] سامي سامي وإبراهيم الخزندار،" نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات"، **مجلة المفكر**، العدد 7، (2011)، ص 59.

ودقيق للانذار المبكر يشمل إحدى المكونات او المتطلبات الأساسية لتوقع حدوث والمنع الوقائي للصراعات فهناك علاقة تداخلية بين وجود نظام إنذار مبكر واستمرارية السلام.

وعليه يعتبر نظام الانذار المبكر منظومة للاكتشاف والتحذير المسبق من احتمالية حدوث الصراعات أو الأزمات بكافة اشكالها تمهيدا لاتخاذ القرارات والسياسات والاجراءات المناسبة لمواجهتها ومنع حدوثها، وهذا ما عبر عنه المفكر "هوارد Howard" عملية تشمل جمعا وتحليلا او تقييما إستراتيجيا للمعلومات، وكذلك بنية مؤسسية وتواصل وتبادل للمعلومات للتنبؤ وتطوير خيارات استجابة محتملة وإستراتيجية تكون مبرمجة زمانيا[1].

-ويعرفه الكسندر أوستين Alexander Austin على أنه: " أي مبادرة ترتكز عل جمع المعلومات بصورة منهجية، تحليل أو صياغة التوصيات بما في ذلك تقييم المخاطر وتبادل المعلومات بغض النظر عن الموضوع سواء كان كمي أو نوعي أو مزيج على حد سواء. ويمكن القول بأن نظام الانذار المبكر يقوم على أربعة عناصر أساسية وهي موضحة في الجدول أدناه:[2]

معرفة المخاطر جمع البيانات وتقديرات المخاطر بشكل منهجي.	خدمة الرصد والإنذار وتطوير خدمات رصد الأخطار والإنذار المبكر.
-هل الأخطار وقابلية التضرر معروفة تماما؟ -ما هي الأنماط والتوجهات في هذه العوامل؟	-هل يتم رصد الدلائل الصحيحة؟ -هل هناك أساس علمي سليم لعمل التنبؤات؟

[1] صالحي نصيرة، مرجع سابق، ص 68

[2] سامي سامي وإبراهيم الخزندار، نظام الإنذار المبكر، مرجع سابق، ص 60

-هل بيانات وخرائط المخاطر متاحة على نطاق واسع؟	-هل من الممكن خلق إنذارات دقيقة في الوقت المناسب؟
النشر والاتصال نشر معلومات المخاطر والإنذار المبكر.	القدرة على الاستجابة بناء قدرات الاستجابة للأمم والمجتمعات.
-هل الإنذارات تصل إلى كل أولائك المعرضين للمخاطر؟ -هل المخاطر والإنذارات مفهومة؟ -هل معلومات الإنذارات واضحة للاستخدام؟	-هل خطط الاستجابة يتم تحديثها واختبارها؟ -هل القدرات والمعرفة المحلية تستفيد منها؟ هل الناس مستعدون وجاهزون للتفاعل مع الانذارات؟

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، UNDP

فنجد من خلال هذا الشكل أن نظام الإنذار المبكر يقوم على أربعة عناصر أساسية وهي تبدأ بمرحلة جمع البيانات بهدف تقدير المخاطر، ثم تليها مرحلة النشر والاتصال من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتهديدات، وبعدها تأتي مرحلة تطوير خدمات الرصد والإنذار بمعنى تحديد الأوقات المناسبة للتدخل، وفي الأخير يتم التنفيذ والاستجابة والتفاعل مع الإنذارات.[1]

[1] سامي سامي وإبراهيم الخزندار، نظام الإنذار المبكر، مرجع سابق، ص 62

- **الوساطة Mediation وبناء القدرات Capacity building**

- **الوساطة:**

هي عملية يساعد من خلالها طرف ثالث شخصين أو أكثر على التواصل إلى حل بشأن قضية أو أكثر من القضايا المتنازع عليها، كما يمكن استخدام الوساطة كبديل عن التقاضي بمساعدة الأطراف المعنية في حل أوجه النزاع لأنهم يساعدون الأطراف المعنية عن طريق بناء عملية للاتصال والتفاوض لحل المشاكل وإيجاد الحلول.فالوساطة تتمثل في قيام دولة أو منظمة دولية إقليمية، أو عالمية أو حتى شخص طبيعي بالتقريب بين المتنازعين والتمهيد لتسوية أوجه الخلاف القائم بينهم بطريقة ودية، وتعبر عن درجة متقدمة من المساعي الحميدة بحيث يقوم الطرف الثالث بالتوسط بين الأطراف المتنازعة عن طريق الاشتراك معهم في العملية التفاوضية، واقتراح ما يراه مناسبا من حلول، لأن الوساطة إحدى الوسائل السياسية أو الدبلوماسية لإدارة الأزمات والنزاعات. فالوساطة تلعب دورا إيجابيا من خلال نشاطها الذي تقوم به، فهي تعمل على تقديم بعض الحلول أو الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة، وهي عبارة عن ورقة ضغط على الأطراف المتنازعة بهدف تخفيف حدة النزاع، كما نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتمد على آلية الوساطة في نشاطها حيث تهدف لحل الخلاف والوصول إلى حالة الاستقرار والسلام[1]

- **بناء القدرات Capacity building**

تتجاوز عمليات بناء السلام مجرد إنهاء الصراع العنيف، فهي تسعى إلى أبعد من ذلك وهو خلق القدرة على ترسيخ ثقافة السلام العادل، ويمكن أن نرى ثقافة السلام والعدالة في

[1] رياض رقية ، مرجع سابق، ص62 .

المجتمعات عندما تقوم هذه المجتمعات بالتعامل مع الاحتياجات والحقوق الخاصة بجميع الافراد، وتكون قادرةً تماماً على التعبير عن الصراع عبر العمليات الديمقراطية فقط، وبدلا منً رؤية الثقافة بوصفها شيئاً جامدا، يتطلب بناء القدرة لأجل سلام عادل ان يعرف الناس كيف يأخذون على عاتقهم تشكيل ثقافتهم وكل معالمً مجتمعهم متضمنا الهياكل والمؤسسات والمنظمات التي تدعمها[1].

يشير مصطلح بناء القدرات إلى التوجّه نحو التوسع فيما هو موجود ومتاح بالفعل، ويعكس تأكيدًا على القيمة الجوهرية لقدرات الناس ومعارفهم، وفي الوقت نفسه، الاعتراف بأن زيادة البصيرة والتعلم والنمو أمر ضروري وممكن .على مستوى أعمق، تزوّدنا جذور كلمة» قدرة « بتوجه فلسفي مهم، أن تكون قادرًا، أو أن تمتلك القدرة على إحداث شيءٍ ما. إن كلمة »القدرة«، مرتبطة بمفهوم التمكين، وهو مصطلح يساء استخدامه في كثير من الأحيان لتغطية الكثير وليعني القليل .لكن التمكين يرتبط بالتحدي الأساسي لبناء السلام: كيفية إنشاء الحركة بين الأفراد والمجتمعات واستدامتها

كما يشير مصطلح بناء القدرات إلى عملية تعزيز القدرات والتفاهمات المتأصلة لدى الأشخاص فيما يتعلق بتحدي النزاع ضمن سياقهم، وإلى فلسفة موجهة نحو توليد عمل جديد واستباقي وممكن من أجل المطلوب تغييره في المحيط[2].

ويتم بناء القدرات وفق برامج محددة تتشكل من مجتمعات وجماعات قادرة على قبول تحدي التخطيط طويل الاجل ولا تنجرف للاستجابة العاجلة للازمات الملحة بل تسعى الى

[1] ليزا شيرك، **استراتيجيات بناء السلام**، مرجع سابق، ص78.

[2] جون بول ليدراخ ، **بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة**، ترجمة غسان مكارم ،(جمعية الامل العراقية،2021).، ص116

التخطيطً المتعمق للمستقبل، وفي العادة يتطلب الصراع وقتاً لإنهائه يعادل تقريباً الوقت الذي تتشكل فيه، وكثيرا ما تبلغ تلك الفترة اللازمة لإنهاء الصراعً عقودا من الزمن وليس مجرد شهور أو حتى سنين.

تعد الاستمرارية عاملاً رئيسيا في بناء القدرات من اجل بناء السلام، فهيً تطبق مبدأ التفكير والتخطيط طويل الاجل أنماطا من العلاقات الايجابية بين الافراد وبيئتهم، وتعمل على تطوير الموارد والقدرات البشرية لتلبية الاحتياجات البشرية للعديد من الاجيال القادمة، ويتضمن بناء القدرات برامج التدريب والتعليم والتطوير وتحويل المسار وتغيير شكل المؤسسات العسكرية للتركيز على الامن الانساني والبحث والتقويم.[1]

التعليم ً:

وتسعى من خلاله الى تزويد الافراد بالقيم والمهارات المطلوبة للتعايش السلمي مع الاخرين، ويتضمن التعليم المشاركة غير الرسمية في الاسرة والاعلام والثقافة، وكذلك التعليم الرسمي والتعليم الديني، وكل نوع من أنواع التعليم لديه إمكانية إذكاء المحبة والاحترام بين الناس، ويمكن أن يكون له تأثير حاسم في بناء السلام، وباستطاعة التعليم تمكين الافراد من أجل تشكيل بيئتهم والقيام بتأثير إيجابي في العالم من حولهم . وتعد الانواع الخاصة من التعليم، تحديداً عنصراً ضروريا لبناء قدرة المجتمعات والجماعات على تحقيق السلام، إذ يستكشف تحقيق السلام سبب الصراع وشروط السلام، أما تعليم تحويل مسار الصراع فإنه يوفر الفرص لتعليم مهارات التحليل والاتصال والعلاقات، ويسعى تعليم حقوق الانسان إلى تمكين الافراد من التعرف على حقوقهم الإنسانية و الاستيضاح بشانها ، كما يعرف الافراد بكيفية

[1] ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام. مرجع سابق، ص 78.

استعمال القانون الدولي والنظم القضائية حتى يحموا تلك الحقوق، ويزيد التعليم البيئي الوعي بتأثير النشاط الانساني على البيئة، والوعي بالطرق التي يمكن للافراد العيش عن طريقها لوقت طويل وبأقل تأثير سلبي على البيئة .

كما يعد الاعلام شكلا من أشكال التعليم فهو يوفر المعلومات ويشكل الرأي العام للناس وتسعى برامج السلام الاعلامية إلى توفير معلومات موضوعية بشأن النزاعات العنيفة ومساعدة الناس على تمييز حقيقة الدعاية وزيادة الوعي بالبدائل السلمية.[1]

التنمية:

التنمية عملية مستمرة تخطط لرفاهية الانسان وسعادته، وتحسين نوعية الحياة، فالتنمية تسعى إلى تقوية قدرة المجتمعات على تلبية الحاجات البشرية وحماية حقوق الانسان والسلام والتنمية يعتمد كل منهما على الاخر بشكل متبادل، فالحرب تعيق التنمية بل يمكن أن تدمر ما تمت تنميته، ومن الناحية الاخرى يمكن للتنمية أن تساعد في استمرارية السلام ونضجه .

يصارع مجال التنمية من أجل تحديد مهمته في بناء السلام وإبرازها، فبعضهم يفضل التركيز على هدف تلبية الحاجات البشرية وتجنب عمليات بناء السلام التي تتعامل مع القضايا السياسية مثل تجارة السلاح والتنافس العرقي أو غياب الديمقراطية، ويرى آخرون أن فرصة التنمية تتمثل في المشاركة في بناء السلام عن طريق التنسيق مع ممثلي بناء السلام الاخرين وتبني التعاون في المجتمعات المنقسمة ومواجهة جذور الصراع

.يسير التنميةَ الابداعَ وتبادل الافكار حول كيفية زيادة قدرة المجتمعاُتٍّ على تلبية الحاجات الانسانية وحماية الحقوق، ويساعد القائمون بالتنمية المجتمعات لتحديد حلول

[1] ليزا شيرك، **استرتيجيات بناء السلام**، مرجع سابق، ص 79.

لمشكلاتهم الخاصة مثل خلق النظم الاقتصادية الجيدة والحد من انتشار الامراض وتقليص حجم العنف الاسري، والمشكلات الاخرى التي تسبب المعاناة، كذلك تسهل مؤسسات التنمية التشارك والتبادل للابتكارات المحلية إلى مجتمعات الاخرى، وبمشاركة مثل هذه الافكار والاعتماد على الموارد المحليةُ فإن التنمية سوف تمكن المجتمعات من مواجهة مشكلاتهم الخاصة،و تاخذ التنمية عدة اشكال، فمثلا تسعى التنمية الاقتصادية إلى خلق مؤسسات المال والاعمال التي تساعد الافراد على تلبية احتياجاتهم المادية الاساسية، وتأتي في أشكال مختلفة، أحد هذه الاشكال هو العولمة، وهي تتعرض للانتقادات باعتبارها غير منصفة لانها تثري المؤسسات التجارية الدولية على حينً تزيد من فقر الفقراء، وهناك أشكال أخرى من التنمية الاقتصادية مثل تقديم عروض الائتمان الصغيرة، ورعاية أشكال طويلة المدى من الزراعة والتعامل المناسب مع الموارد البيئية التي تبدو أكثر فعالية وجودة في تقليلها من حدة الفقر[1]

هناك أيضا التنمية السياسية التي تسعى إلى ضمان أن القادة على مستوى المجتمع المحلي والوطن ككل لديهم المهارات اللازمة لقيادة عمليات صناعة القرار بشكل منصف وأن المؤسسات معدة لتسهيل تلك العمليات، تكتسب الحكومات الشرعية عن طريق حكم القانون والمشاركة الواسعة للمواطنين، وتعمل المؤسسات والعمليات الديمقراطية على حماية حرية الافراد للاشتراك في أنشطة مصممةً لإحداث التغيير عبر التواصل الانساني بدلا من استعمال الوسائل العسكرية مع الحفاظ على المستوى الاساسي من الامان في الميدان السياسي، إذ يسمح لجماعات الاقلية والمعارضة أن تعلن عن موقفها بصراحة، وتستعمل التنمية السياسية والمؤتمرات القومية أو المنتديات وكذلك الحوارات المجتمعية لمناقشة

[1] ليزا شيرك، **استراتيجيات بناء السلام**، مرجع سابق، ص 80

القضايا المهمة، كما تسعى التنمية المجتمعية أو الاجتماعية إلى تحسين قدرة المجتمعات والمنظمات المدنية والدينية وممثليً المجتمعات المدنية الأخرى للعمل معا من أجل التعامل مع القضايا المجتمعية، وتتضمن البرامج تدريبات القادة الحوار والتنمية المؤسسية وتكوين منظمات المجتمع المدني ومؤسساته و تعتبر بذلك برامج التنمية واحدة من أهم الفرص لبناء السلام من خلال بناء العلاقات والثقة بين الجماعات المتنازعة.

التحول العسكري: يركز بعض بناة السلام على تغيير طبيعة المؤسسات العسكرية في محاولة منهم لبناء السلام العادل، وتسعى برامج التحول العسكري إلى زيادة هيمنة الطابع المدني على الجيش، وإعادة تركيز التدريبات العسكرية لتنصب على الامن الانساني، وتوجيه موارد الجيش وميزانياته نحو أهداف الامن البشري، ودعم نزع السلاح الدولي ويساندون التنمية واستعمال الاسلحة الخفيفة للحفاظ على حياة المدنيين.[1]

البحث والتقويم: تسهم عملية البحث في بناء السلام بأشكال عدة، فالبحث في ديناميكيات النزاعات وأسبابها يمكن أن يخفف من الصراع حيثً يكتسب الافراد المنظمون للعملية بصيرة أوسع، ويسعى التقويم أيضا إلى التعلم من الجهود الحالية والسابقة لبناء السلام، ما الذي نجح؟ وكيف نجح؟ وما الذي لم ينجح؟ يستعمل البحث كذلك لتطوير أدوات ومناهج أو مشروعات جديدة لبناء السلام، حيث تعمل على تطوير مقترحات ونماذج عمل تكون أكثر ملاءمة للاستعمال بين مختلف الثقافات والمجتمعات[2]

المبحث الثاني: بناء السلام من منظورات المنظمات الدولية غير الحكومية.

[1] ليزا شيرك، استراتيجيات **بناء السلام**، مرجع سابق، ص ص81-82

[2] نفس المرجع، ص 83.

المطلب الأول: بناء السلام من منظور حقوق الانسان

عدا عن دورها في الدفاع عن جملة من القضايا من نوع حقوق المرأة في الانتخاب وتطبيق القانون الدولي ونزع السلاح وانهاء تجارة الرقيق غير انه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم تنشط المنظمات غير الحكومية في المجالات الإنسانية فحسب بل سعت الى تطوير نظام حقوق الانسان وعملت على ضمها الى ميثاق الأمم المتحدة، فساهمت في اعداد مسودة الإعلان العالمي لحقوق الانسان واثرت في سياسات الأمم المتحدة المناهضة للتمييز[1]

فماذا نقصد بهذه الحقوق وكيف تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في حمايتها وتطويرها بغية بناء سلام دائم؟

إن موضوع حقوق الإنسان لم يكن وليد مرحلة معينة بل هو نتاج تطور زمني ، كانت بدايته مع ما جاء به الإسلام من إقرار لحقوق الإنسان وتنظيم حياته وشؤونه وعلاقاته إلى غاية ما يعرف بالميثاق العظيمmagna carta سنة 1215 أو ما يعرف بالعهد الأعظم الذي جاء نتيجة ثورة الأشراف و رجال الكنيسة أين كانت البداية بالحد من السلطة المطلقة للملك إلى الإعلان الإنجليزي للحقوق 1688 ضمن تحديد الحقوق المنصوص عليها في العهد الأعظم وكان لأفكار لوك دورا هاما في إثراء الحقوق خاصة حول الحكومة المدنية سنة 1689 ومن بعدهاإعلان حقوق الإنسان مع الثورة الفرنسية حيث أصدر في 26 أوت 1789 إعلان حقوق الإنسان الفرنسية معتمدا على الحقوق الفردية والحرية والمساواة ثم جاء إعلان حقوق

[1] مارتينا فيشر، مرجع سابق، ص6

الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1791 وتواصلت المسيرة إلى غاية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948.[1]

ويرجع هذا التطور المهم في مسيرة حقوق الانسان الى عدة اسباب نذكر اهمها:

ا–تطور الحياة الانسانية وزيادة التقارب والاحتكاك بين الشعوب بفضل تطور وتقدم سبل المواصلات والنقل والاتصالات وتطور الحياة الاقتصادية وزيادة المبادلات التجارية وزيادة العاملين خارج اوطانهم

مما ادى الى زيادة التقارب بين الشعوب وتعرف الشعوب بفضل احتكاكها مع غيرها على اوضاع حقوق الانسان لدى غيرها وتعرفها على مبادئ جديدة في هذا المجال، اذ ان من المعلوم ان مفاهيم حقوق الانسان والنظرة اليها كانت ولاتزال تختلف من شعب لاخر ومن لاخرى.[2]

ب–التطور المشهود في الجانب الاقتصادي وظهور بارز للتبادل التجاري واختلاف في الحصول على فرص العمل من دولة الى دولة اخرى ادى الى زيادة الاجانب على اقاليم دول غير دولهم الاصلية المنتمين اليها وما ينتج عن هذه الظاهرة من انتهاكات جسدية ومعنوية على هؤلاء مما ادى بالمجتمع الدولي الى العمل على ايجاد اعراف وتطويرها على المستوى الدولي في سبيل منع تلك الانتهاكات.

[1] فؤاد جدو،**"دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية انموذج: منظمة أطباء بلا حدود،"** (رسالة ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010/2009)، ص71.

[2] محمد شتي صديق، مرجع سابق، ص 29.

ج–تكاثر استخدام الاسلحة الفتاكة وغير التقليدية والاسلحة ذات الدمار الشامل والتي بدورها يعد خرقا لاتفاقيات جنيف الخاصة بالتميز بين المقاتلين وغيرهم ومخالفة للقانون الدولي الانساني مبادئ حقوق الانسان.

د–شعور العالم بعدم كفاية نظم القانون الداخلي لحماية حقوق الانسان وان السبيل لضمان هذا الاحترام هو حمايتها عن طريق القانون الدولي العام، وما يرتبه من التزامات على الاعضاء في المجتمع الدولي وما يملكه من وسائل لضمان حقوق الانسان.

ومن يتتبع مسيرة حقوق الانسان على الصعيد الدولي يجد انها قد مرت بعدة مراحل فبعد ان كانت الحقوق تحظى بشيء قليل من الاهتمام حتى نهاية القرن التاسع عشر، وفي بدايات القرن العشرين وخاصة في عهد التنظيم الدولي وبالذات في عهد منظمة الامم المتحدة بدأت تحظي بشيء من الاهمية يوما بعد يوم. [1]

ومن خلال التطرق لتاريخ ونشأة حقوق الإنسان بصورة مختصرة لا بد من التركيز على مفهوم الحق حتى نستطيع أن نضع تصورا شامل لمفهوم حقوق الإنسان فمعنى الحق حسب القانوني **فريدريك سافيني** «**fridrich saviny** هو" سلطة الإرادة ويمارس صاحب الحق هذه السلطة على جميع الأشياء المادية المشكلة لموضوع الحق"[2]

وهو ايضا القدرة المعطاة لشخص من أجل تحقيق مصلحة يحميها القانون اما قانونا: فيعني الحق " السلطة أو القدرة التي يقرها القانون لشخص، ويكون له بمقتضاها ميزة القيام بعمل معين"

[1] محمد شتي صديق، مرجع سابق، ص 30.

[2] انتوني ووديوس، **حقوق الانسان من منظور عصري**، ترجمة: عمار محمد احمد المغربي، (القاهرة: دار الفجر للنشرو التوزيع،2007)، ص 47.

ومعناه اصطلاحا عند أصحاب القانون الوضعي انه "رابطة قانونية بمقتضاها يخول القانون شخصا من الاشخاص على سبيل الإنفراد والإستئثار للتسلط على شيء او اقتضاء أداء معين من شخص آخر، وقيل الحق هو قدرة أو سلطة إدارية يخولها القانون شخصا معينا يرسم حدودها"

وهو ايضا مرادف لما يسمى بحرية السلوك أو حرية التصرف على نحو معين، وتحقيق لمصلحة معينة وإشباع لحالات إنسانية خاصة

وعليه فان مفهوم حقوق الإنسان جاء على انها "تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتها وبالتالي لا يمكن بدونها أن يعيش البشر وهي أيضا تلك الحقوق الأساسية التي يجب ان يتمتع بها كل رجل وإمرأة يقطن أي جزء من العالم، وذلك لكونه كائنا (إنسانيا) وهي كذلك تلك الحقوق التي تطبق على جميع الناس بدون تمييزو إحترام هذه الحقوق واجب في كافة الظروف والنظم السياسية"

واجمالا فان حقوق الإنسان " هي تلك المراكز التي يتمتع بها الإنسان بطبيعته ككائن بشري والجديرة بالحماية القانونية

وقد ارتكز هذا التعريف على الجانب القانوني، اما التصور السياسي لحقوق الإنسان من خلال للمفهوم الليبرالي فهو يرى أن للفرد حقوقا طبيعية يستمد منها إنسانيته وتكفل له كرامته ووظيفة الدولة حماية هذه الحقوق وتنظيمها وليس إيجادها، كما ترى أن حقوق الإنسان هي جوهر النظام الديمقراطي.

في المقابل تنكر النظرية الماركسية الحقوق الفردية للإنسان، حيث لا تؤمن بوجود حقوق طبيعية فهي تركز على تحسين الوضع الاقتصادي العام بوصفه السبيل الوحيد لمنح الأفراد

لحقوقهم الإنسانية، لأنها لا تري لحقوق الإنسان وجود إلا وسط الجماعة، كما تركز على تحرر الإنسان لا يكون إلا في نطاق المجتمع، والدولة هي التي تهيئ للفرد كل الوسائل والظروف كالتكافل الاجتماعي وكفالة حق العمل وغيرها حتى لا يكون هناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان[1]

وعرفها الدكتور فيصل شنطاوي بانها " الحقوق التي يعتقد ان كل البشر ينبغي ان يتمتعوا بها لأنهم ادميون وينطبق عليهم الشرط الإنساني أي ان هذه الحقوق ليست منحة من أحد ولا يستاذن فيها من السلطة وهذه الأخيرة لا تمنحها ولا تمنعها "

اما الدكتور محمد المجدوب فيعرفها بانها " مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الانسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وان لم يتم الاعتراف بها، بل والأكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما[2] "

اما الأستاذ فيصل الخشالي فينظر الى حقوق الانسان على انها " تلك الحقوق التي تؤول الى الفرد ببساطة لانه بشر أي حقوقه كانسان"

ويعرفها الدكتور منصور العواملة بانها "حقوق طبيعية اقتضتهتا طبيعة ادمية الانسان الروحية والعقلية والغريزية والمادية الجسدية [3]

اما هيئة الأمم المتحدة فقد اعطته تعريفا موجزا وشاملا في ان واحد اذ اعتبرتها " تلك الحقوق الاصلية في طبيعتها والتي بدونها لا نستطيع العيش كبشر " و "هي تلك الحقوق

[1] فؤاد جدو، مرجع سابق ص 72

[2] وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 181

[3] نفس المرجع، ص 182

الأساسية التي يجب ان يتمتع بها كل رجل و امراة يقطن اي جزء من العالم وذلك لكونه كائنا إنسانيا[1] ووضعت جملة من الخصائص كما يلي:

– 1أنها لا تباع ولا تشترى وهي ليست منحة من أحد بل هي ملك للبشر بعضهم يشير لحقوق الإنسان متأصلة في كل إنسان وملازمة له كونه إنسانا.

– 2و حقوق الإنسان هي لكل البشر بغض النظر عن اللون والعرق والدين والرأي السياسي والأصل الاجتماعي، فنحن طبعا ولدنا أحرار متساوون في الكرامة والحقوق.

– 3لا يمكن بأي حال من الأحوال الإنقاص من حقوق الإنسان فلا أحد له الحق في حرمان شخص منها.

4–حقوق الإنسان هي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو مدنية فكلها تنطوي على الحرية والأمن والمستوى المعيشي الأمن.

– 5حقوق الإنسان في حالة تطور مستمر، كما أنها مرتبطة بالإنسان[2].

- **علاقة المنظمات غير الحكومية بموضوع بحقوق الإنسان**

كان التوجه الأساسي للمنظمات غير الحكومية هو الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم خاصة مع التطورات والأحداث السائدة أثناء الحرب الباردة في ظل الصراع ما بين المعسكرين.و قد نجحت في الضغط لإنجاح العديد من الاتفاقيات على الصعيد الدولي منها اتفاقية CEDAW 1979 والتي تم تفعيلها عام" 1981 للقضاء على أشكال التمييز ضد

[1] محمد مصباح عيسى، **حقوق الانسان في العالم المعاصر**، (بيروت: دار اكالوس ،2001)، ص15.

[2] فؤاد جدو، مرجع سابق، ص 73.

المرأة ، واتفاقية 1984 ضد التعذيب "وتم تفعيلها 1985 واتفاقية 1989 حقوق الطفل CRC " تم تفعيلها عام1990 فالملاحظ لنوعية هذه الاتفاقيات يجد أنها ذات بعد دولي و قيمة كبيرة ، ثم تنامى هذا الدور بصفة اكبر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، ففي نهاية 1994 تم إحصاء حوالي 900 منظمة غير حكومية كانت لها صفة الاستشارية مع الأمم المتحدة بشكل رسمي وهذا إن دل فإنما يدل على قوة ومكانة هذه المنظمات على الصعيد الدولي وكذا أهمية الرأي الذي تقدمه نحو القضايا الدولية.

من جهة استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تنظم مؤتمرات دورية تناقش فيها القضايا الدولية وتدرس فيها الشكاوى التي تتلقاها سواء من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية المحلية حول اختفاء الأفراد وحرية التعبير والتمييز العنصري، حيث نأخذ توصيات هذه المؤتمرات بعين الاعتبار من طرف الحكومات.

ولقد أصدرت أكثر من مئة منظمة غير حكومية أسيوية وإفريقية إعلان يدعو إلى دعم حقوق الإنسان بعد إعلان بانكوك الذي صدر في 1990 بعد اجتماعاتهم ووضعهم عبارة "النسبية الثقافية "والمقصود بها وضع خصوصية الأقليات ضمن نطاق قانوني معين لا يهدد استقرار الدولة بشكل عام.

يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن دور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان دور مهم وله أثر بالغ، فيكفي أن أول من طرح موضوع حقوق الإنسان في العصر الحديث هم أفراد وتبنتها المنظمات غير الحكومية في المحافل الدولية، إلى أن تطور أدائها وأصبحت ما هي عليه في الوقت الحالي من حيث عددها أو من حيث النشاط الذي

تقوم به أين أصبحت منظمات متخصصة كمنظمة العفو الدولية ومنظمة السلام الأخضر وغيرها[1]

- **منظمة العفو الدولية كاحد نماذج المنظمات التي تسعى لبناء السلام في العالم:**

منظمة العفو الدولية amnesty international هي منظمة دولية غير حكومية تعود نشأتها إلى عام 1961عندما نشر محامي إنكليزي يدعى " بيتر بينسن مقالا كان عنوانه : " السجناء المنسيون " وقد تضمن هذا المقال دعوة للناس جميعا و في كل مكان لبدء حملة دولية سلمية بهدف الإفراج عن سجناء الرأي و على أثر ذلك ، تم تأسيس مكتب في لندن يعكف على جمع المعلومات عن هؤلاء السجناء في البلاد المختلفة ، ثم تلا ذلك في العام نفسه الموافقة على النظام المنشىء لهذه المنظمة و يعتبر تعزيز احترام حقوق الانسان وفق البيان العالمي لحقوق الانسان 1948 هدفها الرئيسي لذا فهي تحشد في إطار عملها نشطاء متطوعين يكرسون وقتهم و جهدهم طواعية للتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان . ولدى المنظمة أعضاء وأنصار فيما يزيد عن 130 دولة. وينتمي هؤلاء إلى مختلف فئات المجتمع، وتتنوع إلى أبعد حد آراؤهم السياسية ومعتقداتهم الدينية، ولكن ما يجمعهم ويؤلف بينهم هو ذلك الإصرار على العمل من أجل بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بالحقوق الإنسانية[2].

2-مبادي منظمة العفو الدولية:

- النظر إلى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

[1] فؤاد جدو، مرجع سابق ص ص 75-76.

[2] وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 249.

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الإطار المرجعي لعمل منظمة العفو الدولية خاصة الأحكام التي تؤكد على الحقوق والحريات الأساسية التالية:

- المادة 03: حق كل فرد في الحياة والحرية وفي الأمان الشخصي
- المادة 05: منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أوغير الإنسانية أوالحاطة بالكرامةحسب المادة الخامسة.
- المادة 07: المساواة بين الناس جميعا أمام القانون والتمتع بالحماية ضد التمييز أوالتحريض عليه.
- المادة 09: عدم جواز اعتقال أي شخص أوحجزه أونفيه تعسفيا.
- المادة 18: الحق في المحاكمة العادلةالمادة العاشرة، الحق في حرية الفكر والضمير وممارسة الشعائر.
- المادة 19: حرية الرأي والتعبير.[1]

- الاستقلالية: فمنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة غير منحازة، وهي لاتؤيد أو تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، كما أنها لا تؤيد بالضرورة أو تعارض آراء السجناء الذين تسعى لحماية حقوقهم، فهي لا تعنى إلا بحماية حقوق الإنسان بغض النظر عن معتقدات الضحايا وإيديولوجيات الحكوم .

- الصدق والموضوعية: تسعى المنظمة الى تحري الحقائق كاملة بشأن الموضوع محل البحث، وتعتمد في ذلك على المعلومات الصحيحة دون الالتزام المسبق سواء بما تعلنه الحكومات المعنية، أو الأشخاص الذين تعرضت حقوقهم وحرياتهم للانتهاك.

[1] خوني مونير، مرجع سابق، ص40

- رفض مبدأ المقاطعة الذي يؤدي إلى العقوبات الجماعية :حيث يقوم عمل المنظمة على رفض مبدأ المقاطعة بكل اشكالها باعتبار ذلك مضرا للشعوب والجماعات، كما تمتنع عن نقل الأسلحة من دولة إلى أخرى لمنع استخدامها في اعتقال سجناء الرأي أو مباشرة أعمال التعذيب أو لتنفيذ عقوبات الإعدام
- الاعتماد على مبدأ التمويل الذاتي :تعتمد منظمة العفو الدولية كباقي المنظمات الدولية غير الحكومية على التبرعات في ميزانيها شرط الا تخضع لارادة المتبرعين في أداء نشاطها [1]

و يمكن توزيع نشاطاتها العالمية على محاور رئيسية ، في مقدمتها العمل على إطلاق سراح المعتقلين بسبب آرائهم أو معتقداهم إذا كانوا ممن تجنب استخدام العنف في الدعوة إلى رأيه ، ثم تأتي محاور العمل من أجل محاكمات عادلة وسريعة ،و التخلص من مختلف أشكال التعذيب و المعاملة السيئة للمعتقلين و السجناء ومكافحة الاغتيال السياسي وما يسمى بظاهرة " الاختفاء " الواسعة الانتشار(المقصود بها حالات الاشتباه بأن السلطات ومخابراتها . غالبا . قامت باختطاف المعارضين ، فلا يعرف بعد مصيرهم بصور قاطعة) بالإضافة إلى عمل المنظمة المكثف لإلغاء عقوبة الإعدام في أنحاء العالم [2]. بالتالي فهي تسعى من خلال هذه النشاطات الرئيسية اللى تحقيق الأهداف التالية

[1] خوني مونير، مرجع سابق، ص 41

[2] وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 254.

اهداف المنظمة:

-السعي للإفراج الفوري عن سجناء الرأي الذين تقيد حرياتهم بالسجن أوبالاعتقال لأسباب خاصة بمعتقداتهم السياسية أو الدينية، أو لأسباب ذات صلة بانتمائهم العنصري أو أصلهم الوطني وتقديم المعونة لهم،

-العمل من أجل ضمان محاكمات عادلة للسجناء السياسيين، ولكافة الأشخاص الذين يتم اعتقالهم دون محاكمة.

-السعي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ومناهضة التعذيب و العقوبات غير الإنسانية للأشخاص المذكورين، بصرف النظر عن التهم المنسوبة إليهم.

-تشجيع منح العفو الذي يتعين أن يستفيد منه كل من توقع عليهم عقوبات سالبة للحرية ومن بينهم سجناء الرأي.

-معارضة الانتهاكات الخطيرة لحقوق كل شخص وحرياته الأساسية، دون تمييز سواء لاعتبارات خاصة بالجنس، أوالأصل الوطني، أوالعرق أواللون، أواللغة النظر في حالات اختفاء الأشخاص.

-تعزيز الوعي بحقوق الإنسان على المستويات كافة، والدعوة إلى التمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق والإعلانات والاتفاقات ذات الصلة[1]

و تعتمد المنظمة في نشاطها على " تقصي الحقائق " ، قبل اصدار تقارير خاصة ببلد محدد أو حالة بعينها، بغض النظر عن التقارير الدورية السنوية عن قضايا " العفو الدولية

[1] خوني مونير، مرجع سابق، ص 37

و معتقلي الرأي ،التي تشمل حاليا أكثر من 140 بلدا ،ثم تأتي الحملات الإعلامية للضغط على السلطات المعنية بشأن المعتقلين ، كما تعمل على الاتصال المباشر عن طريق وفود تطلب الالتقاء بالسلطات و طرح قضايا محددة عليها وكثيرا ما يكون التركيز على بلد معين أو قضية ما في البلد المعني عن طريق " الحملة " التي تجمع عدة فعاليات في وقت واحد ، من تقارير ووفود ورسائل واحتجاجات و غيرها .

وأضافت المنظمة حاليا صورا أخرى لممارسة نشاطاتها بهدف بناء السلام مثل: دعم ماتطلق عليه " برامج تعليم حقوق الإنسان" والإسهام في وضع معايير يجري الاتفاق عليها دوليا وتدخل في القوانين الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان [1]

خلاصة القول تسهم منظمة العفو الدولية في بناء السلام عن طريق ترسيخ احترام المباديء الواردة في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " بالتصدي قولا وفعلا لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الأساسية للأفراد وتسعى لتحقيق ذلك عن طريق مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المنظمة في مجال التربية على حقوق الانسان يمكن حصرها في:

1. تمكين مجموعة واسعة من الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية من الفهم والتعبير عن همومهم الشخصية من منطلق حقوقي.

2. إلهام الناس لدمج مبادىء حقوق الإنسان في حياتهم ومجتمعاتهم،

3. تحدي وتمكين الأفراد من اتخاذ الإجراءات والمطالبة، والدعم والدفاع عن حقوق الانسان واستخدام حقوق الإنسان كأداة للتغيير الإجتماعي،

[1] وسام نعمت إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 252-253

4. توعية حاملي مسؤولية حقوق الإنسان بالقضايا الرئيسية لحقوق الانسان وواجبهم بإحترم وحماية وتفعيل حقوق الإنسان.

5. رفع مستوى الوعي بأهمية التربية على حقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز هذه الحقوق

6. بناء القدرات في منظمة العفو الدولية بهدف الوصول لعمل فعال في مجال التربية على حقوق الإنسان.

7. على المستوى الوطني في جميع القارات، تقوم مكاتب منظمة العفو الدولية على المشاركة الفاعلة والدعوة إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان في القطاع الرسمي، بما في ذلك العمل مع الحكومات بشأن السياسات والتدابير التشريعية، وتطور عمليات التعلم والأدوات والموارد وخلق بيئة مؤاتية للتعلم، وتسهيل تدرب المعلمين والمربين. كما في قطاع التعليم الرسمي والمنظمة تعمل مع القطاعات الأخرى في المجتمع العالمي وذلك من خلال ربط التربية على حقوق الإنسان بالمشاركة الفعالة والتمكين والعمل مع الشباب، ومجموعات السكان الأصلين والمهمشين والمنظمات والتجمعات المهنية والجماعات التقليدية ومؤسسات المجتمع المحلي في إطار بناء السلم المستديم[1]

المطلب الثاني: من منظور القانون الدولي الانساني

تعريف القانون الدولي الإنساني:

يطلق على القانون الدولي الإنساني في بعض المؤلفات القانونية مصطلح قانون المنازعات المسلحة" ، أو "قانون الحرب " اما عن عبارة القانون الدولي الإنساني فهي حديثة الاستخدام ولم تصبح مألوفة الا بعد أن تم تضمينها في المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في جنيف في

[1] وسام نعمت إبراهيم، مرجع سابق، ص 254

الفترة ما بين عام 1974 و 1977 ومنذ ذلك الحين أصبح المصطلح شائعا في المؤلفات الفقهية والمؤتمرات الدولية وكذلك في إطار عمل ونشاط المحاكم الدولية.

يتفق غالبية فقهاء القانون على أن القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي المعاصر الذي يهدف إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة والتخفيف من الألآم التي تلحق بهم نتيجة الحروب مهما كان شكلها[1].

كما **يعرف** بأنه مجموعة القواعد الدولية المكتوبة والعرفية التي تهدف في حالة النزاع المسلح إلى حماية الأشخاص المتضررين من اثار ذلك النزاع من آلام وأضرار كما يهدف إلى حماية الممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية ويدخل في هذا الإطار النصوص القانونية التالية:

- معاهدات لاهاي لعام 1899.1907 التي تهدف إلى وضع قيود على سير العمليات العسكرية وسلوك المتحاربين.

– معاهدات جنيف ابتدءا من إتفاقية 1864 حتى صدور إتفاقات جنيف الأربعة لعام 1949. والبرتوكولان الإضافيين لعام 1977 والتي جاءت لحماية ضحايا النزاعات المسلحة من جرحى ومرضى وحماية الممتلكات والأعيان، حيث شكلت هذه الاتفاقيات منظومة قانونية مترابطة العناصر غايتها الحد من اثار الحروب وإقرار شكل من أشكال التوازن بين الضروريات الحربية والاعتبارات الإنسانية.

[1] عبد الله بوجمعة ،"**المنظمات غير الحكومية و القانون الدولي الإنساني**"،(مذكرة ماجستير: جامعة البليدة 02: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013)،ص 23.

كما **عرف القانون الدولي الإنسان**ي أيضا بأنه" مجموعة المبادئ والأحكام المنظمة للوسائل والطرق الخاصة بالحرب بالإضافة إلى حماية السكان المدنيين والمرضى والمصابين من المقاتلين وأسرى الحرب

كما **عرفه البعض الأخر** بأنه" مجموعة القواعد الدولية الموضوعة بمقتضي إتفاقيات وأعراف الدولية مخصصة بالتحديد لحل المشاكل ذات الصفة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات الدولية المسلحة أو غير الدولية والتي تحد لاعتبارات إنسانية من حق أهداف النزاع المسلح واللجوء إلى ما يختارونه من أساليب ووسائل القتال، وتحمي الأشخاص والممتلكات التي تتضرر جراء النزاع[1] .

لقد **تبنت اللجنة الدولية لصليب الأحمر تعريفا للقانون الدولي الإنساني** إعتبرت فيه أن هذا القانون يتكون من مجموعة القواعد الدولية المستمدة من الإتفاقيات والأعراف التي تهدف بشكل خاص إلى تسوية المشكلات الإنسانية الناجمة بصورة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية، وغير الدولية والتي تقيد لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في إستخدام أساليب الحرب, أو الطرق التي تروق لها أو تحمي الأشخاص والأملاك المعرضين أو الذين يمكن أن يتعرضوا لأخطار النزاع.[2]

ومن بين التعاريف الأكثر إلماما وشمولا هو التعريف الذي جاء به الأستاذ **جميل محمد حسين في كتابه " القانون الدولي الإنساني أو القانون الإنساني الدولي بأنه":** هو أحد فروع القانون الدولي العام ويعكس جانبا من أهم جوانب هذا القانون منذ القدم ... هو فرع من فروع القانون الدولي العام يتعلق بمبادئ و قواعد القانون المتعلقة بالحرب و النزاعات

[1] فيصل الشنطاوي، **حقوق الانسان والقانون الدولي العام**، دار الحامي، عمان، الأردن، 2001، ص 190

[2] عبد الله بوجمعة ، مرجع سابق، ص 24.

المسلحة و القواعد الحاكمة لحقوق وواجبات ومسؤوليات المتحاربين أطراف النزاع المسلح وكل من له صلة بالحرب أو النزاع المسلح أو المتأثرين بالحرب من أمثال الأسرى والجرحى و الموتى نتيجة الحرب أو مدنيين و عسكريين ووضع المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الحربي وحقوقهم وواجباتهم، وما يترتب عن ذلك آثار هذا بالإضافة للقواعد والمبادئ القانونية المتعلقة بأنواع الأسلحة التي يجوز استعمالها أو تلك التي لايجوز استخدامها والمحرمة دوليا و مناطق التسلح و مناطق خفض السلاح ، مع إضفاء إهتمام حديث نسبيا على القواعد الخاصة بحماية الأطفال و النساء و الشيوخ بإعتبارهم اغلب ضحايا الحروب في مجملها [1]

نستنتج من جملة التعاريف السابقة أن القانون الدولي الإنساني عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية الدولية تستهدف حماية شيئين أساسين أولهما حماية شخص الإنسان الغاية الأولى لهذا القانون وغيره من القوانين وثانية حماية الأعيان والممتلكات الخاصة بهذا الإنسان، ونقصد بالإنسان هنا، الإنسان الغير المشترك في الحرب (النزاع)والغير القادر على مواصلة الإشتراك في الحرب ومثال ذلك المدنيين بشكل عام الذين لا يشتركون في العمليات الحربية, وكذا الجرحى والمرضى أما الأعيان والممتلكات المشمولة بالحماية أو ما تعرف بالأعيان المدنية فهي كافة الأهداف التي لا تعتبر أهدافا عسكرية بالمفهوم العسكري ويشترط في الأهداف العسكرية أن تكون لخدمة غرض عسكري وأن تكون محمية عسكرية[2]

القانون الدولي الإنساني والمنظمات غير الحكومية:

لقد ارتبط وجود القانون الدولي الإنساني وهو مصطلح حديث نسبيا بظهور مجموعة من الإتفاقات الدولية المرتبطة بحماية المدنيين والممتلكات أثناء الحروب والصراعات المسلحة

[1] جميل محمد حسين، **مقدمة في القانون الدولي الإنساني**، بدون دار النشر،2010، ص 03

[2] بوجمعة عبد الله، مرجع سابق، ص 26

خاصة منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر وقد تطورت الأفكار والمفاهيم أكثر من اجل تنظيم قانوني للحرب لجعلها أكثر إنسانية وحصرها بين الدول والمقاتلين فقط وببزوغ القرن التاسع عشر وخاصة النصف الثاني منه ظهرت البداية الفعلية للاهتمام الدولي بضرورة تقنيين الأعراف التي تؤكد وتضمن مراعاة الاعتبارات الإنسانية في الحروب . فأبرمت الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف من اجل تنظيم عمليات القتال و أدواته و أساليبه للحد من الأضرار و الخسائر و المحافظة على الكرامة الإنسانية[1] .نشير هنا إلى الدور الكبير للمنظمات غير الحكومية و كذا الجمعيات الإنسانية خاصة منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سبيل إرساء و تدوين المبادئ و الأحكام القانونية المتصلة بضمان سلامة الأفراد و الأعيان المدنية خلال هذه الحالات الاستثنائية الخطيرة و الحساسة. معتمدة في ذلك على القدرات و الخبرات التي تستأثر بها هذه الهيئات الإنسانية و التي إكتسبتها من خلال مواكبتها للكثير من الحروب خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية و ما خلفته من آثار مدمرة على البشرية جمعاء. وقد كان للمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال حقوق الإنسان الأثر البالغ في إنشاء وتطوير وإثراء النصوص القانونية الأولى المتصلة بالحماية الإنسانية من خلال ما قدمته من إقتراحات ومشاريع إتفاقات الأساسية للقانون الدولي الإنساني نذكر منها إتفاقات جنيف الأربعة لعام 1949 وكذا البروتوكولين الإضافيين لعام 1977.[2]

ولتوضيح هذا الدور سنستعرض تجربة اللجنة الدولية للصليب الأحمر كإحدى اهم نماذج المنظمات غير الحكومية الرائدة في هذا المجال

[1] شريف علتم، **مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه** (دارالمستقبل العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة: 2004) ص 12.

[2] عبد الله بوجمعة، مرجع سابق، ص 11.

- التعريف باللجنة الدولية للصليب الأحمر

اللجنة الدولية للصليب الاحمر مؤسسة إنسانية محايدة وغير متحيزة و مستقلة أسسها جان هنري دونان عام 1863 حيث اجتمع 63 عضو بتاريخ 26 أكتوبر في مدينة جنيف ممثلين عن 16 بلد أوروبي و اقروا المباديء الأساسية للجمعية التي اعدها غوستاف مواني‌يه[1] وهي ذات وضع خاص، يعين أعضاءها بإختيارهم من بين المواطنين السويسريين وتعمل وفقا لمبادئ متفق عليها،هذه الخصائص التي تتمتع بها تعد سر نجاحها، ويتم تمويل ميزانيتها من ثلاث مصادر الدول الأطراف في إتفاقيات جنيف والبروتوكوليين الإضافيين والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وايرادات مالية مختلفة منها الصناديق الدولية و التبرعات و الوصايا .

و على الرغم من أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير حكومية، فقد عهد إليها بمقتضى إتفاقيات جنيف بدور دولي ،وهي تتمتع بشخصية قانونية وفقا للقانون المدني السويسري غير انها مع ذلك مستقلة تماما عن الحكومة السويسرية وباقي الحكومات الأخرى،و يؤكد عملها و نشاطاتها الدولية إستقلال قراراتها، كما أن المركز القانوني الدولي الذي تحظى به اللجنة الدولية للصليب الأحمر يجعلها أشبه بالمنظمات الحكومية منها إلى المنظمات غير الحكومية وهذا ما يمنحها الفعالية المطلوبة في مجال عملها .ويجعلها الراعي الأول للقانون الدولي الإنساني و المسؤولة عن تطبيقه[2]

أ-الخلفية التاريخية لنشأة اللجنة

[1] خليل حسين، **النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة**، (دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ،2010)، ص 537.

[2] امحمدي بوزينة امنة، **اليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني**، دار الجامعة الجديدة،2014، ص 59

تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 1863 بعد اجتماع لجنة خبراء لدراسة مقترحات هنري دونان التي وردت في كتابه" تذكار سولفارينو "الذي وضع فيه مقترحين الأول يدعو فيه إلى الاعتراف بأولئك المتطوعين الذين يتعين عليهم مساعدة الخدمات الطبية التابعة للجيش وحمايتهم بموجب اتفاق دولي، بينما تضمن المقترح الثاني تشكيل جمعيات إغاثة في وقت السلم تضم ممرضين وممرضات مستعدين لرعاية الجرحى في وقت الحرب ولبحث إمكانية تحويل المقترحات السابقة إلى أرض الواقع شكّلت في عام 1863 جمعية خيرية عرفت بإسم " جمعية جنيف للمنفعة العامة " مكونة من خمسة أعضاء، ثم أنشئت بعدها اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى التي ضمت غوستاف مونيه، غيوم دوفور، لوي أبيا ، يتودور مونوار فضلا عن دونان نفسه، التي أصبحت فيما بعد تعرف باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما تم تنظيم مؤتمر دولي في جنيف في26 علامة مميزة لجمعيات إسعاف الجنود المصابين والجرحى في ميادين القتال، ولحماية من يقومون بإسعافهم أيضا، ووسيلة لإثبات هوية الأعيان كالوحدات ووسائل النقل الطبي وبعد عام واحد عقدت الحكومة السويسرية مؤتمرا دبلوماسيا في جنيف عام 1864 ، حيث أعتمد خلاله أول معاهدة في مجال القانون الدولي الانساني هي" إتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان " وعقدت مؤتمرات أخرى لاحقا وسعت من نطاق هذا القانون ليشمل فئات أخرى من الضحايا وبذلك كانت للجنة الدولية دائماً علاقة وثيقة مع القانون الدولي الإنساني، ومع قواعد حماية الأطفال وكانت دائماً تسعى إلى تكييف عملها وفقا لأحدث تطورات الحرب كما كانت اللجنة تقوم بإعداد تقارير عن المشاكل التي تواجهها

وتضمنت تلك مقترحات عملية لتحسين القانون الدولي الإنساني وتطويره، وهو ما نجحت بالفعل فيه[1]

أهدافها :تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها في:

1- العمل على دعم ونشر المبادئ الأساسية للحركة التي هي الإنسانية، وعدم التحيز والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية

2-الاعتراف بكل منظمة وطنية يتم إنشاؤها أو يعاد تأسيسها، والتي تستوفي الشروط المحددة للقبول في النظام الأساسي للحركة، وإخطار الجمعيات الوطنية الأخرى بذلك .

3- الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقيات جنيف، والعمل من أجل التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة، والإلمام بأي شكاوى عن وقوع انتهاكات للقانون .

4-السعي في جميع الأوقات بوصفها مؤسسة محايدة تقوم بعملها الإنساني على وجه الخصوص في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وفي حالات الصراع الداخلي إلى ضمان الحماية والمساعدة إلى الضحايا العسكريين والمدنيين لتلك الأعمال وضحايا عواقبها المباشرة .

[1] رؤوف بوسعدية، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأطفال زمن التراع المسلح"، جامعة سطيف02، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد08، (جوان 2017)، ص59.

5-ضمان سير عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف.

6-المساهمة – تحسباً للنزاعات المسلحة – في تدريب العاملين في المجال الطبي وفي توفير المعدات الطبية، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والوحدات الطبية العسكرية والمدنية وسائر السلطات المختصة .

7-العمل على نشر المعرفة والفهم بالقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة، وإعداد أي تطوير له

8-القيام بالمهام التي عهد لها بموجب المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر[1].

ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر إذ تنظم أعمال الحماية والاغاثة في المنازعات المسلحة تعتبر أيضا من مهامها الحرص على الارتقاء بالقانون الدولي الإنساني وإجمالا لما سبق ذكره فإن الجهود الإنسانية التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أصبحت ذات أهمية لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال بالنسبة لتطبيق القانون الدولي الإنساني.

كما تعتبر اللجنة الدولية مسألة السلم أول إهتمامات الصليب الأحمر.ففي عام 1921 إعتمد المؤتمر العاشرللصليب الأحمر بالفعل قرارا يشجع كافة الشعوب على مكافحة روح الحرب التي ما تزال تخيم على العالم و بعد ذلك ووفق على توصيات مماثلة خاصة في عام 1930 و1957 لكن المرحلة الحاسمة كانت هي عام 1913 عندما قرر مجلس محافظي الرابطة (الجمعية العامة حاليا) بمبادرة من الصليب الأحمر و السلم عقد في بلغراد عام

[1] خوني مونير، مرجع سابق، ص 24.

1975 و بعد محادثات مطولة و شاقة، اقر مجلس المندوبين بالإجماع في بوخاريست عام 1977 برنامج العمل الذي تمخضت عنه هذه المباحثات. و قد عقد مؤتمر آخر للسلم في الاند(فنلندا)و ستوكهولم (السويد) عام 1984 و اقر(خطوطا توجيهية اساسية)تسترشد بها الحركة في عملها الإنساني و نشر مثلها العليا ،تسعى من أجل سلم دائم و ذلك لا يعني مجرد حالة لا حرب و انما هو عملية ديناميكية تتعاون فيها كافة الدول و الشعوب على أساس توزيع عادل و متكافئ للموارد بهدف سد حاجيات الشعوب.و تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصورة دائمة من أجل السلم ،و ذلك على الأقل في إطار مهمتها كوسيط محايد بين الأطراف المتحاربة .و تضطلع بالإضافة الى ذلك بدور أساسي في مجال نشر القانون الدولي الإنساني و ترويج مبادئ الصليب الأحمر و مثله و هذا الدور ينبع من نفس الروح (روح السلم) . وقد بينت اللجنة الدولية في إحدى المطبوعات التي نشرتها في عام 1978 إن المراد من الحوار هو تبادل حقيقي للاراء بين الاشخاص ذوي الإرادة الحسنة الذين يحترمون تقاليد الغير والذين هم على إستعداد للإصغاء إلى الاراء المتنافرة وتكييف الرسالة التي يعملون من أجلها مع الحقائق الجديدة لأن الإتصال هو شرط للتفاهم بين الناس

و قد ورد السلم أيضا في النظم الأساسية لرابطة جمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر، التي تنص المادة (4) منها على ان للرابطة هدف عام هو الحث على العمل الإنساني الذي تؤديه و دعمه في كل وقت و بجميع الأشكال و بالتالي تساهم في المحافظة على السلم وتعزيزه في العالم[1] كما تعمل «كحارس " للقانون الدولي الإنساني، وهو دور معقد

[1] وسام نعمت براهيم السعدي، **القانون الدولي الانساني وجهود المجتمع الدولي في تطويره**، (مصر: دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، 2015)، ص 288

ذو صلة وثيقة بتأسيس اللجنة نفسها، وعهد به إليها فيما بعد رسمياً من قبل المجتمع الدولي، **و** لهذا الدور عدة جوانب يمكن تصنيفها كالتالي:

-وظيفة الرصد أي إعادة التقييم بصفة مستمرة للقواعد الإنسانية لضمان أنها توجه لتتناسب مع واقع أوضاع النزاع, وإعداد ما يلزم لمواءمتها وتطويرها عندما يكون ذلك ضرورياً.

-وظيفة الحفز أي التنشيط وبصفة خاصة في إطار مجموعات الخبراء الحكوميين والخبراء الآخرين, لمناقشة المشاكل الناشئة والحلول الممكنة لها, سواء كانت هذه الحلول تنطوي على إجراء تغييرات في القانون أو غير ذلك.

-وظيفة التعزيز أي مناصرة القانون, والمساعدة في نشره وتعليمه, وحث الدول على اعتماد التدابير الوطنية الضرورية لتنفيذه.

-وظيفة الملاك الحارس أي الدفاع عن القانون الدولي الإنساني ضد التطورات القانونية التي تتغاضى عن وجوده أو التي ربما تنزع إلى إضعافه

-وظيفة العمل المباشر أي القيام بإسهام مباشر وعملي لتطبيق القانون في أوضاع النزاع المسلح.

-وظيفة المراقبة اي الإنذار بالخطر, أولاً بين الدول والأطراف الأخرى المعنية مباشرة في النزاع المسلح, وبعد ذلك في المجتمع الدولي ككل, أينما حدثت انتهاكات خطيرة للقانون.

إن خبرة اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد دفعتها إلى التفكير جدياً ولفترة طويلة في عمليات الطوارئ وتأثيراتها على المدى القريب والبعيد ليس على الصحة العامة وحسب ولكن أيضا على النسيج الاجتماعي والثقافي للبلد المعني وفي القيام بعمل وقائي خلال النزاع نفسه

لضمان عدم تحول السكان إلى الاعتماد الدائم على المساعدة والحيلولة دون تصاعد العنف والكراهية وأفضل الطرق لنشر رسالة القانون الإنساني في وقت الحرب إلى جانب وقت السلم.[1]

أما فيما يتعلق بمنع النزاعات المسلحة؛ فإن اللجنة تقوم بحث الدول على تبني الإجراءات الضرورية، وتزويدها بالمعلومات والتحليلات؛ لمساعداتها على الاطلاع بمسؤولياتها على نحو أفضل ، غير أن مبدأ الحياد يفرض قيودا على اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحيث لا يمكنها أن تلعب دورا في المفاوضات السياسية التي تهدف إلى تجنب نزاع مسلح وشيك الوقوع إلا من خلال الدبلوماسية الإنسانية الوقائية ومساعيها الحميدة، وهذا العمل يتلاءم مع روح نص القرار العاشر للمؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المنعقد في فيينا عام 1965) ، لذا، فإن المجهودات الوقائية للجنة الدولية للصليب الأحمر لا تتوقف تماما بسبب فشل مبادرات السلام ونشوب النزاع المسلح، إنما تتحول إلى حافز لتفعيل القانون الدولي الإنساني وتطبيقه.[2]

ومن التدابير الوقائية التي اتخذتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان حماية قواعد القانون الإنساني، وزيادة الحماية الممنوحة لضحايا الحروب ما يلي:

-**تذكير الاطراف بالقواعد الأساسية للقانون الإنساني** و الالتزام بالقيام بكل ما هو ضروري لضمان امتثال جميع الاطراف الواقعين تحت سيطرته لهذه القواعد كما تحاول تلافي انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على تصحيح هذه الانتهاكات من خلال التعاون الوثيق مع اطراف النزاع المسلح لذا تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تذكير

[1] موقع الكتوروني -https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/about-the-icrc

[2] سمير يوسف الجيلاني الزروق، مرجع سابق، ص87

الاطراف المتحاربة بالقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ومسؤولياتها وواجباتها تجاه السكان المدنيين، وفي الوقت نفسه تقوم باتخاذ تدابير اخرى استجابة للاحتياجات الاكثر إلحاحا، مثال ذلك؛ إخلاء الأشخاص المعرضين للخطر أو نقلهم، وكذلك تقديم مواد الإغاثة والاشراف على توزيعها على المدنيين في المناطق المتضررة، او الاشراف على إنشاء مناطق آمنة، ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى.[1]

– **التعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر** في المجالات ذات الأهمية المشتركة لتعزيز التدابير الطارئة لتطبيق القانون الدولي الإنساني، واحترام اتفاقيات جنيف، وتطويرها، ونشر مبادئها الأساسية وإنشاء اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني ودعمها، والتي تهدف جميعها إلى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني وارسائها.

– نشر قواعد القانون الدولي الإنساني وتعزيزه وتطويره

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تؤمن بنشر قواعد القانون الدولي الإنساني ذات تأثير

وقائي، كما تعمل هذه اللجنة منذ نشأتها على تعزيز القانون الدولي الإنساني وتطويره، حيث يتم نشر قواعد القانون الدولي الإنساني عن طريق الخدمات الاستشارية التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك على الصعيدين الداخلي والدولي، وعن طريق مساعدة الدول على التزود بأدوات قانونية مطابقة لمتطلبات الاتفاقيات الإنسانية، أو بتقديم العون الفني والقانوني، والحد من انتهاكاتها، وكذلك حماية الشارات والعلامات المميزة معتمدة في ذلك على الحلقات الدراسية، سواء على المستوى الإقليمي أم الوطني، وذلك من أجل التعريف

[1] امينة محمد بوزيدي، مرجع سابق، ص66.

بالمبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني[1]، ومثال ذلك :الحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة للدبلوماسيين في الأمم المتحدة في نيويورك وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف التي تفيد في الحصول على الدراسات المعمقة، ومن ثم الوصول إلى صيغة تقارير ومبادئ إرشادية بشأن الموضوعات التي تم طرحها.

-المساعدة الفنية عن طريق ترجمة الاتفاقيات، ودراسة نظم المواءمة للتشريعات.

-تبادل المعلومات التي تفيد في التعريف بالمواثيق والممارسات العملية.

-المطبوعات التي تفيد في إبعاد أي غموض أو عدم فهم بخصوص اللجنة الوطنية للصليب الأحمر أو القانون الدولي الإنساني لذلك، فإن لنشر القانون الدولي الإنساني دورا فعالا جدا في الحد من الانتهاكات الجسيمة أثناء النزاعات المسلحة، أو التقليل منها، أو التخفيف من المعاناة ، كما يعد إحدى وسائل التحرك الوقائي التي تستخدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ لضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه أثناء السلم او الحرب، غير أن نشر قواعد القانون الدولي الإنساني في زمن السلم يعد عملا تعليميا، الهدف منه ضبط السلوك بمجرد اندلاع أزمة معينة و منع تفاقمها.

أما بالنسبة لتعزيز القانون الدولي الإنساني وتطويره وفي عام 1995 فقد اصدر المؤتمر الدولي السادس والعشرون لحركة الصليب الأحمر قرار بشأن اعتماد إنشاء الخدمات الاستشارية في مجال القانون الدولي الإنساني، مما دفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى إنشاء قسم للخدمات الاستشارية للدول الأطراف هدفه تطوير الآليات التشريعية، التي تكفل تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ونشر أحكامه، وضمان احترامه ،بالإضافة إلى ذلك، تقوم

[1] سمير يوسف الجييلاني الزروق، مرجع سابق، ص 90.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصياغة قواعد القانون الدولي الإنساني، واعداد مقترحات لتطويره، من خلال التحضير للمؤتمرات الدبلوماسية، المناط بها اعتماد النصوص الجديدة، أو تأكيد القانون الدولي الإنساني وتطويره[1]

كما تساهم اللجنة الدولية للصليب وكثيرا من المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى في إرساء السلام ومنع تكرر النزاعات مرة أخرى فبالرغم من أن قدرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على منع نشوب النزاعـات المسلحة في مراحلها الأولى محدودة الا انها تسعى لخلق مناخ من الإحتـرام للأفراد من خلال عملها التعليمي و مجهوداتها لتعزيز الكرامة الإنسانية باعتبارها تلعب دورا هاما في عدم تجدد النزاع وتعزيز السلم بشكل دائم فعن طريق المساعدة في إرساء الظروف المؤديـــة للمصالحة و إعادة البناء الإجتماعي تساعدعلى تعزيز السلم ومن أجل الغرض نفسه يمكن للحركـــة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر القيام بأعمال حيوية على أساس طويل المدى وذلك بفضل طبيعة مهام و خبرات مكوناته التي يكمل بعضها البعض ومن بين مهامه منع النزاعات عن طريق تقوية السلام و ذلك بواسطة التعليم و الإصلاح حيث أنها تسعى الى تغيير الأوضاع والتقليل من إمكانية التعرض للخطر و إقناع مرتكبي المخالفات بعدم اقتراف أعمال العنف و ذلك عن طريق الإقناع كما تساعد أيضا على نشر المعرفة بالقواعد و المبادئ الإنسانية .تقوم أيضا بمراقبة التطورات و أتخـاذ الإجراءات الإصلاحية و تعطي دور فعال للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الاحمـر في عدة مجالات التي تعنى بدعم المبادرات الإيجابية للجميع كذاك تساعد على تفعيل جميع الأعمـال التي تعزز أمن الأفراد و المجتمعات المحلية على تقليل مخاطر العنف المسلح كما ينبغي أن نشـرك أية استراتيجية

[1] سمير يوسف الديلاني الزروق، مرجع سابق، ص 92.

وقائية للأفراد والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للتأثر بالنزاعات في البحث عن الحلول[1] كما تتعاون مع لجان الحقيقة والمصالحة على اختلاف أنواعها وفي العديد من مجتمعات ما بعد النزاع، حيث ان لهذه اللجان دور حيوي في مرحلة ما بعد النزاع التي يمر بها المجتمع لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية التي تمزقت عن طريق كشف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوب النزاع، كما توثق الانتهاكات التي ارتكبت خلال فترات العنف وتحمل المسؤوليات وتحث أطراف النزاع على الحوار وبالتالي الإسهام في عملية المصالحة، وفي الوقت نفسه تتولى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار التفويض الممنوح لها عدة مهام في ظل الظروف التي تشهدها مرحلة ما بعد النزاع، فبخلاف تقديم المساعدات الإنسانية، تتولى مساعدة الضحايا من خلال أنشطة إعادة التأهيل والبناء وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وزيارة الأشخاص المحتجزين في إطار النزاع والعمل على إطلاق سراح الأسرى وإعادتهم إلى وطنهم، كما يشمل دورها على البحث عن المفقودين وتيسير لم شمل الأسر واستجلاء مصير الأشخاص المفقودين بعد قيام الطرف الخصم بالإبلاغ عن اختفائهم.[2] ومن أنشطتها كذلك البحث عن المفقودين، ونقل مواد الاغاثة الى السكان المدنيين الذين يتعرضون للمجاعة بسبب الحروب كنقل المواد الغذائية والادوية والملابس الى الدول التي شهدت نزاعات [3].

المطلب الثالث: بناء السلام من منظور التنمية والامن الإنساني

تعريف الأمن الإنساني:

[1] حفناوي مدلل،"مرجع سابق ، ص95.

[2] توني بفانير، "التعاون بين لجان الحقيقة واللجنة الدولية للصليب الأحمر"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد88، العدد 862، (حزيران 2006)، ص ص43_44.

[3] عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006)، ص ص131_132.

ميز الأكاديميون بين تعريفين للامن الإنساني أولهما التعريف الضيق للأمن الإنساني: والذي يركز على التهديدات العنيفة لا سيما العنف السياسي المنظم. هذا التعريف طرح من قبل بعض الأكاديميين مثل krause و macfarlane الأخير الذي يرى أن سبب فشل الواقعية يرجع الى عدم اعترافها بأن الدولة يمكن أن تكون سبب العنف الداخلي ولذلك فشلت في تقييم أن 95% من الحروب اليوم هي داخلية وليست بين الدول[1]. إذ يرى أن الأمن الإنساني طريقة بديلة لرؤية العالم، تجعل الأفراد محور الاهتمام بدل التركيز فقط على أن الأراضي والحكومات.

اما التعريف الثاني فهو التعريف الواسع للأمن الإنساني و الذي طرح من قبل العديد بما فيها الأمم المتحدة سنة 1994، لجنة الأمن الانساني، اليابان وكذا من بعض الباحثين مثل: Erikson Bajpai,Hampson, Leaning Winslow,Alkire,Axworthy و Murray و King وكثيرين غيرهم.

ويمكن تلخيص أفكار هذا الاتجاه في انه يعتبر الأمن الانساني عبارة عن ضامن للحاجات الأساسية للإنسان سواء تلك التي في الاقتصاد، الصحة، الغذاء، أو البيئة فيؤكد Newman أن الأمن الانساني في تعريفه الواسع يهدف الى جعل الفرد أو مجموعة الناس هي الموجه للأمن، حيث تجبر الدولة على النظر داخليا الى الناس كي تستمد شرعيتها

ثالثا: تعريف الأمن الإنساني لدى منظمة الأمم المتحدة: يتركز وصف الأمن الإنساني لدى منظمة الأمم المتحدة في دعامتين "الحرية من الخوف" و "الحرية من الحاجة". ورأى كوفي عنان أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه "ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية

[1] Taylor owen.human security-conflicts,critique and consensus.op cit ,p375

الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الانسان[2]. وهذا التعريف يرتبط بالتنمية الإنسانية المستدامة المرتكزة على المساواة، العدالة الاجتماعية والتهديدات غير العسكرية.

ولقد انعكس التعريف الواسع سنة 2003 مباشرة في تقرير لجنة الأمن الإنساني التي تأسست عام 2001 بمبادرة من الحكومة اليابانية في تقريرها باعتباره "بعدا أساسيا للتنمية ويشمل السلامة من مخاطر مثل الجوع والمرض والقمع كما يشمل الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة لحياة الناس اليومية في البيت والعمل"[1].

كما يعرف الأمن الإنساني: على انه التحرر من الخوف ومن العوز، والتحرر من امتهان الأفراد والمجتمعات المحلية، وبيئتهم العالمية .ويمكن أن يشمل هذا الحماية الجسدية فضلاً عن الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العادلة التي تحمي حقوق الإنسان والتحرر من العوز وتدعمها .إن الإدراك المحلي للأمن والسلام والعدالة والاستقرار أساسية في تحديد الأمن الإنساني .وإن الأمن الإنساني هو الهدف الأولي لبناء السلام .وتتسمُ الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأمن الإنساني بالاحترام والنجاح بقدر ما تحمي الحياة، وتعترف بالعلاقات بين الناس وبيئتهم.[2]

[1] فاطمة الزهراء صاهد، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الامن الإنساني**"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2013،2014/02)، ص ص 60-61

[2] 19- ليزا شيرك، **تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام**، مرجع سابق، ص11.

مقاربات الأمن الإنساني: ويشار هنا إلى ثلاثة تقسيمات داخل مقاربات الأمن الإنساني مرتبطة بالمناقشة العامة تتمثل أساسا في:

1-المقاربة المرتكزة على الحقوق: والتي تركز على "الحقوق القانونية، دور القانون، الاتفاقيات والحلول القانونية للأمن الإنساني" مما يؤدي الى إطار معياري قانوني كبير، دولي، جهوي وأيضا وطني، حيث تؤدي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية دورا مركزيا لتطوير معايير حقوق الإنسان، وتسعى إلى توحيد هذه المعايير وطنيا، بهدف الوصول إلى تطبيق تصور عالمي لحقوق الإنسان. وعليه فأساس المقاربة هو أن "التهديد الأكبر للأمن الإنساني هو انتهاك الحقوق الأساسية وغياب دولة القانون وعليه فاحترام حقوق الإنسان هو الضامن لوجود سلم وأمن دولي وأمن إنساني"

2-المقاربة الإنسانية: تركز على سلامة الناس و "الحرية من الخوف"، فتهدف إلى حماية الأفراد وضحايا الحرب وتسمح بدور أوسع للمنظمات غير الحكومية، وتشمل الوقاية من النزاعات، وإعادة البناء بعد النزاعات عن طريق معرفة أسباب النزاع والعنف لتفاديها، وهي غالبا ما تركز على التهديدات العسكرية.[1]

3-مقاربة التنمية الانسانية: التي تركز على بناء السلام من خلال إقامة دولة العدل والقانون عن طريق تحقيق مجموعة من المطالب أهمها تبني الديمقراطية ودمقرطة مختلف مؤسسات الدولة، وتحقيق الحكم الراشد لبناء سلام مستدام في المنطقة.

وتمثل العدالة القويمة أحد الأجهزة المهمة الداعمة لبناء السلام من خلال دعم التوازنات الاجتماعية وتحقيق التكافؤ بين مختلف الأفراد والمؤسسات، فتقوية العدالة خاصة

[1] فاطمة صاهد، مرجع سابق، ص 69.

الاجتماعية على دعم مقومات السلام كالقضاء على التفاوت وتحقيق المراقبة القضائية التي تعمل على إنهاء شروط النزاع وبالتالي تحقيق الاستقرار في الدولة.[1]

إن المقاربة الديمقراطية كمؤشر أساسي للتنمية الإنسانية ودورها في بناء السلام، تتمحور باختصار في تهيئة ظروف داخلية للأفراد والمؤسسات من اجل ممارسة نشاطاتهم في ظل أجواء من النزاهة وسيادة الشعب باعتباره مصدرا للسلطة واستمرارها إلى جانب تحقيق مبدأ المواطنة والمساواة السياسية والقانونية بين الأفراد بغض النظر عن دياناتهم وانتماءاتهم العرقية وغيرها، وما يترتب عن ذلك من مبدأ ضمان حرية التعبير والتنظيم ومبدأ سيطرة أحكام القانون وشمول القضاء، ومبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق الانتخابات الحرة والنزيهة[2].

أما بالنسبة للحكم الراشد فهو يرتبط بدرجة كبيرة بالمؤسسات والآليات التي من خلالها تتم إدارة العلاقة بين المواطن والحكومة من جهة، وتلبية الدولة لحاجات الصالح العام من جهة أخرى، وبالتالي فإن الحكم الراشد يتضمن عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسة السلمية بفاعلية، أيضا احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. هذه الخصائص توفر سبل السلام في اي منطقة، فحرية اختيار الحكام واستبدالهم وأيضا إدارة الموارد البشرية بطرق تحقق العدالة الاجتماعية إلى جانب فسح المجال للنشاط

[1] مهداوي سعداوي و فاروق بلخير،"دور التنمية الانسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع"، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية** ، العدد 10،(جوان 2018) ،ص 198

[2] فاروق اعيادن،" **الامم المتحدة و بناء السلام في افريقيا** "، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ، 2013/2012)،ص 32.

الفردي والمؤسساتي تعمل على دعم الاستقرار وزيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، إلى جانب توفير كل متطلبات الحرية، وهذا كفيل بدعم عملية بناء السلام. وتعتبر "المشاركة وبناء المؤسسات على أنهما عاملين أساسيين في الحيلولة دون الانزلاق إلى نزاع عنيف وإنتاج دول ومجتمعات أكثر مرونة[1]

كما ان أثر البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية الإنسانية يظهر من خلال توفير الفرص لممارسة الإنسان لحقوقه الاجتماعية والسياسية وتأمين العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية. وتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تحقق بدورها الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي. وإن البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الإنسانية يكملان بعضهما البعض فتحقيق الرفاه الاقتصادي يعمل على دعم المتطلبات الاجتماعية كتجاوز الفقر مثلا وإعطاء الحقوق الاجتماعية للأفراد وبالتالي تحقيق الامن الإنساني كنتيجة بديهية لذلك ويمكن تحديد الأهداف المرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الإنسانية والتي يعمل تحقيق أغلبها على إقرار السلام في منطقة معينة:

1-الحفظ على المستوى الغذائي للأفراد من خلال تجاوز الفقر ومكافحة المجاعة وتحقيق معايير الصحة العالمية.

2-الحفاظ على الأمن الصحي للأفراد وتوفير مختلف المتطلبات المادية كالأجهزة والأدوية للقضاء على الأمراض والأوبئة.

3-توفير السكن ومتطلباته وهو ما يعمل على استقرار الأسرة وتحسين البيئة المحيطة بهم.

[1] مهداوي سعداوي وفاروق بلخير، مرجع سابق، ص ص 198-199.

4-إلى جانب الأهداف السابقة، يجب الاهتمام بقطاع التربية وتوفير الميزانية الملائمة للنهوض بهذا القطاع على اعتبار انه عامل ايجابي يزيد من ثقافة الأمة ويحتفظ على هويتها ويزيد من التماسك الاجتماعي الداخلي ويوفر قدرات كبيره لتجاوز الخلافة بطرق سلمية

هذه الأهداف مجتمعة تعمل على تلبيه متطلبات السلام في المنطقة وبناء الامن الانساني، وتؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي وحل الخلافات بطرق سلمية ما يزيد من تماسك الشعوب والإفراد فيما بينهم ويحقق الاندماج والثقة في المؤسسات الوطنية من جهة كما يعمل على زيادة الشعور بالوحدة الوطنية ويقلص النزعة الداخلية للأفراد للنزاع نتيجة توفر مختلف متطلبات التنمية الإنسانية وهو ما يحقق الوحدة ويتجاوز النزاع.[1]

والجدول التالي يبين أهم مؤشرات السلام في منطقة معينة، وكيف تساعد متطلبات التنمية الإنسانية في بناء السلام:

الجدول[2]: متطلبات تحقيق السلام الدائم وفق مؤشرات التنمية الإنسانية

نوع مؤشر السلام	مؤشرات محددة
الصحة الجسدية والنفسية	➢ انخفاض معدل الوفيات ➢ إصابات قليلة بسبب الأسلحة ➢ ارتفاع مستوى الغذاء

[1] مهداوي سعداوي و فاروق بلخير، مرجع سابق،ص 199

[2] **Simon fisher and other,working with conflict :skills and strategies for action (2000).rtc/zed books, p 100.**

	➢ ربض أعمال العنف ➢ المشاركة في أمور المجتمع
بيئية	➢ ادارة بين أفراد المجتمع لموارد البيئة ➢ مشاركة بين أفراد المجتمع للموارد الطبيعية ➢ نماذج طبيعية للزراعة وتربية الماشية
الأمن	➢ ربط استخدام العنف ➢ حرية الاجتماع للناس ➢ إقامة هياكل للسلام في المجتمع
ألاجتماعيه	➢ حرية الفكر والاعتقاد، والديانة، والكلام، والإعلام ➢ أنواع متنوعة ومرتفعة المستوى من التفاعل الاجتماعي ➢ التزاوج
سياسية	➢ أحزاب سياسية تجمع فئات اجتماعية مختلفة ➢ انتخابات عادلة وحرة ➢ حرية الحركة

اقتصادية	➢ التقدم في التعامل مع الشكاوى الاقتصادية ➢ انخفاض مستويات الفقر والبطالة

بناء السلام والأمن الإنساني

إن تحقيق هذه المؤشرات من شانه تحقيق الأمن الإنساني باعتباره المهمة الرئيسة لبناء السلام ويتطلب التحرر من الخوف، والحاجة، للعيش بكرامة. ويشترط التقليل من التهديدات المحلية والعالمية، والمخاطر، وحالات الضعف المتعلقة بسلامة المجتمع، والتطوير، وحقوق الفرد .و يهدف بناء السلام إلى حلول رئيسة لطرح العوامل البنيوية المباشرة التي تسبب الخوف والحاجة والاعتداء.

و قد اثبتت مقاربة دمج السلام و التنمية في "جدول أعمال واحد فعاليتها في بناء السلام الناجح وتحويل العلاقات العدائية بحيث كانتت معظم ورش عمل حل المشكلات منشغلة بشكل كبير بحل النزاعات ت السياسية من خلال تطبيق ما يسميه ويليام زارتمان "الصيغة والتفاصيل" في حل النزاعات التي طال أمدها ،غير أن العناصر الاقتصادية والتنموية والبنية التحتية قد ظهرت في كثير من الأحيان داخل ورش العمل و اثبتت فاعليتها في الوصول إلى حل سياسي لمشكلة عسكرية، الاانه كان هناك عدد قليل نسبًيا من ورش العمل التي أعطت الأولوية لقضايا التنمية كوسيلة يمكن للأطراف من خلالها إنشاء صيغة وتفاصيل لحل القضايا السياسية والعسكرية المطروحة. وإيجاد حلول أكثر إبداعا لاحتياجات ومخاوف جميع الخصوم. إذا تمكن الخصوم من تحديد مجموعة واسعة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الصراع، فسيولد ذلك الطمأنينة والثقة والرغبة في استيعاب

مصالح الآخر فيما يتعلق بخصوصيات إنهاء العنف والسعي إلى بعض التحولات طويلة المدى [1]

وقد تصاعد وزن المنظمات الدولية غير الحكومية وبرز في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية التي جرت على المستوى العالمي والإقليمي والذي كان من ثماره بروز هذه المنظمات كآلية للتحول الاقتصادي من جهة وللتعامل مع الفئات التي توجه نحوها عملية التنمية. من جانب اخر صاحب هذا التطور الاقتصادي تطورات سياسية تمثلت في تصاعد الأصوات التي تنادي بضرورة التأكد على الديمقراطية وحقوق الإنسان وضرورة دعم مؤسسات المجتمع المدني وإشراكها في مختلف الفعاليات الدولية والتي تقف المنظمات الدولية وغير الحكومية في مقدمتها.

إن نجاح المنظمات الدولية غيرالحكومية في لعب دور بارز في الميادين التي تتعلق بعملية التنمية يرتبط أيضا بمدى الدور الذي أصبحت تضطلع به هذه المنظمات في الميادين المختلفة، مثل العمل في مجاله حماية حقوق الإنسان وتعزيزها،والعمل في مجال حماية البيئة،ونجاحها في مد الجسور وتنسيق التعاون فيما بينها .فعلى سبيل المثال أصبحت العلاقة التي تربط منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بمنظمات التنمية غير الحكومية علاقة تلازم تبعا للتلازم القائم مابين مفهوم حقوق الإنسان ومفهوم التنمية ،وعلى هذا الأساس فان العمل الذي تضطلع به هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان مثل رصد الانتهاكات والدفاع عن الضحايا ومعالجة الانتهاكات ميدانيا ،إنما يندرج ضمن مساهمة هذه المنظمات في العملية التنموية أيضا[2]و تحقيق الامن الإنساني بحيث تعمل المنظمات الدولية

[1] ليزا شيرك، **التخطيط لبناء السلام**، مرجع سابق، ص 28

[2] وسام نعمت براهيم السعدي، **تطور الوظائف**، مرجع سابق، ص ص 272-274.

غير الحكومية الإنسانية على مواجهة المعاناة الإنسانية، للتأكد من حصول الناس على مساعدة قائمة على النزاهة وليس على أيّ تعصب؛ وتحمي هذه المؤسسات، أيضاً، الناس من الضرر الجسدي والنفسي الناتج عن الكراهية والعنف، وتساعدهم على المطالبة بحقوقهم، وتفسح لهم المجال للعلاج والشفاء من آثار الاعتداء بطرق قد تمنع تعرضهم إلى أيّ أضرار مستقبلية و يمكّن منهج عملية الأمن الإنساني السكان المحليين من تقييم المخاطر والتهديدات التي من الممكن أن يتعرضوا لها، ومن ثم يمنحهم فرصة تحديد بعض الاستراتيجيات الخاصة ببناء الأمن والمشاركة فيه، بدلاً من فرض تعريفات واستراتيجيات خارجية فنجاح هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على مدى إدراك الناس لها كوسيلةً لحماية حياتهم، لكن عندما تخدم الحكومات مصالح حلفائها بإقصاء شعبها أو قمعه، يصبح التغيير ضرورياً فما تزال هناك العديد من الدول تُمارس القمع السياسي والتعذيب ضد شعوبها، وفرض القيود على نقل المعلومات عبر الإعلام، وتحدّ من الحريات المدنية[1].

جهود منظمة كير كاحد المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام

1- منظمة كير الدولية

مؤسسة " **كير**" أنشأت في الأربعينيات، وإسمها بالكامل هو **"** تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان"Everywhere Relief & Assistance for Cooperative **'** " هي منظمة إنسانية مستقلة تعمل من أجل القضاء على الفقر في العالم. وترتكز أنشطتها على تقديم

[1]Kevin p.clements, *Peace_building_and_conflict_transformation*

الرعاية الصحية الأولية وتشجيع الزراعة وتطوير برامج للادخار والإقراض، كما تقدم إمدادات الغذاء[1]

2-نشأة وأهداف منظمة كير الدولية

نشأتها:

تأسست منظمة **كير** في عام 1945، كمنظمة غير طائفية وغير متحيزة، وغير حكومية. وهي واحدة من أكبر وأقدم منظمات الإغاثة الإنسانية.

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945، حيث تضافرت اثنين وعشرين من الجمعيات الخيرية الأميركية، وهي مزيج من المنظمات المدنية والدينية وتعاونية بالعمل معا لتأسيس CARE.

ركزت جهودها في البداية على أوروبا حيث بدأت في تقديم الملايين من حزم كير في جميع أنحاء أوروبا. ومنها انطلقت إلى جميع أنحاء العالم. حيث تحولت كير في تركيزها من مساعدة أوروبا لتقديم المساعدة في العالم النامي. وبدأت ببرامج في مجالات التعليم، وإدارة الموارد الطبيعية والتغذية والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية في جنوب أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية. توسع التركيز الجغرافي والتوسع أبتعد في البرامج الأصلية لتوزيع المواد الغذائية، ومساعدة الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الكبرى في أنحاء متفرقة من العالم.[2]

---

[1] امينة دير،" **اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا**"،(رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013)،ص 156.

[2] **https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/organisation-care.html,5.**

أهدافها:

– تركز على محاربة الفقر في العالم.

– تقديم مشاريع التنمية الدولية طويلة الأجل الإغاثة والطوارئ.

– معالجة مجموعة واسعة من الموضوعات بما في ذلك الاستجابة للطوارئ، والأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، والتنمية الاقتصادية، وتغير المناخ، والزراعة، والتعليم، والصحة.

– تدعو منظمة كير أيضا على المستويات المحلية والوطنية والدولية لتغيير السياسات ومنح حقوق الفقراء في كل من هذه المجالات.

– تركز كير بشكل خاص على تمكين وتلبية احتياجات النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين.[1]

وقد واصلت كير الترويج لاتباع نهوج ترمي إلى التغلب على الفقر ودعم التغيير الدائم عن طريق تعزيز القدرة على مساعدة الذات؛ وتوفير الفرص الاقتصادية؛ وإيصال الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والتأثير في قرارات السياسات على كافة الصعد والتصدي للتمييز بكل أشكاله .ومنظمة كير الدولية عبارة عن اتحاد يضم 12 عضوا وطنيا توجد مكاتبهم في أستراليا، وألمانيا، وتايلند، والدانمرك، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ويعملون في أكثر من 65 بلدا في أفريقيا وآسيا وأوربا الشرقية والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية .

[1] **Ibid,p11**

وواصلت المنظمة عضويتها في اللجنة الدائمة للاستجابة الإنسانية، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف ومختلف اتحادات المنظمات غير الحكومية التي تتفاعل مع الأمم المتحدة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري[1].

دورها في تحقيق التنمية الإنسانية والامن الإنساني من اجل بناء السلام

تشارك منظمة كير الدولية في اجتماعات دورية مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف) ، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وقدمت المشورة بشأن الجزء السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالشؤون الإنسانية، والمسائل التي تثيرها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمسائل التي تثير قلق الحكومات المانحة في الفريق العامل للاتصالات الإنسانية . إضافة إلى ذلك، أوفدت منظمة كير الدولية ممثلين للملاحظة و المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها كما نفذت منظمة كيرفي اطار بناء السلام العديد من مشاريع الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية بالتعاون مع مجموعة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وعن طريق علاقات تعاقدية معها، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف. ويذكر منها على سبيل المثال:

[1] "التقارير الشاملة لاربع سنوات المقدمة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية ذات المركز الاستشاري" ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.،الأمم المتحدة، (جانفي 2008)،ص2.

-برامج تقديم المساعدة الغذائية الطارئة والتدريب الزراعي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في بلدان من قبيل النيجر وملاوي وإندونيسيا، على سبيل المثال لا الحصر.

-برامج تقديم المساعدة في مجالي تنظيم الأسرة والتعليم بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في بلدان من قبيل فييت نام وكمبوديا وموزامبيق، على سبيل المثال لا الحصر[1].

-إعداد البرامج في مجال الإصلاح في فترة ما بعد انتهاء الصراع ، وأعمال المصارف والإئتمانات القروية ، والخدمات الاجتماعية للأطفال ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

-الاضطلاع ببرامج في إدارة مخيمات اللاجئين، واللوجستيات، وتوزيع الأغذية والوقود، والمرافق الصحية، والأمومة والطفولة والصحة الإنجابية، وتقديم المساعدة إلى العائدين وإعادة توطينهم بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية

-إقامة شراكة مع اليونيسيف في شبكة الرعاية الأفضل ، وذلك لتوفير الدعم للأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية ، وكفالة وضع الأطفال في الأماكن الملائمة لهم، وتشجيع ترتيبات الوصاية والتبني، وتوفير دعم للأسر الحاضنة ورصدها.

وقد واصلت منظمة كير الدولية التركيز على برامجها لتعزيز التقدم في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل المناطق التي يحالفها فيها النجاح . فساعدت مشاريع كير

[1] التقارير الشاملة لاربع سنوات المقدمة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية ذات المركز الاستشاري،مرجع سابق،ص 3.

على تلبية الاحتياجات الطارئة من التغذية لصالح ما يزيد على ٤٨ مليون فقير في بلدان مثل هايتي وموزامبيق وإثيوبيا وسري لانكا وكمبوديا واليمن[1].

كما اتاحت من خلال برنامج " كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي"أتاحت برامج كير عبر العالم، وبخاصة الفتيات، فرصة الالتحاق بالمدارس والحصول على تعليم ذي نوعية أفضل لقرابة تسعة ملايين طالبعبر العالم من خلال تدريب المدرسين وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في بلدان مثل النيجر وهندوراس والسلفادور.

و ساهمت من خلال برامجها في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين و تحسين الصحة النفاسية و الخدمات الصحية كما ساعدت من خلال ادماج مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها و برامجها على تدريب ما يزيد على 21 مليون من الناس على أنشطة تتعلق بالزراعة وإدارة الموارد الطبيعية في بلدان مثل بوروندي وبوليفيا وطاجكستان و استمرت هذه البرامج سعيا منها في سبيل تحقيق الامن الإنساني كما اطلقت" مبادرتها المتعلقة بالفقر وتغير المناخ"، التي سعت من خلالها إلى التصدي لأثر تغير المناخ في برامجها المنفذة في أنحاء العالم[2].

المبحث الثالث: معوقات تفعيل عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

[1] التقارير الشاملة لاربع سنوات المقدمة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، مرجع سابق، ص4.

[2] نفس المرجع، ص5.

تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية جاهدة في بناء السلام من خلال أنشطتها ومشاريعها غير انه غالبا ما يعترضها مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من دورها قد تكون هذه العقبات داخلية كما قد تكون خارجية وفيما يلي أهمها:

المطلب الأول: التمويل والموارد البشرية

يعتبر كل من التمويل والموارد البشرية عنصرين اساسيين في عمل "المنظمات غير الحكومية، إذ أن حدوث خلل في أي منهما من شأنه التأثير على فعالية المنظمة وقد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى توقف مشاريع بكاملها، ضف إلى ذلك امكانية توقف نشاط المنظمة لاسيما إذا ارتبط الأمر بشح أو انعدام التمويل لها . ويمثل المال عنصرا أساسيا دونه لا تستطيع المنظمة تقديم مختلف خدماتها بسبب استخدامه في تمويل مجمل المشاريع الخدماتية، بالإضافة إلى استخدامه لأغراض عديدة كإقامة المنشآت وتجهيزها ودفع أجور العاملين، وهو ما أكدته الباحثة Michael Sarah من خلال اقتراحها لإجراء يمكنه التخفيف من التأثيرات السلبية للتحديات المالية التي تواجهها "المنظمات غير الحكومية" التي تنشط في مجال الأمن الإنساني، من خلال زيادة عدد عقود التمويل وتمديد فترتها بدلا من سنة واحدة، حيث أن وجود عدد محدد من عقود التمويل وقصرها يؤدي بالمنظمة إلى تقليص مشاريعها والتخلي عن مشاريع أخرى [1]،كما ركز الباحث Ebrahim Annour على دور التفاعلات التنظيمية لعلاقات الاعتماد المتبادل بينها و بين الممولين، حيث ناقش أنه

[1] - Sarah Michael, "The Role Of NGO In Human Security", Working Paper No. 12, Hauser Center For Non Profit Organizations, Harvard University, 2002, p. 20.

وإلى جانب مركزية التفاعلات المالية التي تشمل الموارد المالية أو ما يعرف برأس المال الاقتصادي، توجد التفاعلات الرمزية أو رأس المال الرمزي الذي يتضمن السمعة والمكانة[1]

وتجد العديد من المنظمات نفسها في حلقة صراع بين مصادر التمويل الخارجية التي تُشكّل في الغالب المصدر الرئيسي لتمويلها وبين السياسات والأهداف التي تُريد هذه الجهات تمريرها عبر غطاءات ممثلة في العمل الإنساني الذي ترعاه "المنظمات غير الحكومية" ما يجعلها المستهدف من السخط الشعبي الرافض لتلك السياسات والمشاريع و من جهة أخرى و بالإضافة إلى التمويل ، يطرح موضوع الموارد البشرية تحديا كبيرا للمنظمات غير الحكومية ، إذ تعاني المنظمات في بعض الأحيان من نقص المورد البشري بسبب تفضيل الكثير من الناس فرص عمل أكثر استقرارا مقارنة مع الوظائف الشاغرة في "المنظمات غير الحكومية [2] كما تُشكل سلامة الموظفين تحديا آخر للمنظمات غير الحكومية حيث توازن هذه المنظمات دائما بين مقتضيات المشاريع وسلامة الموظفين، ووفقا لبعض الإحصائيات فإن عدد حوادث العنف ضد العاملين في المجال الإنساني ما بين سنة 2000–2009 ارتفع إلى 103 ،% وأن عدد الضحايا ارتفع إلى 117 % بين عام 1997–2009 .وفي أفغانستان تم قتل خمسة أعضاء من منظمة أطباء بلا حدود، حيث على أنه وعلى أثر هذه الحادثة قررت المنظمة الإنسحاب من أفغانستان سنة 2004 .كما أودت أعمال العنف في نيجيريا التي أعقبت انتخابات 2011 بحياة أكثر من 100 شخص عامل بالمنظمات غير الحكومية[3]

[1] - Annour Ebrahim, NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning (NewYork: Combridge University Press, 2003), p. 52.

[2] هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص283.

[3] - Bernard C. Nwaiwu, "Critical Management Challenges Facing NGOs- Examing The Impact Of Legitimacy and Human Ressource Issues On NGO Effectiveness", Working Paper 1.4, CEDE Trust

المطلب الثاني: الخصوصية المجتمعية

تشير الخصوصية المجتمعية إلى الموروثات الاجتماعية والمميزات الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع، وتمثل هذه المكونات مجتمعة هوية كل مجتمع كما تلعب العادات والتقاليد والأعراف دورا في تثبيط عمل العديد من "المنظمات غير الحكومية" التي وفي إطار عملها في بناء السلام، تقوم بنشر أفكار وجلب عادات غريبة وبعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد شعوب الدول المتدخل فيها تحت شعار الحرية والمساواة، وهو ما يتنافى والقناعات المجتمعية المحلية . ولذلك تلقى هذه المنظمات في غالب الأحيان الرفض من قبل المجتمع بعدم التعاون معها أو التطوع فيها، كما قد تحاول هذه المنظمات تكييف نشاطاتها بما يتناسب والخصوصيات المجتمعية إلا أن ذلك لا يغير الكثير في الواقع نتيجة ترسخ أفكار ترفض الطرف الآخر الممثل في المنظمات غير الحكومية .وبالإضافة إلى العادات والتقاليد يلعب الدين دورا مهما في عمليات بناء السلام إذ يجمع بين دور مزدوج بحيث يتجلى الدور الأول في اسهامه بدرجة كبيرة في تشكيل عقبة حقيقية تمثل تحديا كبيرا لعمل "المنظمات غير الحكومية" خاصة في المجتمعات التي كان فيها الدين السبب الرئيسي للنزاع[1]، أما الدور الثاني فيتمثل في الصبغة الدينية للمنظمة والتي تشكّل جدارا منيعا بينها وبين المجتمعات المستهدفة بعمليات بناء السلام. حيث قد تشجع " المنظمات غير الحكومية" الإنقسام الطائفي والعرقي داخل المجتمعات من خلال تدعيمها لشريحة دون أخرى بمجرد مشاركة هذه الأخيرة لديانة المنظمة و هذا ما يؤدي إلى بروز هذه الشريحة على حساب الجماعات الأخرى من خلال استهدافها بالمساعدات وتخصيص الحصة الأكبر لها من

Fund, 2013, p p. 4-5.

[1] هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص 284.

الدعم وعمليات إعادة البناء، وهو ماجسدته منظمة التنظيم البرتقالي المحلية في أيرلندا التي وفي إطار تدخلها في عمليات بناء السلام انحازت إلى الجماعات البروتستانتية دون غيرها نتيجة خلفيتها المذهبية البروتستانتية[1]و تُمثل النيبال كذلك احدى الأمثلة الحية أين اتهمت عديد " المنظمات غير الحكومية" بدور تبشيري في اطار عملها في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد من 1996–2006 ، حيث تجلى العنف بين الهندوس والمسيحيين في العديد من الهجمات على الكنائس، وأشارت العديد من الجهات أن "المنظمات غير الحكومية " قامت بتمويل الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع مما أعطاها قوة ونفوذ غير متناسبين وأدى في الكثير من الحالات إلى العنف[2] .

المطلب الثالث: الشرعية المنظماتية

يثير الحديث عن مدى شرعية المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام الكثير من الجدل، لاسيما ذاك الذي يركز على مدى قبول المنظمة من قبل الشعب داخل المجتمع ومدى نزاهة واستقامة أعمالها، ويشار إلى مفهوم الشرعية على أنه أمر حيوي للمنظمات غير الحكومية لأنها تساعد في فهم الطرق المتعددة الأوجه التي من خلالها يبرر الجمهور سلطة المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي يستند قبولها في المجتمع على التوقعات المجتمعية.[3] وتشير الأطر المستخدمة لتقييم شرعية المنظمات غير الحكومية لى كونها

[1]- Roberto Belloni, "Shades Of Orange And Green Civil Society on The Peace Process In Northern Ireland", in Social Capital And Peace Building Creating And Resolving Conflict With Trust And Social Networks, The author: Michaelene Cox (London: Routledge, 2009), p p. 14-18.

[2] - Mark Owen and Anna King, "Religious Peacebuilding and Development In Nepal", Report and Recommendations For The Nepal Ministry Of Peace and Reconciliation, 2013, p. 7.

[3] - Bernard C. Nwaiwu, Op. cit., p. 3

مسيسة للغاية وقابلة للتغيير في الكثير من الأحيان، واستنادا إلى النظرية التنظيمية وبالأساس عمل Suchman نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتمد على أربعة أنواع من الشرعية والتي نذكرها فيما يلي[1]:

ا–الشرعية المعيارية: وتقوم على المعايير والقواعد المقبولة والمرغوب فيها والقيم.

ب–الشرعية المعرفية: قائمة على الأهداف والنشاطات التي تتناسب مع الظروف الاجتماعية الواسعة، منها ما هو مقبول أو مناسب أو مرغوب فيه.

جـ–الشرعية البراغماتية: وتُشير إلى مطابقة الخدمات للمطالب أو الشراكة أو تلقي التمويل الخاص .

د–الشرعية التنظيمية: وتعني الإلتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية

وبذلك ينظر لشرعية المنظمات غير الحكومية على النحو الذي تحدده قدرة "المنظمات غير الحكومية" للتوافق مع الخطابات السائدة على الساحتين العالمية والمحلية، وقدرتها على التفاوض حول التناقضات التي تنشأ بين هذين العالمين. وفي مجال بناء السلام توجد العديد من الخطابات المناهضة للمنظمات غير الحكومية التي عادة ما تستند إلى اعتبار "المنظمات غير الحكومية" وسيلة في يد الحكومات الأجنبية من أجل التأثير على السياسات الوطنية الداخلية وتشكيل ملامح دولة ما بعد النزاع بما يتماشى ومصالحها الخاصة. وتتوقف كذلك شرعية "المنظمات غير الحكومية" على مدى متانة القاعدة الجماهيرية المساندة لها وايمانها

[1] - Mark Suchman, "Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches", Academy Of Management Review 20, p. 580.

بأهدافها، والمشاركة التطوعية في برامجها التي تعد ضمانا لديمومتها واستمراريتها [1].من جهة أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية غالبا ما تواجه المعارضة من التيارات السياسية التي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن، حيث يمكن لهذه المعارضة تقويض شرعية "المنظمات غير الحكومية" المحلية والحد من تأثير عملها من خلال اتهامها بدعم بعض التيارات السياسية وسعيها نحو تحقيق مصالح سياسية. كما تجد بعض الجهات المانحة من السهل تنفيذ استراتيجياتها من خلال العمل بشكل وثيق مع النخب والمنظمات غير الحكومية المحترفة التي توجد مقراتها في المدن الكبرى، إلا أن هذا التعاون المتقارب يؤدي إلى التقليل من شرعية المنظمات غير الحكومية عبر زيادة الانتقادات الشديدة لها بكونها بعيدة كل البعد عن الواقع المحلي، ويتم استخدامها من قبل الجهات المانحة لتقويض سيادة الدولة. في سيريلانكا مثلا، وفي الفترة الممتدة من 2006-2008، والتي تميزت بتقلبات سياسية كثيرة، أدى تفاعل المنظمات غير الحكومية مع عملية السلام المدعومة دوليا إلى تضرر سمعتها وساهم في خلق ردود فعل أوسع نطاقا ضد التدخل الدولي وبذلك فقد عانت سيريلانكا من أزمة مصداقية خلال فترة التحول السياسي من الحرب إلى السلم. ولم تكن النيبال بعيدة عنها إذ عانت الأخرى من نفس الأزمة حينما قامت الأحزاب السياسية بمراقبة وتنظيم قطاع المنظمات غير الحكومية واستعمالها كقنوات لتسهيل الوصول إلى الموارد[2].وإلى جانب الطرح السابق المتعلق بعدم مصداقية "المنظمات غير الحكومية" وسعيها نحو تحقيق مصالح سياسية. هناك طرح آخر، وهو الذي يدافع عن هذه المنظمات ويحاجج بأن تدني أو فقدان "المنظمات غير الحكومية" لشرعيتها ما هو سوى انعكاس لتحكم القوى السياسية والعسكرية بها، وتقوم حجة هذا الإتجاه على أن عملية بناء السلام يتدخل فيها العديد من الفواعل

[1] هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص285.

[2] Jonathan Blais, "Consolidation de La Paix et Approche globale: Vers Une Intégration DesONG?", p. 15.

كالدول، المنظمات الإقليمية والدولية والتي تعمل بالتعاون مع الحكومة المحلية "والمنظمات غير الحكومية" المحلية والدولية، كما ينخرط كل من الجيش والحكومة في بناء السلام واعادة البناء من أجل تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية. ويستوجب هذا التدخل التعاون مع "المنظمات غير الحكومية" ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى فرض ممارسات عليها حيث ينظر الجيش إلى "المنظمات غير الحكومية" على أنها شريك منفذ وهو ما يطرح اشكال لها بصفتها منظمات مستقلة، محايدة، وغير متحيزة تعمل وفق مبادئها الخاصة[1]كما أنه حتى وإن كان تعاون هذه المنظمات مع الجهات الحكومية أو الجيش قائم على أساس احترام حيادها، فإن شرعية "المنظمات غير الحكومية" تتدهور عند أفراد المجتمع الذين يحكمون مسبقا بتواطئها مع الجيش أو أي جهة رسمية كانت. في أفغانستان مثلا، كثيرا ما تم النظر إلى "المنظمات غير الحكومية" على أنها متحالفة مع الجيش وكثيرا ما هاجمت "حركة طالبان " هذه المنظمات باعتبارها أهداف ا مشروعة. وبالمثل وضعت في الصومال قيود ا عديدة على نشاطات " المنظمات غير الحكومية"، ويرجع ذلك لفقدان الثقة بها وببعثات الأمم المتحدة، وبعثة أتلانتا الأوروبية[2] إلا أنه وبالرغم مما تم عرضه فهناك منظمات غير حكومية ترفض الشراكة نسبيا مع الجيش أو الأحزاب السياسية وتحاول الحفاظ على استقلاليتها وحيادها، لكن النقطة التي يجب التنويه إليها في هذا الخصوص هي أن وجود منظمات تعمل وفقا لمبادئ متقبلة عالميا لا يعني استبعاد احتمالية تواطؤ منظمات غيرحكومية أخرى في تنفيذ أجندات سياسية أواستراتيجية معينة[3]

---

[1] - Ibid., p 14.

[2] - Ibid., p.15.

[3] هاجر خلافة، مرجع سابق، ص286.

يمكننا القول ان بناء السلام هو عملية متكاملة تتطلب ماهو اكثر من الدبلوماسية و العمل العسكري فهو يعمل في منطقة ما بين الإغاثة الفورية لاحتياجات مرحلة ما بعد النزاع و التنمية المستقبلية ، بحيث يسعى الى تعزيز العدالة، وتقليل العنف، وإعادة بناء العلاقات و تطوير فرص التغيير على الصعيدين الشخصي والمنهجي و إعطاء نظرة شاملة عن تحويل النزاع بوصفه الإصلاح الذي يحتضن العدالة والتسامح والمصالحة ، كما يسعى بناء السلام إلى التمكين الاجتماعي باعتباره المغذي الرئيسي للفرد والمجتمع ،و تهدف المنظمات الدولية غير الحكومية الى نشر فهم هذه العملية و ترسيخها كأسلوب حياة عن طريق برامجها التنموية و التدريبة التي تستقطب بها مختلف الشرائح المجتمعية و تمس مختلف الهياكل البنيوية ، لكن غالبا ما يعترضها مجموعة من العقبات و التحديات تحد من دورها و تاثيرها تتمثل غالبا في التمويل الذي قد يجعلها عرضة للمساومات كما ان الخصائص التكوينية المعقدة للمجتمعات تؤثر بشكل كبير على تطور وظائفها ،لكن هذ لا ينفي أهمية الدور الذي تؤديه هذه المنظمات سواء على المستوى الداخلي او الخارجي في حمايتها لحقوق الانسان و تطويرها و تلقينها للافراد و سعيها لتحقيق الامن الإنساني و التنمية لمنع الانزلاق مرة أخرى للنزاعات و تثبيت عمليات بناء السلام.

الخاتمـــة

من خلال هذا العمل تم التطرق الى إشكالية اسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في ظل التحولات العالمية الراهنة بناء على أدور المنظمات الإنسانية التطوعية في تفعيل عملية بناء السلام حيث استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد الفواعل غير الدولاتية في حل العديد من القضايا و التهديدات العالمية ، فقد اثبتت هذه الاخيرة فعاليتها و تأثيرها من خلال نشاطاتها الإنسانية ما منحها القدرة على التغلغل داخل المجتمعات بكل انسيابية و بسبب خبراتها الميدانية استطاعت ان تدرك ان تحقيق أهدافها في بناء السلام على ارض الواقع يتطلب العمل على الفرد او الانسان كأساس محوري او مركزي ينطلق منه أي تغيير، و انه للوصول الى تغيير إيجابي لابد من بناء قدرات هذا الفرد من مختلف جوانبها و العمل على حماية حقوقه و تطويرها و الحفاظ عليها ومنع انتهاكها لتحقيق اهداف الامن الإنساني لأجل بناء مجتمعات فاعلة و متميزة ،

وقد تم التطرق في هذا المجال الى دور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في تقديم الخدمات الاغاثية الانسانية كمنظمة العفو الدولية ومنظمة الصليب الأحمر، منظمة كير المشاركة في الأنشطة التي تحاول مساعدة الدول في مرحلة بناء السلام مابعد النزاع من خلال أدوارها سواء الوقائية او الإغاثية كتقديم الخدمات الإنسانية الصحة والغذاء والمأوى، و الأدوار التفاوضية عبر الدبلوماسية، والادوار الدفاعية لحماية حقوق الإنسان، والانمائية المساهمة في تحويل النزاع و بناء السلام عبر تحقيق التنمية بكل مستوياتها و ابعادها الاقتصادية و الاجتماعية و الانسانية، غير ان هذه المنظمات تعيقها في الكثير من الأحيان جملة من العقبات و التحديات تتمثل غالبا في الارادات السياسية للدول والخصوصيات المجتمعية المعقدة ومسالة التمويل التي تمنعها من تحقيق غاياتها كما تؤثر على شفافيتها و نزاهتها.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

1/بالعربية:

الكتب :

- ✓ أكرم حسام فرحات، **المسؤولية الدولية في إطار عمليات حفظ السلام في افريقيا** (الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015).
- ✓ امحمدي بوزينة امنة، **اليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، دار** الجامعة الجديدة،2014.
- ✓ انتوني ووديوس، **حقوق الانسان من منظور عصري**، ترجمة: عمار محمد احمد المغربي، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2007).
- ✓ جميل محمد حسين، **مقدمة في القانون الدولي الإنساني**، بدون دار النشر،2010، ص 03
- ✓ جون بول ليدراخ ، **بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة**، ترجمة غسان مكارم ،(جمعية الامل العراقية،2021).
- ✓ خليل حسين، **النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة**، (دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ،2010).
- ✓ دايفيد فور سايت ، **حقوق الانسان والسياسة الدولية**، ترجمة محمد مصطفى، (القاهرة، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية،1993).
- ✓ زايد عبد الله مصباح، **الدبلوماسية**، دار الجيل، الطبعة الأولى بيروت 1999.
- ✓ شريف علتم، **مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه** (دارالمستقبل العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة: 2004).
- ✓ عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006).
- ✓ عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
- ✓ عمر سعد الله، ال**نظمات غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).
- ✓ فيصل الشنطاوي، **حقوق الانسان والقانون الدولي العام**، (الأردن: عمان، دار الحامي، 2001.)

- ✓ لطيفة مصباح حمير، **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الانسان في عصر العولمة** (الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 2010)
- ✓ ليزا شيرك، **استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام**"،(مصر:دار الثقافة،2011).
- ✓ ليزا شيرك، **تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام نحونهج تشاركي للامن الإنساني**، ترجمة حسن ناظم واخرون، (جمعية الامل العراقية،2019).
- ✓ مجموعة مؤلفين، **المدخل لدراسات السلام وحل النزاعات**، (جمعية الامل العراقية ،2021).
- ✓ مجموعة مؤلفين، **بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل** المجتمعي، (افريل 2019).
- ✓ محمد بوسلطان، **مبادئ القانون الدولي العام الجزء الثاني** (دار الغرب للنشر والتوزيع)
- ✓ محمد شتي صديق، **دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان** (القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية، الطبعة الاولى 2016).
- ✓ محمد مصباح عيسى، **حقوق الانسان في العالم المعاصر**، (بيروت: دار اكالوس ،2001).
- ✓ وسام نعمت ابراهيم السعدي، **تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر** (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى 2014.
- ✓ وسام نعمت براهيم السعدي، **القانون الدولي الانساني وجهود المجتمع الدولي في تطويره**، (مصر: دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، 2015).

المقالات:

- ✓ احمد علي سالم، « **القوة و الثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة** »،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20(2008).
- ✓ توني بفانير، "التعاون بين لجان الحقيقة واللجنة الدولية للصليب الأحمر"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد88، العدد 862، (حزيران 2006).
- ✓ حمدوش رياض، "تطور مفهوم بناء السلم: دراسة في النظرية والمقاربات"، **مركز عدل لحقوق الانسان**، (مارس 2019).

- ✓ رؤوف بوسعدية، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأطفال زمن التراع المسلح"، جامعة سطيف02، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد08، (جوان 2017).
- ✓ زياد الصامدي، "حل النزاعات: برنامج دراسات السلام الدولي"، **جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة**، (2010).
- ✓ سامي سامي وإبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الاهلية والدولية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد32، (2011).
- ✓ سامي سامي وإبراهيم الخزندار،" نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات"، **مجلة المفكر**، العدد 7، (2011).
- ✓ شروق ايمن بكري،" تاثير المنظمات غير الحكومية في ظل النظام الدولي الجديد"، **معهد البحوث والدراسات العربية**.
- ✓ عادل زقاع، « العصر الوسيط الجديد و تداعياته على النظرية في اللمارسة في العلاقات الدولية » **مجلة الفكر**، (2011).
- ✓ مارتينا فيشر، "المجتمع المدني ومعالجة النزاعات"، **مركز بحوث برغوهوف للإدارة البناءة للنزاعات**، (أكتوبر 2006)
- ✓ محمد المرواني،"لجنة بناء السلم مسارات التطور والمقاربات"، **المركز الديمقراطي العربي**، (2018).
- ✓ محمد جبار جدوع، » دورعمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات الدولية الداخلية« **مجلة مركز دراسات الكوفة**، (2015).
- ✓ مهداوي سعداوي و فاروق بلخير،"دور التنمية الانسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع"، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية**، العدد 10،(جوان 2018).
- ✓ نصيرة صالحي، « نحو تفعيل ترتيبات بناء السلام من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية، » **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، عدد 13 (جويلية 2018).
- ✓ هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 11(جوان 2014).

الاطروحات و المذكرات :

- ✓ امينة دير،" **اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا**"،(رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013).
- ✓ امينة زغيب، « **استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب نموذج إقليم كوسوفو،** » (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2012).
- ✓ بوساحة مروة، **بناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل،** (مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2018).
- ✓ حفناوي مدلل، **الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ الامن والسلم الدوليين،** (رسالة ماجستير، جامعة خيضر محمد، بسكرة ،2012).
- ✓ خيرة لكمين،" **استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص و محدودية التنفيذ**"،(أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، نوفمبر 2018).
- ✓ رياض رقية، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى،** (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي1945، 2019/2018).
- ✓ سامية بن حجاز،"**حوكمة عمليات بناء السلام: دور الشركات الأمنية الخاصة** "،(أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة،2019).
- ✓ السعيد برابح، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان،** (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جتمعة منتوري،2009).
- ✓ سمير يوسف الجيلاني الزروق،" **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني**"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ،2020).
- ✓ سوركتي وفاء محمد علي، «**الأبعاد الادارية والتنموية لثقافة السلام** » (أطروحة دكتوراة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2017).
- ✓ عبد الله بوجمعة ،"**المنظمات غير الحكومية و القانون الدولي الإنساني**"،(مذكرة ماجستير: جامعة البليدة 02: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013).
- ✓ فاروق اعيادن،" **الامم المتحدة و بناء السلام في افريقيا** "، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ، 2013/2012).

- ✓ فاطمة الزهراء صاهد، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الامن الإنساني**"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2013،2014/02).
- ✓ فؤاد جدو،"**دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية انموذج: منظمة أطباء بلا حدود،**" (رسالة ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010/2009).
- ✓ محمد محمود عبد القادر، **دور المنظمات غير الحكومية في حفظ السلم والامن في العالم،**(رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014).
- ✓ معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، « **استراتيجيات إعادة الاعمار بعد الحروب و الكوارث في فلسطين،**» (مذكرة ماجستير، جامعة فلسطين،2011).
- ✓ مونير خوني،"**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني**"، (اطروحة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01).
- ✓ ناصري سميرة، «**اليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة،** »(مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010).
- ✓ نصيرة صالحي، **مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،** 2020/2019).

وثائق رسمية :

- ✓ "اجندة السلام"، بطرس غالي، تقرير الأمين العام سنة 1992.
- ✓ التقارير الشاملة لأربع سنوات المقدمة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية ذات المركز الاستشاري" ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي. الأمم المتحدة، (جانفي 2008).
- ✓ تقرير عن وضع سياسة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، (المجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي، الدورة العادية التاسعة، بانجول: غامبيا، 2006).

موقع الكتروني:

- ✓ **https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/organisation-care.html**
- ✓ https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/about-the-icrc-

مراجع بالأجنبية:

- ✓ Sarah Michael, "The Role Of NGO In Human Security", Working Paper No. 12, Hauser Center ForNon Profit Organizations, Harvard University, 2002.
- ✓ Annour Ebrahim, NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning (NewYork: Combridge University Press, 2003).
- ✓ - Bernard C. Nwaiwu, "Critical Management Challenges Facing NGOs- Examing The Impact Of Legitimacy and Human Ressource Issues On NGO Effectiveness", Working Paper 1.4, CEDE Trust
- ✓ Susan Bliss**. Peace building and conflict and resolution,** Global education learning emphases. DirectorNSW.2001-2010.
- ✓ **Simon fisher and other,working with conflict :skills and strategies for action (2000).rtc/zed books.**
- ✓ Kevin p.clements, *Peace_building_and_conflict_transformation*.
- ✓ Roberto Belloni, "Shades Of Orange And Green Civil Society on The Peace Process In Northern Ireland", in Social Capital And Peace Building Creating And Resolving Conflict With Trust And Social Networks, The author: Michaelene Cox (London: Routledge, 2009).
- ✓ Mark Owen and Anna King, "Religious Peacebuilding and Development In Nepal", Report and Recommendations For The Nepal Ministry Of Peace and Reconciliation, 2013.
- ✓ Mark Suchman, "Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches", Academy OfManagement Review 20.
- ✓ Jonathan Blais, "Consolidation de La Paix et Approche globale: Vers Une Intégration DesONG?.

الفهرس

العنوان **الصفحة**
إهداء
شكر وتقدير
فهرس المحتويات
فهرس الجداول
مقدمة 12

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام 21
المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية 22
المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية 23
المطلب الثاني: سمات ومبادئء المنظمات الدولية غير الحكومية 28
المطلب الثالث: التطور التاريخي والقانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية 36
المبحث الثاني: مفهوم عملية بناء السلام 41
المطلب الأول: تعريف بناء السلام وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة 42
المطلب الثاني: قيم عملية بناء السلام. 58
المطلب الثالث: بناء السلام من منظورات العلاقات الدولية 61
المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام 63
المطلب الأول: المقاربات المفسرة لعملية بناء السلام. 63
المطلب الثاني: المقاربات المفسرة لدور المنظمات الدولية غير الحكومية. 85
المطلب الثالث: تفسير الحوكمة الشبكية لتعاون الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية 90

الفصل الثاني: دورو جهود المنظمات الدولية غير الحكومية بناء السلام 96
المبحث الاول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام 96
المطلب الأول: نشاط وتاثير المنظمات الدولية غير الحكومية. 97
المطلب الثاني: اسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام 101
المطلب الثالث: اساليب المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام 105
المبحث الثاني: بناء السلام من منظورات المنظمات الدولية غير الحكومية 116
المطلب الأول: بناء السلام من منظور حقوق الانسان 117
المطلب الثاني: بناء السلام من منظور تطوير القانون الدولي الانساني 130
المطلب الثالث: بناء السلام من منظور التنمية والامن الانساني 145
المبحث الثالث: عقبات وتحديات تفعيل دور المنظمات في بناء السلام 160
المطلب الأول : التمويل و الموارد البشرية 160
المطلب الثاني: الخصوصية المجتمعية 163
المطلب الثالث: الشرعية المنظماتية 165
الخاتمة 170
قائمة المراجع
الملخص

مـلخص مذكرة الماستر

تتمحور هذه الدراسة حول ابراز دور المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل مؤثر على مستوى العلاقات الدولية و تبيان خصائصها و سماتها و المقاربات النظرية المفسرة لدورها كفواعل غير دولاتية تسعى للعب أدوار متقدمة في عمليات بناء السلام متجاوزة بذلك أدوارها التقليدية ومستخدمة مجموعة من الأساليب و المقاربات لتحقيق الأهداف المنشودة من عمليات بناء السلام تتنوع ما بين الدبلوماسية الوقائية و بناء القدرات و التنمية الإنسانية ثم ابراز اهم ما يواجه هذه المنظمات من تحديات و عقبات منها ماهي مادية تتعلق بالموارد التمويلية و منها ماهي مؤسسية و مجتمعية و رغم ذلك لا يمكن نفي الأثر الحقيقي للدور الذي تقوم به هذه المنظمات في إرساء السلام و منع الانزلاقات .

الكلمات المفتاحية:

1/المنظمات الدولية غيرالحكومية 2/بناء السلام 3/بناء القدرات /4 التنمية والامن الانساني.

Abstract of Master's Thesis

This study focuses on highlighting the role of international non-governmental organizations as an influential actor on the level of international relations and clarifying their characteristics and characteristics and the theoretical approaches that explain their role as non-state actors seeking to play advanced roles in peace-building operations, bypassing their traditional roles and using a set of methods and approaches to achieve the desired goals of peace-building operations It varies between preventive diplomacy, capacity building and human development, and then highlighting the most important challenges and obstacles facing these organizations, some of which are material related to funding resources, some of which are institutional and societal. Nevertheless, the real impact of the role played by these organizations in establishing peace and preventing slips cannot be denied. .

Keywords:

***1**/non-government organizations ,**2**/ peace building, **3**/capacity building, **4**/development and human security*